صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

التقرير السنوي 2024

صندوق النقد العربي

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

التقرير السنوي 2024

صندوق النقد العربي
أبريل (نيسان) 2025

محتويات التقرير

رقم الصفحة

- تقديم ..... ب
- رسالة المدير العام رئيس مجلس الإدارة..... ج
- نبذة عن صندوق النقد العربي 01
- استراتيجية صندوق النقد العربي للفترة (2025 – 2030) 07
- خلاصة أنشطة الصندوق خلال عام 2024 12
- نشاط الصندوق في مجال الإقراض 14
- أنشطة المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق للدول الأعضاء 18
- الأنشطة البحثية والإصدارات 20
- الشراكة الفكرية والحوارات بشأن السياسات : (الاجتماعات والمؤتمرات والندوات وورشات العمل)..... 23
- أنشطة الأمانة الفنية..... 27
- أنشطة الصندوق في مجال التدريب وبناء القدرات 28
- نشاط الصندوق في مجال الاستثمار 29
- إدارة الحساب الموحّد للمنظمات العربية المتخصصة..... 32
- نشاط برنامج تمويل التجارة العربية..... 33
- أنشطة منصة "بُنى" للمدفوعات 35
- الوضع المالي الموحد للصندوق كما في 31 ديسمبر 2024..... 36
- تقرير مدققي الحسابات الخارجيين والبيانات المالية الموحدة لعام 2024..... 42
- الهيكل التنظيمي للصندوق 82

ملاحق التقرير 87

- ملحق رقم (1): أنواع القروض والتسهيلات
- ملحق رقم (2): جداول القروض
- ملحق رقم (3) رأس المال
- ملحق رقم (4): الأنشطة البحثية والإصدارات التي تم إنجازها خلال عام 2024، والموضوعات التي تناولتها.
- ملحق رقم (5): الموضوعات التي تناولتها الدورات التدريبية وورش العمل التي تم إنجازها خلال عام 2024، ومواعيد انعقادها.
- ملحق رقم (6): أعداد المشاركين من الدول العربية في الدورات التدريبية وورش العمل التي يقدمها صندوق النقد العربي، خلال الفترة (1 / 1 / 1988 - 31 / 12 / 2024).

تقديـــــــم

يتم إعداد التقرير السنوي لصندوق النقد العربي حسب مقتضيات المادة الثالثة والثلاثين من اتفاقية إنشائه، ويُقَدِم التقرير خلاصة نشاط الصندوق، والمركز المالي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، بما يتضمن ما قدمه الصندوق لدوله الأعضاء من دعم على المستويين المالي والفني، من خلال أنشطة الإقراض والمعونة والمشورة الفنية، والنصح بشأن السياسات، وإسهاماته في مجال بناء وتطوير القدرات البشرية في الجهات الرسمية في الدول العربية، من خلال الدورات التدريبية التي ينظمها معهد التدريب وبناء القدرات التابع للصندوق، وبرامج المساعدات الفنية.

يستعرض التقرير أيضاً **التوجهات الاستراتيجية الجديدة للصندوق التي اعتمدها مجلس المحافظين**، والتي تشمل زيادة موارد الصندوق وتعديل اتفاقية التأسيس وتفعيل نشاط المشاورات الاقتصادية، والتحديثات التي تمت على الهيكل التنظيمي للصندوق بالاتجاه الذي يدعم جهوده في المُضي قُدماً نحو آفاق أوسع من العمل على تنفيذ الإستراتيجية بإطار الأهداف والأنشطة التي تندرج تحتها.

كما يتضمن التقرير الأنشطة المرتبطة بدور الصندوق **كشريك فكري موثوق** بما في ذلك الأنشطة البحثية كالدراسات الاقتصادية والمالية، والتقارير، والنشرات الإحصائية، والكتب، والكتيبات التعريفية، والأدلة الإرشادية. كذلك، يتضمن التقرير الأنشطة الأخرى، والفعاليات التي نظمها الصندوق في المجالات الاقتصادية والمالية والإحصائية، بهدف طرح مقترحات وتوصيات لمعالجة التحديات المختلفة التي تواجهها الاقتصادات العربية، وتبادل الآراء والخبرات بشأن القضايا الاقتصادية المعاصرة، بما يسهم في دعم جهود الاستقرار والتنمية الاقتصادية في الدول العربية. يبين التقرير أيضاً تطورات النشاط الاستثماري الذي يقوم به الصندوق، حسب ما حددته المادة الخامسة من اتفاقية إنشائه، وكذلك خلاصة نشاطه في مجال دعم وتعزيز التجارة الخارجية العربية.

فهد بن محمد التركي

المدير العام رئيس مجلس الإدارة

رسالة المدير العام رئيس مجلس الإدارة

تأتي مهمة تعزيز استقرار الاقتصادات العربية ودعم نموها وتكاملها على رأس قائمة أولويات الصندوق وذلك في اطار رؤية الصندوق *ان يكون ركيزة لمنطقة عربية متينة، كرائد في الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام*. في هذا الإطار يعمل الصندوق على تسخير كافة إمكاناته المالية والفنية لخدمة متطلبات الاستقرار والتنمية في دوله الأعضاء كشريك موثوق وفاعل في دعم الجهود الرامية لتعزيز قدرة الدول العربية على مواجهة التحديات واقتناص الفرص المتاحة في ظل بيئة عالمية وإقليمية متزايدة التعقيد وسريعة التغير. وقد قام بهذا الاطار بتسخير الموارد المالية والخبرة الفنية والشراكات المؤسسية لمساعدة الدول العربية في التعامل مع التحديات الاقتصادية، بما يشمل توفير التمويل الميسر وبرامج المساعدة الفنية وبناء القدرات، وتسهيل الحوار الإقليمي والدولي بما يسهم في تعزيز المرونة وفرص تحقيق النمو الشامل والمستدام.

شهد عام 2024 تطورات جوهرية في اطار عمل الصندوق، حيث قام الصندوق خلال عام 2024 بعملية مراجعة شاملة لانشطته وبرامجه وادائه وكفاية موارده لتحديد جوانب التطويروالتعزيز، كما قام باستطلاع اراء الدول الأعضاء بشان الأنشطة التي يجب ايلاؤها الاهمية وتطوير أدائها. اضافة لذلك اجرى الصندوق مقارنات معيارية مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية الشبيهة للوقوف على مجالات التطوير والتحسين. كما شملت عملية المراجعة بعض جوانب اتفاقية التاسيس بما يمكن من مواجهة التحديات والتطورات في البيئة الاقتصادية بمرونة وفعالية. في ضوء ما سبق قام الصندوق بتقديم توجهات استراتيجية جديدة مقترحة لمجلس المحافظين حظيت بدعم شامل من المجلس وباشر الصندوق بتطبيقها.

على الرغم من التحديات الكبيرة التي ترتبت عن الحرب على غزة على عدد من دول المنطقة، شهدت اقتصادات المنطقة العربية كمجموعة، انتقالًا نحو التعافي خلال عام 2024، حيث سجلت نمواً بحوالي 2.8 في المائة، بعد نمو متواضع بلغ 0.3 في المائة في عام 2023، وذلك بدعم من استقرار أسعار النفط والغاز، والتراجع النسبي في أسعار السلع الأساسية العالمية، فضلاً عن تنفيذ العديد من البلدان العربي إصلاحات هيكلية ساهمت في تحقيق قدر مناسب من التنويع في الأنشطة الاقتصادية، وتحسين بيئة العمل والاستثمار، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، وهو ما جعلها في وضع أفضل للتعامل مع الصدمات الخارجية وتحقيق نمو مستدام. فيما يخص التضخم في الدول العربية، فقد سجل انخفاضاً ملحوظاً خلال فترة المقارنة في غالبية الدول العربية ليقتصر على نحو 11 في المائة خلال عام 2024، مقارنة بنحو 13.2 في المائة خلال العام السابق له، مدعوماً بالجهود المبذولة من جانب السلطات النقدية لكبح جماح التضخم.

فيما يخص التوقعات المتعلقة بالاداء الاقتصادي العربي خلال عام 2025، فيقدر نمو الاقتصادات العربية كمجموعة خلال العام المذكور بنسبه تصل إلى نحو 4.5 في المائة، وتراجع التضخم في المنطقة العربية ليكون في حدود 14.8 في المائة، خاصة مع استقرار أسعار السلع الأساسية والظروف الاقتصادية العالمية، واستمرار التضخم العالمي في مساره النزولي.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا تزال التحديات التي تواجه الاقتصادات العربية كبيرة، حيث تعاني بعض الدول من اختلالات هامة في صورة عجوزات في المالية العامة وميزان المدفوعات كما تظل مستويات الدين العام مرتفعة نسبياً لدى عدد من الدول مما ينعكس في محدودية الحيز المالي. من ناحية

FMd

أخرى تستمر التقلبات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، وعدم اليقين الجيوسياسي في فرض مخاطر على التجارة والاستثمار.

سيظل صندوق النقد العربي ملتزماً بدعم الدول الأعضاء في معالجة هذه التحديات من خلال برامجه ومبادراته الواسعة النطاق، وتوسيع نطاق وتعزيز التمويل الميسر الذي يقدمه لدوله الأعضاء لدعم تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي الرامية إلى تحقيق الاستدامة المالية وتعزيز التنوع الاقتصادي. كما ستوفر المشاورات الإقتصادية مع الدول الأعضاء والتوصيات رافعة داعمة لعملية اتخاذ القرار، بما يعزز الاستقرار الاقتصادي الكلي ويعزز النمو الشامل. كما تعمل برامج بناء القدرات وأنشطة التدريب على تعزيز مهارات وخبرات رأس المال البشري في مختلف البلدان العربية، فضلاً عن مساندة الجهود الرامية إلى تطوير البنى التحتية المالية وتعزيز الشمول المالي .

كما يؤكد الصندوق على التزامه بتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي والتنمية المستدامة، وتسخير خبراته وموارده المؤسسية وشراكاته، لخدمة الدول الأعضاء، وبما يمكنها من التغلب على التحديات واغتنام الفرص وتحقيق أهدافها الإنمائية، وفق رؤية مشتركة، نحو مستقبل أكثر إشراقاً وازدهاراً للمنطقة العربية.

فهد بن محمد التركي

المدير العام رئيس مجلس الإدارة

نبذة عن صندوق النقد العربي

النشأة

أنشأت الدول العربية صندوق النقد العربي رغبة منها في تعزيز الاستقرار الاقتصادي في المنطقة العربية بما يدعم إرساء مقومات التكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية. تم التوقيع على اتفاقية إنشاء الصندوق في السابع والعشرين من شهر أبريل عام 1976 في مدينة الرباط عاصمة المملكة المغربية. هذا ويعد صندوق النقد العربي أول مؤسسة للترتيبات المالية الإقليمية على مستوى العالم وجزءا من شبكة الأمان المالية العالمية. تميزت اتفاقية إنشاء الصندوق بشمولية الأغراض التي أوكلت إليه، ومرونة الوسائل التي أتاحتها له لتحقيقها. يضم الصندوق حالياً في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. ويتخذ الصندوق مدينة أبو ظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً دائماً له.

الرسالة

تنمية اقتصاد عربي مزدهر كمساهم أساسي في شبكة الامان المالية العالمية، والعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقديم المشورة وبناء القدرات وتقديم خدمات ذات قيمة.

الأهداف

تضمنت المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق ثمانية أهداف يسعى الصندوق من خلال أنشطته المختلفة إلى تحقيقها، وهي:

1. تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.
2. استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية، وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها، والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء.
3. إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي، بما يحقق المزيد من خطى التكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء.
4. إبداء المشورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول العربية الأعضاء، على النحو الذي يؤمن المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الموارد، ويؤدي إلى تنميتها حيثما يُطْلَب منه ذلك.
5. دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي، وتهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة.
6. تطوير الأسواق المالية العربية.
7. تنسيق مواقف الدول العربية الأعضاء في مواجهة التحديات النقدية والاقتصادية الدولية، بما يحقق مصالحها المشتركة، وبما يسهم في الوقت ذاته في معالجة تلك التحديات.
8. تسوية المدفوعات الجارية بين الدول العربية الأعضاء، بما يعزز حركة المبادلات التجارية.

إضافة إلى ذلك، نصت المادة الثامنة من الاتفاقية على أن يقدم الصندوق المعونات والخدمات الفنية في المجالات النقدية والمالية للدول الأعضاء، التي تعقد اتفاقيات اقتصادية، تستهدف الوصول إلى اتحاد نقدي بينها كمرحلة من مراحل تحقيق الهدف الأسمى للصندوق، وهو الوصول إلى التكامل الاقتصادي والنقدي العربي.

الوسائل

يعتمد الصندوق عدداً من الوسائل في سبيل تحقيق أهدافه، أفردتها المادة الخامسة من اتفاقية إنشائه، منها، تقديم التسهيلات قصيرة ومتوسطة الأجل للدول الأعضاء، للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها مع باقي دول العالم، الناجم عن تبادل السلع والخدمات والتحويلات وانتقال رؤوس الأموال، وإصدار الكفالات لصالح الدول الأعضاء، تعزيزاً لفرص استفادتها من المصادر المالية الأخرى من أجل تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها، والتوسط في إصدار

القروض في الأسواق المالية العربية والدولية لحساب الدول الأعضاء وبضماناتها.

من هذه الوسائل أيضاً، تنسيق السياسات النقدية للدول العربية الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول، كذلك العمل على تحرير وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عليها وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء. كما نصت الاتفاقية على أن يضع الصندوق بالاتفاق مع الدولة العضو أو الدول الأعضاء، ذات العلاقة، الترتيبات اللازمة لإدارة أي أموال تعهد بها إليه دولة عضو أو دول أعضاء لصالح أطراف أخرى، عربية أو غير عربية، بما يتفق مع أهداف الصندوق.

إطار الحوكمة بالصندوق

يتكون هيكل أجهزة الحوكمة من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين الذي تنبثق منه لجنة المراجعة والمخاطر، ومنظومة الوحدات التنظيمية للإدارة التنفيذية، التي تشمل الدوائر والوحدات التنفيذية ولجان الإدارة، ومكتب التدقيق الداخلي، ووحدة إدارة المخاطر، ومدققي الحسابات الخارجيين.

مجلس المحافظين، يضم محافظي جميع الدول العربية الأعضاء، ويعتبر بمثابة السلطة العليا المعنية بالتوجيه الاستراتيجي والمساءلة وتقييم الأداء، حيث أناطت اتفاقية الصندوق كافة سلطات الإدارة إلى مجلس المحافظين وخوّلته سلطة تفويض مجلس المديرين التنفيذيين في ممارسة أي سلطة ما عدا السلطات الحصرية له[1]. يعقد المجلس اجتماعاته سنوياً وفقاً للقواعد الإجرائية التي تنظم إجراءات الاجتماعات والتصويت. ينتخب المجلس سنوياً أحد المحافظين من بين أعضائه رئيساً له بالتناوب.

مجلس المديرين التنفيذيين، يتكون من المدير العام رئيساً وثمانية أعضاء غير متفرغين، يتم تعيينهم من جانب مجلس المحافظين من الدول الأعضاء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. يتولى مجلس المديرين التنفيذيين الإشراف على نشاط الصندوق، حيث يختص مجتمعاً بالإشراف على وضع السياسات الجوهرية وخطط وبرامج العمل الاستراتيجية والأداء ومساءلة الإدارة التنفيذية ورفع التقارير لمجلس المحافظين. يعقد المجلس اجتماعات ربع سنوية لاتخاذ القرارات، وفقاً لقواعد وإجراءات التصويت المحددة باتفاقية إنشاء الصندوق.

لجنة المراجعة والمخاطر، المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين، وتتكون من أربعة أعضاء مستقلين عن إدارة الصندوق التنفيذية، يتم انتخابهم من قِبَّل مجلس المديرين التنفيذيين من بين أعضائه في بداية كل دورة للمجلس. تقوم اللجنة بمهامها وفقاً لميثاق ينظم عملها، ويهدف إلى مساعدة المجلس على القيام بمهامه الإشرافية، من خلال مراقبة سلامة البيانات المالية، ومتابعة تطبيق سياسات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وتقييم فعالية مكتب التدقيق الداخلي ومناقشة تقاريره، ومراقبة استقلالية مدقق الحسابات الخارجي ومناقشة تقاريره، وتلقي بلاغات المخالفات والتوصية بشأنها.

منظومة الوحدات التنظيمية للإدارة التنفيذية، التي تتكون من المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين، والمستشار كبير الاقتصاديين، والمكتب التنفيذي المسؤولً عن الإشراف العام على سياسة الحوكمة، وتخطيط الموارد، وكفاءة الإنفاق، ودعم التطوير المؤسسي. ويضم المكتب أربع وحدات، هي: المشاريع الخاصة، الاستراتيجية والتحوّل، التواصل والإعلام، مكتب المدير العام. وثمان دوائر تنفيذية متخصصة منها دائرتين خاصتين بالشؤون الاقتصادية هما: دائرة المشاورات الاقتصادية والتمويل، ودائرة السياسات الاقتصادية، فيما تمثلت الدوائر التنفيذية الست الأخرى في: دائرة تطوير القدرات والابتكار، ودائرة الاستثمار، ودائرة المخاطر، والدائرة القانونية، والدائرة المالية، ودائرة الخدمات المساندة، إضافة إلى لجنة البحوث.

كما تتولى لجان الإدارة التنفيذية بصفتها جهات استشارية تقديم المشورة في الأمور الجوهرية، وتتكون عضويتها من كبار موظفي الصندوق ذوي الاختصاصات، وهذه اللجان هي: لجنة القروض، ولجنة الاستثمار، واللجنة الإدارية. تعمل الوحدات التنظيمية في الصندوق بإطار نظام للضبط الداخلي مترابط

[1] تتمثل السلطات الحصرية لمجلس المحافظين وفق اتفاقية إنشاء الصندوق في: تعيين المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، وتحديد مكافآتهم ومخصصاتهم، وقبول الأعضاء الجدد، وإيقاف العضوية، وزيادة رأس المال، وتوزيع الدخل، وتعيين مراقبي الحسابات، واعتماد الحسابات الختامية، والبت في تفسير أحكام اتفاقية الصندوق وتعديلها.

ومتكامل، يشتمل على لوائح تنظيمية، وسياسات وقواعد، وإجراءات عمل تنظم نشاطات الصندوق وعملياته، ولا يتيح النظام التفرد بالقرار في المسائل الجوهرية.

مكتب التدقيق الداخلي، الذي يشكل مكوناً هاماً في منظومة الضبط الداخلي، حيث تحرص الإدارة العليا على أن يؤدي دوره باستقلالية. تشمل مهام المكتب تقييم فعالية أنظمة الضبط الداخلي وأنشطة إدارة المخاطر والحوكمة وفقاً لمنهجية معتمدة، ويتواصل مباشرة مع لجنة المراجعة والمخاطر المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين.

التدقيق الخارجي، الذي يشكل حلقة هامة في منظومة الحوكمة، حيث يختص مجلس المحافظين دون غيره بتعيين مدققي الحسابات الخارجيين، بتوصية من مجلس المديرين التنفيذيين، ولا تتيح اتفاقية الصندوق لمجلس المحافظين تفويض هذا الاختصاص لأي من السلطات الأخرى بالصندوق.

وبغرض تعزيز إطار الحوكمة بالصندوق، تم إنشاء **إدارة المخاطر** ضمن البناء المؤسسي، لتعزّيز منظومة الحوكمة وإدارة المخاطر واستمرارية الأعمال في الصندوق، بما يتناسب مع توجهاته الإستراتيجية التي تركز على توفير المرونة الكافية والبدائل المناسبة للتعامل مع المتغيرات والأحداث.

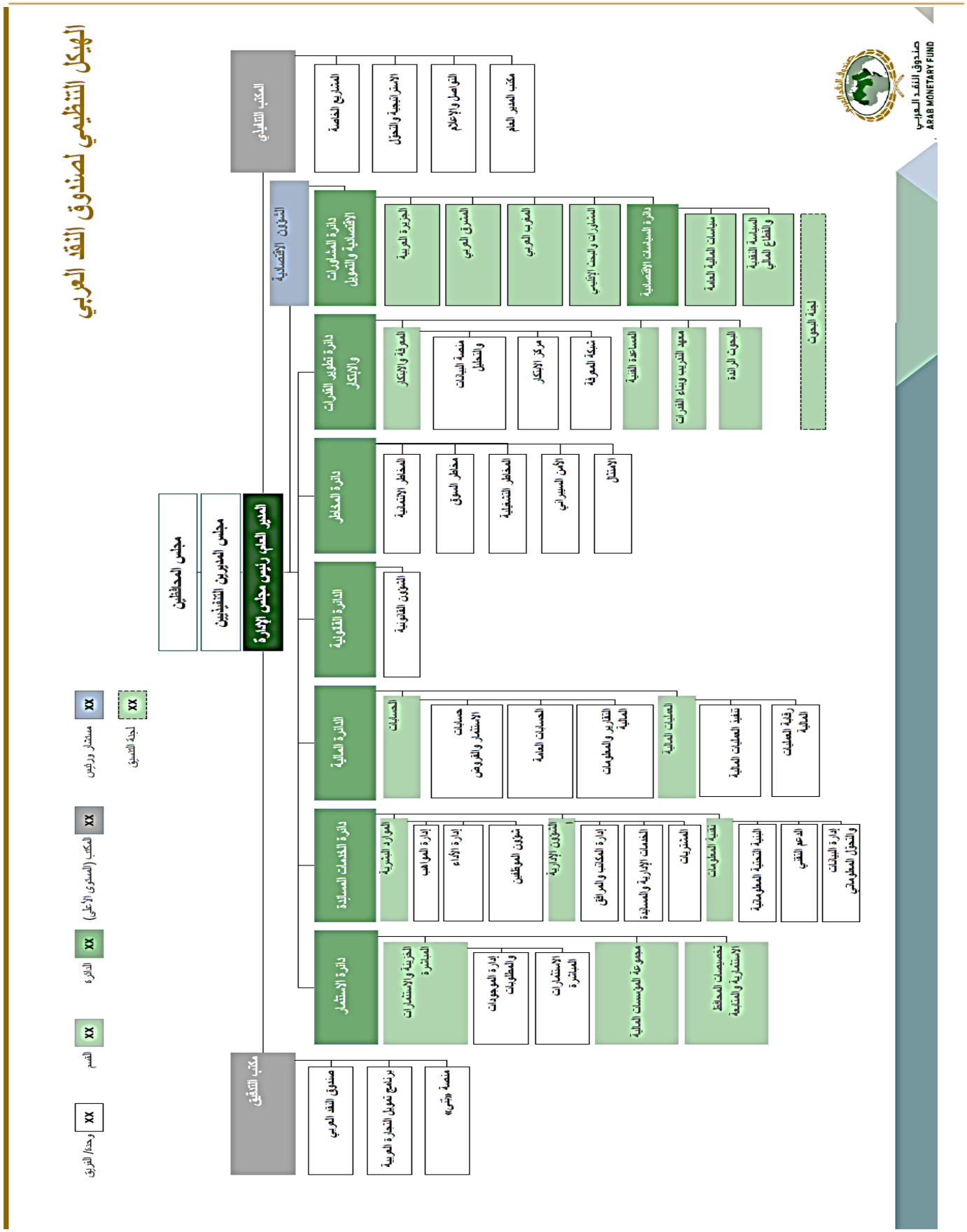
الهيكل التنظيمي لصندوق النقد العربي
صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
مجلس المحافظين
مجلس المديرين التنفيذيين
مكتب التدقيق
صندوق النقد العربي
برنامج تمويل التجارة العربية
منشأة دائمة
المكتب التنفيذي
المشروع الخاصة
الأسر النجيبة والتحول
التواصل والإعلام
مكتب المدير العام
الشؤون الاقتصادية
دائرة المشاورات الاقتصادية والتمويل
الجزيرة العربية
المشرق العربي
المغرب العربي
المشاورات والبحث الإقليمي
دائرة المعلومات الاقتصادية
سياسات المالية العامة
السياسة النقدية والقطاع المالي
لجنة الحوض
دائرة تطوير القدرات والابتكار
المعرفة والابتكار
منصة البيانات والتحليل
مركز الابتكار
شبكة المعرفة
المساعدة الفنية
معهد التدريب وبناء القدرات
الحوض الرائدة
دائرة المخاطر
المخاطر الائتمانية
مخاطر السوق
المخاطر التشغيلية
الأمن السيبراني
الامتثال
الدائرة القانونية
الشؤون القانونية
الدائرة المالية
الحسابات
حسابات الاستثمار والقروض
الحسابات العامة
التقارير والمعلومات المالية
العمليات المالية
تنفيذ العمليات المالية
رقابة العمليات المالية
دائرة الخدمات المساندة
الموارد البشرية
إدارة المواهب
إدارة الأداء
شؤون الموظفين
الشؤون الإدارية
إدارة المكاتب والمرافق
الخدمات الإدارية والمساندة
المشتريات
تقنية المعلومات
البنية التحتية المعلوماتية
الدعم التقني
إدارة البيانات والتحول المعلوماتي
دائرة الاستثمار
الخزينة والاستثمارات المباشرة
إدارة الموجودات والمطلوبات
الاستشارات المباشرة
مجموعة المؤسسات المالية
تخصيصات المحفظة الاستثمارية والمتابعة
مستشار ورئيس
لجنة التدقيق
المكتب (المستوى الأعلى)
الدائرة
القسم
وحدة/ الفريق

الإطار الاستراتيجي لصندوق النقد العربي للفترة (2025 – 2030)

الإستراتيجية الجديدة لصندوق النقد العربي

(2030 – 2025)

مع اقتراب احتفال الصندوق باليوبيل الذهبي بمناسبة مرور خمسين عاما على تأسيسه (في عام 1976)، قام الصندوق خلال عام 2024 بمراجعة شاملة لإستراتيجيته للفترة (2020-2025) وفق نظرة موضوعية بشأن مدى مواكبة اختصاصاته ودوره وكفاية موارده المالية إزاء التطورات والمستجدات الحاصلة في البيئتين العربية والدولية، وبالتالي مواءمة توجهاته الإستراتيجية الجديدة مع أولويات الدول العربية، بما يؤكد مكانته كأحد أهم الترتيبات المالية الإقليمية (RFA) والأكثر تأثيراً وفاعليةً لتعزيز استقرارها المالي بما يساهم في تحقيق نموها الشامل والمستدام .

تم بناء الإستراتيجية الجديدة للصندوق للفترة (2025 – 2030) وفق منهجية المقارنة المرجعية (Benchmarking) مع أفضل الممارسات العالمية النظيرة، ومستوحاة من خبرات الصندوق السابقة في بناء الاستراتيجيات للفترات (2015- 2020) و (2020-2025) بما تضمنته تلك التجارب من آليات مرنة للتعامل مع ما يستجد من تحديات وفرص خلال فترة الاستراتيجية.

اخذت الاستراتيجية الجديدة للصندوق في الاعتبار التوجهات المستقبلية التي تعكس التعديلات التي اقترحت على اتفاقية تأسيس الصندوق، والموارد المالية، والأنشطة الرئيسية، والسياسات الحاكمة، والهيكل التنظيمي، إضافة إلى الإصلاحات التنظيمية الداخلية، التي تصب في مجملها في تعزيز إمكانات الصندوق الفنية والمالية بما يُمكنه من الانتقال إلى آفاق أوسع في مجال خدمة الدول الأعضاء وتلبية احتياجاتها المتنامية في ظل التطورات على المستويين الإقليمي والعالمي.

الهوية المؤسسية الجديدة

قام الصندوق بتجديد هويته المؤسسية بما يتواكب مع توجهاته الاستراتيجية، ويناسب رؤيته المتمثلة في أن يكون ركيزة لمنطقة عربية متينة كرائد في الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام، ورسالته المتمثلة في تنمية اقتصاد عربي مزدهر كمساهم أساسي في شبكة الأمان المالية، والعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقديم المشورة وبناء القدرات وتقديم خدمات ذات قيمة.

التوجهات الإستراتيجية الجديدة

تضمنت التوجهات الإستراتيجية الجديدة للصندوق المجالات والأنشطة التي أثبتت التجربة وجود حاجة مُلحة من جانب الدول العربية الأعضاء لإجراء تدخلات كبيرة من جهة الصندوق لتحقيقها. كما تم تحديد المُمَكِّنات المؤسسية التي ينبغي توفيرها بما يساهم في تحقيق تلك التوجهات. (الشكل 1)

(1) جهة إقراض فعّالة ومؤثرة:

يتضمن هذا التوجه الاستراتيجي زيادة القدرة التمويلية للصندوق لتغطية الاحتياجات المتزايدة للدول الأعضاء لاسيما في ظل الصدمات الخارجية والتحديات الهيكلية والظرفية الداخلية التي تواجهها.

كذلك يأتي في مقدمة أولويات الصندوق للفترة القادمة تكثيف الجهود الرامية لتحسين منتجات الإقراض التي يقدمها لدوله الأعضاء وتوسيعها وجعلها أكثر ارتباطاً بتنفيذ الإصلاحات.

ومن أجل تعزيز هذه التوجهات، تضمنت التوجهات الاستراتيجية الجديدة للصندوق الحصول على تصنيف ائتماني يؤهله للنفاذ لأسواق المال الدولية، بغرض تعزيز موارده الموجّهة للإقراض.

كما يركز التوجه الاستراتيجي للصندوق على توسيع دوره في تعزيز شبكة الأمان المالي العربي، وتصميم نماذج لبرامج إصلاح في مجالات السياسات الاقتصادية التي تناسب ظروف وطبيعة الاقتصادات العربية المتنوعة، وبما يتماشى مع أفضل الممارسات

المعمول بها في مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية. في هذا السياق، يتبنى الصندوق بإطار هذا التوجه نموذج عمل فعّال ومستدام يدعم الاستقرار في الدول الأعضاء، يقوم على ثلاثة مراحل:

- المرحلة الأولى: فهم احتياجات وتحديات الدول العربية الأعضاء من خلال مشاورات اقتصادية سنوية.
- المرحلة الثانية: تقديم التمويل من خلال نوافذ فعّالة تدعم الاستقرار، وإجراء تقييم ائتماني قبل الموافقة على أي قرض، وتتضمن برامج إصلاح متّسقة ومصمّمة خصيصاً حسب احتياجات كل دولة، وتتضمن مستهدفات كمّية قابلة للقياس للاعتماد عليها في مرحلة الوقوف على سير تنفيذ برامج الإصلاح الممولة من الصندوق.
- المرحلة الثالثة (اللاحقة للإقراض): تهدف إلى تحقيق الاستدامة من خلال تطبيق آليات التعافي الائتماني، وتفعيل حالة الدائن المفضل لقروض الصندوق، واستخدام إطار تعافي ائتماني لمعالجة القروض المتعثّرة عبر سياسات حاكمة لتسوية المديونية المتأخر سدادها، ومساعدة الدولة العضو المقترضة التي تواجه تحديات في الوفاء بالتزاماتها تجاه الصندوق للعودة مجدداً إلى المسارات الاعتيادية للوفاء بالالتزامات سواء تلك المتعلقة بقروض الصندوق أو الدائنين الآخرين.

أهم خصائص برامج الإقراض الجديدة في الاستراتيجية الجديدة للصندوق (الشكل رقم 2):

1. **المرونة:** وتتجسد بإمكانية إعادة النظر في أهداف البرنامج في ضوء المتغيرات، بما في ذلك زيادة التمويل في ضوء تغير الظروف، إضافة إلى إدخال مفهوم المعدل للهدف الكمي.

2. **مؤشرات الأداء:** استخدام مؤشرات كمية واضحة لتقييم الأداء، ومؤشرات أداء هيكلية مرتبطة بالتحديات التي تواجه الدولة العضو.

3. **التركيز على دعم الاستقرار الكلي:** تركّز البرامج على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول المقترضة بما يشمل قطاع مالية الحكومة، والقطاع الخارجي.

4. **غير مجزئة وبسقوف أعلى:** تحصل الدولة على برنامج واحد بتمويل كافي يعكس التحديات القائمة وحاجات التمويل، مع وجود سقف أعلى للتمويل.

كما تم إعداد سياسة إقراض فعّالة ذات عناصر محددة، من أهمها تحديد البرنامج الملائم لحاجات الدولة العضو ومدة البرنامج، إضافة إلى تحديد مستهدفات البرنامج والشروط الكمية والإصلاحات الهيكلية، وتقييم المخاطر واستدامة الدين، وعلاقات الدولة العضو المقترضة مع المؤسسات المالية الدولية ذات العلاقة.

بالتوازي مع تأطير حوكمة عملية تقديم قروض الصندوق للدول الأعضاء، تم وضع سياسة لمعالجة متأخرات الدولة العضو المقترضة تجاه الصندوق، وتقوم على ثلاثة محاور. المحور الأول: وضع أسس تجنيب الفائدة المتراكمة على المديونية حسب معايير محددة تتعلق بالأسباب، والقدرة على تنفيذ الإجراءات التصحيحية من خلال البرامج، وحسن النية، والاستعداد والقدرة على السداد. المحور الثاني: المدة الزمنية لإعادة جدولة الدين. المحور الثالث: نوعية برامج الإصلاح الاقتصادي الممكن الاستعانة بها لمساعدة الدول على تسوية المتأخرات. كما سيتم تشكيل لجنة لمتابعة وتسوية المتأخرات. كذلك سيتم عرض سبل التسوية، وعقد مشاورات دورية مع الدول المتعثرة، وإصدار تقارير بصورة منتظمة بهذا الخصوص.

نموذج عمل الصندوق في مجال الإقراض

في سياق آخر، بدء الصندوق في استيفاء المتطلبات التنظيمية لتفعيل المادة الخامسة من اتفاقية إنشائه وإطلاق نشاط المشاورات الاقتصادية مع دوله الأعضاء، حيث تم إنشاء دائرة تُعنى بالمشاورات الاقتصادية والتمويل تتولى متابعة التطورات الاقتصادية

على مستوى الدول العربية مجتمعة وكذلك مجموعاتها الثلاث (الجزيرة العربية، المشرق العربي، المغرب العربي)، ورصد اتجاهات أدائها الاقتصادي، إضافة إلى تحليل التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية وانعكاساتها على الدول الأعضاء، وتقييم المخاطر الاقتصادية في الدول العربية، وتقديم توصيات بخصوص السياسات المناسبة لمواجهة هذه المخاطر. كذلك، سيتم تنفيذ أنشطة التمويل وبرامج الإصلاح الاقتصادي للدول العربية وفقاً لسياسة التمويل وأدواته المعتمدة.

كما ينطوي التوجه الاستراتيجي للصندوق على إجراء البحث الإقليمي، والدراسات والنمذجة الاقتصادية في الموضوعات ذات الأولوية للدول العربية الأعضاء، والتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية ذات العلاقة لاسيما الترتيبات المالية الإقليمية النظيرة في آسيا وأمريكا اللاتينية وغيرها.

(2) مستشار موثوق للدول العربية الأعضاء في مجال السياسات: يتجسد هذا التوجه بعدد من الأنشطة الإستراتيجية، تضمنت ما يلي:

- تقديم المشورة والدعم الفنيين حول السياسات الاقتصادية الكلية (مالية الحكومة، النقدية، سعر الصرف، وغيرها) للجهات المعنية في الدول الأعضاء، وتعزيز الحوار معها بشأن هذه السياسات، إضافة إلى المساهمة في تصميم برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي ومتابعة سير تنفيذها والتحديات التي قد تواجهها، والأثر الاقتصادي المترتب عليها، وإطلاق المبادرات والمشاريع البحثية، والحلول اللازمة لمواجهة التحديات، والحد من تداعياتها بما يعزز من فرص الاستقرار الاقتصادي والمالي ويدعم التنمية المستدامة لدى الدول الأعضاء.

- إعداد التقارير والمؤشرات الاقتصادية الإقليمية، وتحليل السياسات مع العمل على تعزيز قدرات الكوادر الرسمية العربية في مجالات تطوير البيانات وتحليلها، وتعزيز الابتكار والاستشراف الاستراتيجي باتباع منهجيات شاملة للتحليل الاقتصادي وتطوير السياسات.

- دعم فرص الحوار وتبادل التجارب والخبرات ونقل المعرفة بين صانعي السياسات في الدول العربية في القضايا المستجدة والمواضيع ذات الأولوية، بما يساهم في تنسيق مواقفها تجاه المستجدات الدولية، بما في ذلك الأنشطة التي تقوم بها الأمانة الفنية لمجلس وزراء المالية العرب، ومجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، واللجان وفرق العمل والمبادرات المنبثقة عنهما.

- تعزيز النشاط البحثي، حيث يتطلع الصندوق ليكون مركز امتياز في أبحاث الاقتصاد الكلي والديناميكيات الاقتصادية في الدول العربية. ويتجسد ذلك بالإصدارات من البحوث والدراسات، والنماذج الاقتصادية، والتقارير ذات الجودة العالية والموجّهة بالسياسات (Policy-oriented) التي تتناول مختلف القضايا ذات الأولوية بالنسبة للدول الأعضاء، وذلك بتوظيف أفضل الخبرات المتخصصة.

بخصوص التوجه المستقبلي للنشاط البحثي، سيتم توجيه الأنشطة البحثية نحو المواضيع الراهنة و المرئيات والتحليلات القائمة على البيانات، إضافة إلى تحسين آلية نشر البحوث باستخدام المنصات الرقمية والشراكات لتوسيع نطاق انتشار الإصدارات وتعزيز أثرها، وإنشاء إطار لتقييم الأثر، وتحديد مجالات التحسين، وتعزيز الفاعلية.

- إنشاء منصة متكاملة للبيانات والتحليل لتوفير بيانات دقيقة وموثوقة تهدف إلى توفير الدعم اللازم للدول الأعضاء في مختلف المجالات الاقتصادية.

- ترسيخ وتوظيف الابتكار في أنشطة الصندوق لاسيما من خلال إنشاء مركز متخصص للابتكار يهدف إلى دعم الأفكار الإبداعية والمبتكرة التي تخدم المواضيع ذات الأولوية للدول الأعضاء.

- نشر المعرفة الاقتصادية في المنطقة العربية بالاعتماد على شبكة المعرفة التي أسسها الصندوق منذ سنوات بهدف تنسيق وتحديث وحفظ مرجعيات المواد، والكتب وإصدارات الصندوق على اختلافها بما يُسّهل إتاحتها للمستخدمين والمهتمين من الدول العربية وغيرها، لجعلها خياراً أولياً للباحثين في مجالات الاقتصاد والمالية والنقد والإحصاء والتجارة المتعلقة بالدول الأعضاء.

(3) معزّز بناء القدرات المؤسسية

يهدف هذا التوجّه الاستراتيجي للصندوق في تنمية رأس المالي البشري وتعزيز قدرات المؤسسات المعنية بالشأن الاقتصـــادي في المنطقـة العربيـة من خلال تطوير وتحديث البرامج التدريبية التي يقدمها معهد التدريب وبناء القدرات التابع له ليكون أحد أفضل مراكز التدريب في الوطن العربي بحيث يقدم محتوا فريدا ونموذجا يعتمد على التقنية الحديثة لمســاعدة الدول العربية على بناء قدراتها البشـرية، إضـافة الى تقديم المسـاعدة الفنية في المجالات المختلفة ذات العلاقة بنشـاط الصـندوق وذلك من خلال عدة أنشطة، أهمها:

- تصميم برامج التدريب وبناء القدرات لصالح الكوادر الرسـمية في الدول الأعضـاء بحسـب أولويات الاحتياجات لديها ومواكبة المسـتجدات الدولية والإقليميـة الراهنـة والمسـتقبليـة، والتنسـيق مع المؤسسات الإقليمية والدولية الشريكة، وتعزيز دور الصـندوق كمركز تميّز للمعرفة وبناء القدرات في القطاعات الاقتصـادية والمالية والنقدية والتجارية والإحصائية، وفقاً لاستراتيجيّة الصندوق.

بخصـوص التوجه المستقبلي، يستهدف الصـندوق تعزيز قدراتـه في مجـال بنـاء القدرات ليصـبح الشـريك المفضـل للتدريب والمسـاعدة الفنية للدول العربية من خلال توسعة المنهاج التدريبي للمواءمة مع احتياجات الدول الأعضـاء، وزيادة فعالية الخدمات ومرونة المحتوى وأساليب تقديمه، إضافة إلى إقامة الشـراكات مع المؤسـسـات الإقليمية والدولية، واسـتخدام نماذج شـراكات مختلفة مع المؤسسات البحثية، والرعاة المحتملين للبرامج.

- اسـتحداث قسـم يُعنى بالمسـاعدة الفنية وتعبئة الموارد، يتولى تصميم وتنسيق البرامج والمبادرات ذات الصـلة مسـاعدة الدول العربية الأعضـاء على تطوير وتنفيذ السـياسـات الاقتصـادية، والأطر المؤسـسـية، وبناء الاسـتراتيجيات الوطنية في المجالات الاقتصادية ذات الأولوية.

(4) تعزيز التعاون الإستراتيجي

تم إضـافة هذه المهام ضـمن الإطار الاسـتراتيجي للصندوق نظراً للأهمية الكبيرة للشراكات والتعاون مع مختلف المؤسـسـات العربية والدولية ذات الصـلة، في تعزيز الإمكانيات والقدرات والمبادرات وتحقيق رؤية ورسـالة الصـندوق. في هذا السـياق، تم تطوير قائمة بالشـركاء المحتملين من تلك المؤسـسـات بما يتوائم مع توجهات الصـندوق والخطط التشـغيلية للوحدات التنظيمية المعنية.

المُمَّكنات المؤسسية

حدد الإطار الإستراتيجي للصندوق الوسائل والمُمكنات المؤسسية الضرورية لضمان قدرته على تنفيذ مهامه الأساسية، وتحويله إلى مؤسسة تتمتع بالقدرة والمرونة. بهذا الصدد، شهد الصندوق خلال عام 2024 تحولات واسـعة بهدف تعزيز الكفاءة والفاعلية ليكون الترتيبات الإقليميـة المـاليـة (RFA) الأكثر تـأثيراً في المنطقـة العربية بما يواكب الأولويات والمسـتجدات. ولتحقيق ذلك، تم اتخاذ الخطوات الرئيسية التالية:

1. **البناء المؤسسي ضمن مرحلة التحول والتغيير:**

كثّف الصـندوق جهوده منذ بداية عام 2024 لتحقيق أهدافه الاسـتراتيجية، فضـلاً عن تنفيذ تحولات كبيرة على مستوى الأنظمة والآليات وبيئة العمل، بما يساهم في تمكين الصـندوق من التكيف مع المسـتجدات المتسـارعة وتلبية تطلعات الدول العربية بفعالية أكبر وتأثير أوسـع. والتي شـكلت انطلاقته نحو مرحلة التحول والتغيير ضمن إطار استراتيجيته الجديدة. بهذا الصدد، نفذ الصندوق الخطوات التالية:

- **اسـتحداث هيكل تنظيمي** بنـاءً على التوجّـه الاسـتراتيجي الجديد، ويتضـمن إدارات جديدة مسـتحدثة (**إدارة المخاطر، إدارة تطوير القدرات والابتكـار، إدارة المشـاورات الاقتصـاديـة والتمويل**) ومشـاركتها مع أصـحاب المصـلحة بهدف تعزيز فعالية العمليات وتحسـين كفاءة الأداء لتحقيق الأهداف الاسـتراتيجية للصـندوق. ضمن الهيكل التنظيمي الجديد، تم **استحداث قسم المسـاعدة الفنية** ووضـع الأسـس الفنية اللازمة لتفعيل دوره لضـمـان كفاءته في تقديم الدعم وتحقيق أهداف الصندوق الاستراتيجية.

- **تعزيز كفاءة الإنفاق**، من خلال استحداث مراكز للتكلفة لتعزيز الرقـابـة على كفـاءة الصـرف وتحسين الأداء.

- تطبيق **مؤشر الصحة التنظيمية** (OHI) لتحديد التوصيات الرئيسية لدعم الصحة والثقافة التنظيميتَين.
- تعزيز **استراتيجية الموارد البشرية** بناءً على أفضل الممارسات.

2. تحديث العمل المؤسسي ضمن عملية بناء الإطار الاستراتيجي:

تم التعاقد مع واحدة من كبريات الشركات العالمية المتخصصة، لمراجعة استراتيجية الصندوق القائمة وتصميم الاستراتيجية للسنوات الخمس القادمة، وتحديث اتفاقية عقد التأسيس، بالإضافة إلى تصميم الهوية المؤسسية وتحديد الدور والحجم الأمثل للصندوق، بما يتوافق مع تطلعات أصحاب المصلحة، حيث تمت **إعادة هيكلة الصندوق** وتطوير النموذج التشغيلي للصندوق بما يعزز السياسات والإجراءات الداخلية، الكفاءة التشغيلية، إدارة المخاطر، التواصل والاعلام، التحول الرقمي وكفاءة الأنفاق والاستدامة المالية. و بهدف تعزيز التفاعل بين الموظفين، وتحسين تدفق المعلومات، ودعم بيئة عمل تشاركية وفعّالة، تم **تطوير قنوات التواصل الداخلي للصندوق.**

في ذات السياق، تم إعداد إطار حوكمة خاص بالشراكات الاستراتيجية، بالإضافة إلى إبرام شراكات تهدف إلى تعزيز مكانة الصندوق كشريك فكري ذو مكانة، ومن أهمها:

- توقيع شراكة استراتيجية مع برنامج النظام المالي العالمي وكلية الحقوق بجامعة هارفارد لتعزيز القدرات المؤسسية للدول الأعضاء من خلال تقديم برامج تعليمية تنفيذية متقدمة مخصصة لتطوير مهارات الكوادر العربية في عام 2025.
- بدء العمل على إبرام شراكات مع جامعة باريس والبنك الإسلامي للتنمية بهدف تصميم برامج تنفيذية إضافية تلبي احتياجات التطوير والتأهيل القيادي.
- إطلاق مبادرة "المدفوعات الرقمية الفورية الشاملة" بالشراكة مع مؤسسة بيل وميليندا غيتس لدعم برامج المساعدة الفنية.
- توقيع مذكرات تفاهم بين الصندوق وكل من منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، ومركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط، ومركز دبي المالي لتعزيز التعاون في مختلف المجالات.

3. الممكنات المؤسسية:

تم التعاقد مع عدد من الاستشاريين الخارجيين بهدف رفع كفاءة الصندوق التشغيلية، وتحقيق استراتيجية التواصل والاعلام بما يضمن تحقيق الأداء الأمثل وتطوير العمليات وفق أفضل الممارسات العالمية. كما قام الصندوق خلال عام 2024 باتخاذ مجموعة من الخطوات التي مثلت في حد ذاتها ممكنات هامة تسهم في تحقيق الأهداف المرجوة من التوجهات الجديدة للصندوق، ومن أهمها:

- استحداث وحدة التواصل والإعلام، لوضع استراتيجية شاملة للتواصل المؤسسي، بالإضافة إلى تحديث الهوية البصرية للصندوق بما يعكس رؤيته وأهدافه المستقبلية.
- التعاون مع شركة دبليو تي دبليو wtw لوضع استراتيجية متكاملة للموارد البشرية، تهدف إلى تحسين بيئة العمل، وبناء بيئة جاذبة للصندوق ليصبح الخيار الأول للتوظيف.
- مشروع تطبيق نظام SAP ERP، بهدف التطوير في أنظمة تقنية المعلومات الداخلية للصندوق لتعزيز كفاءتها ودقتها بما يساعد في تحقيق التوجهات الاستراتيجية.
- تطبيق منظومة الإدارة الإلكترونية المتكاملة بإطار عملية التحول الرقمي عبر عدد من المبادرات الاستراتيجية من أهمها:
  - تطبيق نظام إدارة المحتوى M-Files لتبادل المعاملات اليومية بين الوحدات التنظيمية في الصندوق وبرنامج تمويل التجارة العربية ومنصة بُنى.
  - تطبيق التوقيع الإلكتروني، ونظام حماية الوثائق على الوثائق السرية ومحدودة التداول ضمن نظام M-Files.
  - تعزيز الأمن السيبراني وتشكيل لجنة إشرافية متخصصة بهذا الشأن.
  - **بناء لوحات قيادة Dashboards** لمختلف الوحدات التنظيمية.

خلاصة الأداء وأنشطة الصندوق خلال عام 2024

بلغت نسبة الأداء الكلي للصندوق خلال عام 2024، نحو 88%، مدفوعةً بصورة رئيسة بالأداء المتميّز من جانب بُعْد الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء، والبُعْد المالي.

كثّف الصندوق جّهوده خلال سنة 2024 للاستجابة لأولويات وإحتياجات الدول العربية التي فرضتها التطورات الاقتصادية العالمية، من خلال تنفيذ أنشطته المخططّة.

عمل الصندوق على تعزيز استجابته لطلبات الاقتراض من الدول العربيّة، وتقديم المشورة والمعونة الفنية لها. كما عزّز مكانته كمنصّة للتلاقي والتشاور بين صنّاع القرار في الدول العربية، وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المالية، وخبراء دوليين. علاوة على ذلك، ركّز الصندوق جهوده في تقوية القدرات المؤسسية للجهات المعنية في الدول لأعضاء، من خلال تنظيم الدورات وورش العمل التطبيقية حضورياً وعن بُعْد.

كما أصدر الصندوق العديد من الدراسات والتقارير، والنشرات الاقتصادية والاحصائية، وساهم في تقوية القدرات الإحصائية وتعزيز الأنشطة في إطار مبادرة الإحصاءات العربية "عربستات"، إضافة إلى مساهمته في إدارة احتياطيات الدول الأعضاء وقبول الودائع، بما يصب ذلك كله في تحقيق أهدافه الإستراتيجيّة.

تم تقييم الأداء بناءً على النتائج المحققة لمؤشرات القياس مقارنة بالمستهدف تحقيقه، المُرجّحة بالأوزان النسبية لكلٍ من مكونات الأهداف الإستراتيجيّة، أخذاً في الاعتبار الأداء من أربعة أبعاد.

تباين الأداء الاقتصادي في الدول العربية خلال عام 2024، حيث شهدت بعض الاقتصادات العربية نمواً جيدا يتناسب مع توقعاتها، في حين تأثرت دول أخرى بالتطورات الدولية والإقليمية والمناخية مما انعكس سلباً على معدلات النمو فيها. واجهت دول عربية أخرى تحديات مرتبطة بارتفاع مستوى المديونية وكلفة التمويل، والارتفاع النسبي في بنود وارداتها من السلع الأساسية، وتراجع مداخيلها السياحية إما نتيجة قربها من بؤرة الصراعات التي شهدتها المنطقة العربية خلال عام 2024، أو نتيجة الارتباطات الوثيقة ببلدان أخرى من خارج المنطقة العربية شهدت تحديات ساهمت في تقليص حركة التجارة والسياحة المتبادلة بينها، خاصة تداعيات التطورات في شرق أوروبا. ولدعم جهود الدول العربية الأعضاء التي واجهت تحديات، كثف الصندوق جهوده وتدخلاته لتقديم الدعم بأقصى طاقة ممكنة، دعماً لجهودها، ولمعالجة الآثار الناشئة عن تلك التحديات.

في هذا السياق، واصل الصندوق إجراء المشاورات المتعلقة بطلبات القروض الجديدة، أو سحب دفعات من قروض متعاقد عليها.

بهذا الصدد، استجاب الصندوق لطلبات الدول العربية، التي تقدمت بها خلال عام 2024. كذلك تمت الاستجابة لكافة طلبات السحب على القروض القائمة، بعد الوقوف على سير تنفيذ برامج الإصلاح المدعومة بموارد الصندوق.

كذلك، استمر الصندوق خلال عام 2024 متابعة سير تنفيذ البرامج الاقتصادية غير المدعومة بقروض الصندوق، والمتوافق عليها مع كل من دولة فلسطين، والجمهورية اليمنية ومملكة البحرين، ويشرف الصندوق على تنفيذها، بشراكة مع الدول العربية المانحة، حيث تم إعداد التقارير المتعلقة بسير تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي الشامل للجمهورية اليمنية، المدعوم من المملكة العربية السعودية، وبرنامج التوازن المالي لمملكة البحرين، الممول من كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وبرنامج الإصلاح المالي لدولة فلسطين والذي تموله المملكة العربية السعودية بهدف تقوية وضع المالية العامة بما يُمكن الحكومة الفلسطينية من مواجهة تداعيات الحرب على غزة، وتمكين السلطة الفلسطينية من تعزيز إدارة الموارد المحدودة وتلبية متطلبات وأولويات الإنفاق في ظل التحديات القائمة.

ركزت أنشطة الصندوق، خلال عام 2024، على تعزيز قدرات الدول العربية الأعضاء في مجالات بناء وتنفيذ السياسات المالية الرامية لتحقيق الاستدامة المالية، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تصب في توفير الحماية الاجتماعية، لصالح الفئات الأقل دخلاً، تطوير عمل القطاع

المالي ليواكب التطورات الهائلة في مجالات الرقمنة، والمدفوعات الآنية، بما يتطلبه ذلك من تهيئة البنية التحتية المالية لتستوعب الابتكارات والتقنيات الحديثة في هذا المجال.

فيما يتعلق بتقييم الأداء المؤسسي من الأبعاد الأربعة، فقد كانت نسب الأداء المتحققة على مستوى الأبعاد خلال سنة 2024 كالتالي:

- بُعْد الاستجابة لاحتياجات الدول العربيّة 89%
- البُعْد المالي 80%
- بُعْد مسارات العمل التي يجب التميّز بها 87%
- بُعْد المحافظة على قدرات التغيير والتطوير 94%

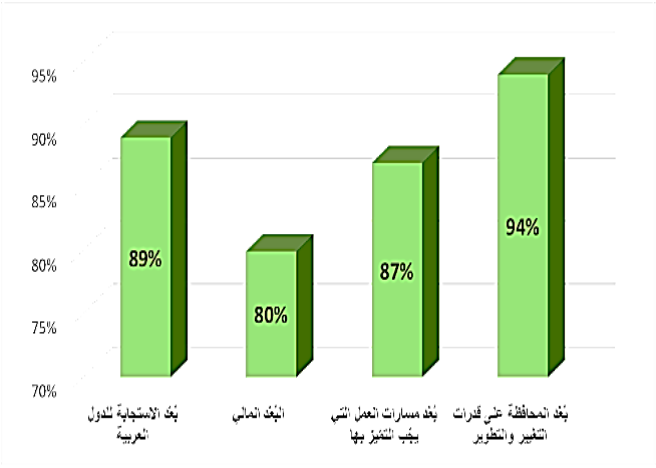

في إطار **نشاطه الإقراضي**، تم رفع الموارد المخصّصة للإقراض في إطار استراتيجية الصندوق للفترة (2025-2030) إلى 80 في المائة مقارنة ب 65 في المائة بما ينسجم مع التوظيف الأمثل لموارد الصندوق والحاجة لتعزيز موارد الإقراض من ناحية، وممارسات المؤسسات النظيرة من ناحية أخرى. كما تم تحديث "سياسة وأدوات التمويل في صندوق النقد العربي"، باعتبار نشاط التمويل أو الإقراض النشاط الأساسي الذي أُنشئ من أجله صندوق النقد العربي، حيث نصت على ذلك اتفاقية التأسيس.

استجاب الصندوق خلال عام 2024 لكافة طلبات الدول العربية الأعضاء المتعلقة سواءً طلبات القروض الجديدة أو طلبات سحب الدفعات المتبقية من القروض القائمة المقدمة لدعم تنفيذ برامج إصلاح في المجالات الاقتصادية المختلفة، حيث تم توقيع اتفاقية بين الصندوق والمملكة المغربية، حصلت بموجبها المملكة على قرض تلقائي بمبلغ 28.186 مليون دينار عربي حسابي، ما يمثل 68.54 في المائة من الحصة المدفوعة بعملات قابلة للتحويل، وتم سحب مبلغ القرض دفعة واحدة. من جانب، يجري استكمال الإجراءات المعمول بها في الصندوق لتقديم قرضين إلى كل من الجمهورية التونسية، والمملكة الأردنية الهاشمية لدعم ميزان المدفوعات، حيث رحب الصندوق بالطلبين، وتم تكليف الجهة المعنية بالصندوق بدراسته واستكمال الإجراءات الضرورية في هذا الشأن. على صعيد السحوبات على القروض القائمة، فتمثلت في أربع سحوبات قدمت طلباتها من المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية التونسية، والمملكة المغربية، وبيانها كالتالي:

- بالنسبة **للمملكة الأردنية الهاشمية**، تم سحب الدفعة الثانية من القرض العادي الموقّعة اتفاقيته مع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 15 مايو 2023، بعد الوقوف على سير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه. تبلغ قيمة الدفعة 5.116 مليون د.ع.ح. وتم سحبها في تاريخ 13 يونيو 2024.

- فيما يتعلق **بالجمهورية التونسية**، تم سحب الدفعة الثالثة من القرض العادي المبرمة اتفاقيته مع الحكومة التونسية في تاريخ 4 نوفمبر 2022، بعد الوقوف على سير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه، ووفق توصيات لجنة القروض بهذا الشأن. تبلغ قيمة الدفعة 4.794 مليون د.ع.ح. وتم سحبها في تاريخ 18 يوليو 2024.

- بخصوص **جمهورية مصر العربية**، فقد تم سحب الدفعة الثانية من القرض المقدم من الصندوق في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، والذي تم توقيع اتفاقيته في تاريخ 25 يوليو 2023، حيث تم سحب الدفعة المذكورة، بعد الوقوف على سير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه، ووفق توصيات لجنة القروض بهذا الشأن. تبلغ قيمة الدفعة 61.475 مليون د.ع.ح.، وتم سحبها في تاريخ 8 أغسطس 2024.

- بخصوص **المملكة المغربية**، تم سحب الدفعة الثانية من القرض المقدم من الصندوق في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، والمبرمة اتفاقيته في تاريخ 17 مارس 2023، بناء على موافقة لجنة القروض على سحب الدفعة المذكورة بمبلغ 33.501 مليون (د.ع.ح.)، بعد الوقوف على سير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه، وتم سحب الدفعة في تاريخ 26 سبتمبر 2024.

بخصوص **المعونة الفنية** التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء خلال عام 2024، فقد غطت غالبية المجالات ذات الصلة بأنشطته التي تتمحور حول تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي وأسواق السندات الحكومية، وتعزيز قدرات الدول العربية على تحقيق الشمول المالي بإطار مبادرة الشمول المالي التي يتبناها الصندوق، وتطوير وتعزيز القدرات في مجال إعداد الإحصاءات الاقتصادية حسب المنهجيات الإحصائية الدولية، بإطار المبادرة العربية للإحصاءات "عربستات"، وغيرها من المجالات ذات الصلة.

تضمنت المساعدات الفنية، التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء خلال عام 2024، في تقديم **الدعم الفني لكل من جمهورية العراق، والجمهورية الجزائرية، ودولة الكويت، وجمهورية السودان، ودولة ليبيا.**

بالنسبة **لنشاط التدريب وبناء القدرات**، الذي يقوم به الصندوق من خلال معهد التدريب وبناء القدرات، فقد قدم المعهد خلال عام 2024، عدد 75 دورة تدريبية استفاد منها 2,336 متدرباً من الكوادر الرسمية العربية. بذلك، وصل عدد المستفيدين من الدورات التدريبية التي قدمها الصندوق، منذ إنشائه، وحتى نهاية عام 2024 إلى 20,144 متدرباً.

بالنسبة للتقارير، وأوراق العمل والبحوث والدراسات، والنشرات والكتب والكتيبات التعريفية، والأدلة الإرشادية التي أصدرها الصندوق خلال عام 2024، فقد تناولت قضايا وموضوعات متنوعة، هدفت إلى مساعدة متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، ومواكبة اهتمامات دوله الأعضاء، في إطاره الاستراتيجي.

فيما يخص **نشاط الصندوق في مجال الاستثمار**، خلال عام 2024، استمر الصندوق في توظيف موارده الذاتية، إضافة إلى نشاطه في استثمار جزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المُجمّعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، إضافة إلى الإشراف على الجزء المُدار من أطراف خارجية، وفقاً لسياسة واستراتيجية الاستثمار المعتمدة لإدارة كل منها.

بخصوص أنشطة **برنامج تمويل التجارة العربية**، الذي يمتلك الصندوق حصة حاكمة في رأسماله، بلغت قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج خلال عام 2024، ما قيمته 1,033 مليون دولار أمريكي، حيث وافق البرنامج على تمويلها، وبلغت قيمة السحوبات خلال العام المذكور حوالي 1,040 مليون دولار أمريكي.

بهذا، بلغت قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج منذ إنشائه في عام 1991، وحتى نهاية ديسمبر 2024، حوالي 22 مليار دولار أمريكي، لتمويل صفقات تجارية قيمتها حوالي 29.4 مليار دولار أمريكي، حيث وافق البرنامج على تمويل صفقات بلغت قيمتها 21.6 مليار دولار أمريكي، كما بلغت قيمة السحوبات خلال الفترة المذكورة حوالي 21 مليار دولار أمريكي.

نشاط الصندوق في مجال الإقراض

يعتبر نشاط التمويل أو الإقراض النشاط الأساسي الذي أُنشئ من أجله صندوق النقد العربي، حيث نصت على ذلك اتفاقية التأسيس، كما خصّص الصندوق منذ إنشائه ما يقارب من ثُلثي موارده لهذا النشاط، وقد تم رفع الموارد المخصّصة للإقراض في إطار استراتيجية الصندوق للفترة (2025-2030) إلى 80 في المائة بما ينسجم مع التوظيف الأمثل لموارد الصندوق والحاجة لتعزيز موارد الإقراض من ناحية، وممارسات المؤسسات النظيرة من ناحية أخرى.

تدعم القروض التي يقدمها صندوق النقد العربي استقرار الدول الأعضاء التي تواجه أو قد تواجه اختلالات في موازين المدفوعات تؤثر على استقرارها الاقتصادي. ترتبط هذه الاختلالات بالعجوزات في موازين المدفوعات التي قد تحدث نتيجة تبني سياسات مالية غير ملائمة، أو تبني سياسة نقدية أو سياسة سعر صرف غير ملائمة، أو تغير في شروط التجارة نتيجة صدمات سعرية كبيرة ومستمرة في البنود الهامة من الصادرات أو الواردات.

كما قد تحدث هذه الاختلالات نتيجة حدوث ضعف مهم في القطاع المالي يؤثر على الاستقرار المالي أو النمو ويتطلب تدخلاً من الحكومة قد يترتب عنه زيادة عجز الموازنة ويضر بالثقة في الاقتصاد والنظام المالي إذا لم يتوفر له الحيز المالي المطلوب.

يقوم الصندوق في إطار برامج الإصلاح التي يمولها بالتعاون مع الدولة العضو في تصميم مصفوفة من الإصلاحات تساعد في معالجة الأسباب التي قادت لتلك الاختلالات سواء كانت في المالية العامة أو في تصميم

السياسة النقدية أو سياسة سعر الصرف أو أية سياسات هيكلية أخرى.

تتضمن برامج الإصلاح المدعومة بقروض الصندوق مستهدفات يتم تحديدها بصورة تشاركية مع الدولة العضو المقترضة ويعكس التحديات التي تواجهها، وأولويات الإصلاح المتبناة من قبل الدولة حسب رؤيتها للإصلاح، بما يعزز الدعم السياسي لتنفيذ هذه الإصلاحات، مع مراعاة عدم خلق تحديات للدولة العضو في تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها مع مؤسسات دولية أو إقليمية أخرى نتيجة تنفيذ برامج صندوق النقد العربي.

من جانب آخر تصمّم برامج الإصلاح التي يدعمها الصندوق بصورة تقلّل بشكل فعّال المخاطر الائتمانية التي يواجهها الصندوق، من خلال تقديم الحجم المناسب من التمويل، والتوافق على شروط وإصلاحات تعالج أسباب الاختلالات وبالتالي تقلل من احتمالية التعثّر أو التأخر في السداد. إضافة إلى تجنب التركز في التمويل الذي يمنحه الصندوق، والتأكد من أن الأموال قد استخدمت وفق ما تم التوافق عليه.

التعاقدات على القروض الجديدة والتزامات القروض

تعاقد الصندوق، في عام 2024، مع **المملكة المغربية** على قرض تلقائي بمبلغ 28.186 مليون دينار عربي حسابي، ما يمثل 68.54 في المائة من الحصة المدفوعة بعملات قابلة للتحويل، وتم سحب مبلغ القرض بتاريخ 18 نوفمبر 2024، وذلك دفعة واحدة، بعد التوقيع على اتفاقية القرض بتاريخ 04 نوفمبر 2024.

بإضافة قيمة القرض الجديد الذي قدمه الصندوق في عام 2024 إلى رصيد القروض المقدمة منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978، يصل إجمالي قيمة القروض التي وافق الصندوق على تقديمها لدوله الأعضاء، حتى نهاية عام 2024، إلى نحو 3.1 مليار د.ع.ح.، تعادل نحو 13 مليار دولار أمريكي.

استفادت أربع عشرة دولة عربية من القروض التي قدمها الصندوق، خلال الفترة 1978- 2024، والبالغ عددها 204 قرضاً. يبين الجدول (1)، ضمن الملحق رقم (2)، تفاصيل هذه القروض، حسب السنوات والدول المستفيدة.

توزيع أنواع القروض كنسبة من إجمالي الإقراض خلال الفترة (1978–2024)

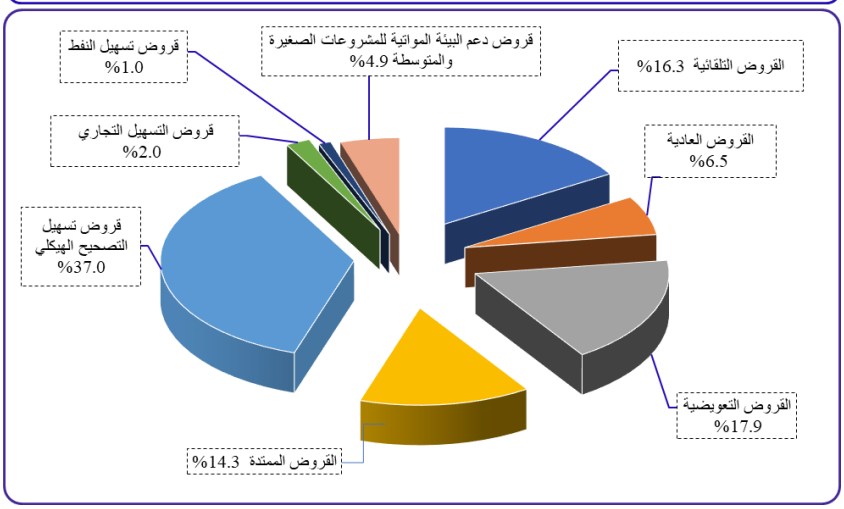

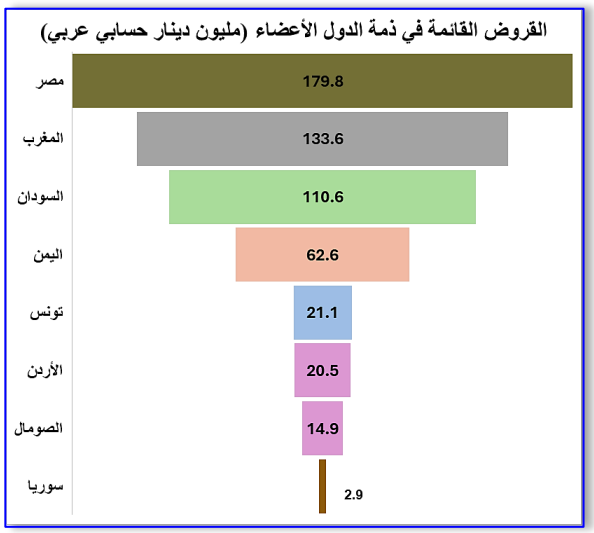

يبين الشكلين التوزيع النسبي للقروض، حسب أنواعها، خلال الفترة 1978- 2024، والقروض القائمة في ذمة الدول العربية الأعضاء المقترضة. كما يبين الجدول (2) ضمن الملحق رقم (2) قيمة وعدد القروض التي حصلت عليها كل دولة من الدول الأعضاء موزعة حسب أنواع القروض المقدمة.

المشاورات مع الدول الأعضاء بخصوص طلبات السحب على القروض القائمة

تضمنت المشاورات التي أجراها الصندوق خلال عام 2024 حول سير تنفيذ برامج الإصلاح المتفق عليها والممولة من قروض الصندوق المتعاقد عليها، مشاورات مع المعنيين في كل من المملكة المغربية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية التونسية.

بالنسبة **للمملكة المغربية**، تم سحب الدفعة الثانية من القرض المقدم من الصندوق في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، والمبرمة اتفاقيته في تاريخ 17 مارس 2023، بناءً على توصية لجنة القروض بسحب الدفعة المذكورة بمبلغ 33.501 مليون (د.ع.ح.)، بعد الوقوف على سير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه، وتم سحب الدفعة في تاريخ 26 سبتمبر 2024.

بخصوص طلب **جمهورية مصر العربية**، سحب الدفعة الثانية من القرض المقدم من الصندوق في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، والذي تم توقيع اتفاقيته في تاريخ 25 يوليو 2023، فقد تم سحب الدفعة المذكورة، بعد الوقوف على سير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه، ووفقاً لتوصيات لجنة القروض بهذا الشأن. تبلغ قيمة الدفعة 61.475 مليون د.ع.ح.، وتم سحبها في تاريخ 8 أغسطس 2024.

بالنسبة **للمملكة الأردنية الهاشمية**، تم سحب الدفعة الثانية من القرض العادي الموقّعة اتفاقيته مع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 15 مايو 2023، بعد الوقوف على سير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه. تبلغ قيمة الدفعة 5.116 مليون د.ع.ح. وتم سحبها في تاريخ 13 يونيو 2024.

فيما يتعلق **بالجمهورية التونسية**، أجرى الصندوق مشاورات مع السلطات التونسية في سياق متابعته لسير تنفيذ برنامج الإصلاح المدعوم بالقرض العادي، حيث تم بناء على نتائج المشاورات سحب الدفعة الثالثة من القرض العادي المبرمة اتفاقيته مع الحكومة التونسية في تاريخ 4 نوفمبر 2022، بعد الوقوف على سير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه، ووفقاً لتوصيات لجنة القروض بهذا الشأن. تبلغ قيمة الدفعة 4.794 مليون د.ع.ح. وتم سحبها في تاريخ 18 يوليو 2024.

المشاورات مع الدول الأعضاء لمتابعة سير تنفيذ البرامج غير المدعومة بقروض الصندوق

بخصوص متابعة سير تنفيذ البرامج الاقتصادية غير المدعومة بقروض الصندوق، والمتوافق عليها مع كل من مملكة البحرين، والجمهورية اليمنية، ودولة فلسطين، ويشرف الصندوق على تنفيذها، بشراكة مع الدول العربية الداعمة لهذه البرامج، فقد تم ما يلي :

بالنسبة **لبرنامج التوازن المالي لمملكة البحرين**، والذي تدعمه المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، فقد تم إنجاز التقارير الربعية حول سير تنفيذ البرنامج خلال عام 2024، وفق إطار عمل متابعة البرنامج المتوافق عليه، بما يتضمن تطورات الأداء ضمن البرنامج، وفقاً للمعلومات والبيانات المستلمة من وزارة المالية والاقتصاد الوطني البحرينية.

كذلك، تم مناقشة تطورات الأداء والتحديات التي تواجهها البرنامج والنظرة المستقبلية خلال الاجتماعات الدورية للجنة الفنية المشتركة المكونة من وكلاء وزارات المالية في مملكة البحرين والدول الداعمة إلى جانب الصندوق.

فيما يخص **برنامج الإصلاح للجمهورية اليمنية**، فقد كانت الجمهورية اليمنية، ممثلة بوزارة المالية والبنك المركزي، قد وقعت اتفاقاً مع صندوق النقد العربي بتاريخ 24 نوفمبر 2022 لتنفيذ برنامج إصلاح، بحيث يقوم الصندوق بتصميمه ومتابعة سير تنفيذه، وبدعم مالي من المملكة العربية السعودية، للفترة (2022-2025).

تم خلال عام 2024 مراجعة البرنامج من حيث الإجراءات والمؤشرات، وإعداد التقارير الدورية حول سير تنفيذ البرنامج، خلال العام المذكور. ارتكز البرنامج على ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في: تطوير قطاع المالية العامة، وتعزيز القطاع النقدي والمالي، وتعزيز دور القطاع الخاص وتعزيز مناخ الأعمال.

بالنسبة **لبرنامج الدعم المالي المقدم من المملكة العربية السعودية إلى دولة فلسطين** لدعم تنفيذ إصلاحات مالية

تم تضمينها في خطاب النوايا الموقع في تاريخ 17 أكتوبر 2024 بين صندوق النقد العربي والحكومة الفلسطينية، فقد أعد الصندوق تقارير متابعة سير تنفيذ البرنامج، بما يتضمن تطورات الاقتصاد الفلسطيني من حيث النمو، والتضخم، والوضع المالي، مع عرض موقف تنفيذ الإصلاحات المستهدفة والتحديات والمخاطر التي تواجه التنفيذ.

يغطي البرنامج الفترة (أكتوبر- ديسمبر) 2024، وبدعم مالي من المملكة العربية السعودية في شكل منحة بمبلغ 40 مليون دولار أمريكي، بهدف تقوية وضع المالية العامة بما يُمكن الحكومة الفلسطينية من مواجهة تداعيات الحرب على غزة، وبما يتضمن تعزيز حوكمة الإيرادات العامة، وضبط الإنفاق الحكومي، وتعزيز الشفافية والمساءلة المالية ورفع الكفاءة المالية، لتمكين السلطة الفلسطينية من تعزيز إدارة الموارد المحدودة وتلبية متطلبات وأولويات الإنفاق في ظل التحديات القائمة.

السحب والسداد على القروض

بلغ إجمالي السحب على القروض المتعاقد عليها حوالي 133.072 مليون د.ع.ح. خلال عام 2024، مقابل 187.498 مليون د.ع.ح. خلال عام 2023.

في المقابل، قامت الدول المقترضة، وبموجب جداول سداد استحقاقات القروض، بتسديد ما قيمته 162.472 مليون د.ع.ح. خلال عام 2024، تمثل أقساط قروض مقدّمة في السابق. في ضوء ذلك، بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء المقترضة نحو 582.800 مليون د.ع.ح. بنهاية عام 2024، مقابل 605.549 مليون د.ع.ح.، في نهاية عام 2023.

تجدّر الإشارة إلى أنه لايوجد رصيد للتعاقدات غير مسحوب بنهاية عام 2024، مقابل 123.141 مليون د.ع.ح.، في نهاية عام 2023.

يُبيّن الجدول (أ-3) في الملحق رقم (1) تفاصيل الأرصدة المسحوبة وغير المسحوبة والتزامات القروض للدول العربية في عامي 2023 و2024، في حين يُبيّن الجدول (أ-4) بذات الملحق تفاصيلها للفترة 1978-2024.

المتأخرات

تعتبر الدولة المقترضة متأخرة متى ما تجاوزت مدة التأخر في سداد استحقاقات القروض القائمة بذمتها فترة اثنا عشر شهراً.

بحسب الموقف المالي بنهاية ديسمبر 2024، هناك أربع حالات تأخر في السداد، تمثلت في: جمهورية الصومال الفيدرالية، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية اليمنية، وجمهورية السودان.

بلغ مجمل المتأخرات المستحقة على الدول الأعضاء المقترضة، المتأخرين عن سداد التزاماتهم تجاه الصندوق، كما في نهاية ديسمبر 2024، حوالي 290 مليون د.ع.ح.، تتكون من أقساط قروض متأخرة السداد بما مجموعه 188.2 مليون د.ع.ح. وفوائد متراكمة بحوالي 101.7 مليون د.ع.ح.

فيما يخص **جمهورية الصومال**، فقد بدأت التأخير منذ العام 1984، ووصلت المتأخرات بنهاية ديسمبر 2024 إلى 77.937 مليون د.ع.ح، ويتكون هذا المبلغ من أقساط قروض متأخرة السداد بواقع 14.876 مليون د.ع.ح. وفوائد متراكمة بنحو 63.061 مليون د.ع.ح.

أما بالنسبة للمتأخرات على **الجمهورية السورية**، فقد بدأت منذ ديسمبر 2011، وبلغ إجمالي أقساط القروض والفوائد المستحقة المتراكمة في نهاية ديسمبر 2024 حوالي 3.956 مليون د.ع.ح، تمثل أقساط الأصل والفائدة على قرض تسهيل التصحيح الهيكلي الثاني.

فيما يخص **الجمهورية اليمنية**، فقد بدأ التأخير منذ يونيو 2016، وبلغ إجمالي أقساط القروض والفوائد المستحقة المتراكمة في نهاية ديسمبر 2024 حوالي 80.557 مليون د.ع.ح.، تمثل أقساط قروض متأخرة السداد بواقع 62.605 مليون د.ع.ح.، وفوائد متراكمة بنحو 17.952 مليون د.ع.ح.[2]

فيما يخص **جمهورية السودان**، فقد بدأ التأخير منذ أبريل 2020، وبلغ إجمالي أقساط القروض والفوائد المستحقة المتراكمة في نهاية ديسمبر 2024 حوالي

[2] تم خلال شهر فبراير 2025 توقيع اتفاقية بين صندوق النقد العربي، والحكومة اليمنية حول إعادة هيكلة المديونية المستحقة على اليمن للصندوق، وذلك على هامش مؤتمر الغُلا لاقتصادات الأسواق الناشئة الذي عُقد في المملكة العربية السعودية.

127.458 مليون د.ع.ح.، تمثل أقساط قروض متأخرة السداد بواقع 107.821 مليون د.ع.ح.، وفوائد متراكمة بنحو 19.637 مليون د.ع.ح.

أنشطة المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق للدول الأعضاء

تم خلال عام 2024 استكمال التصميم والبناء المؤسسي لقسم المساعدة الفنية، الذي يُعنى بتعزيز دور الصندوق في تصميم وتنفيذ البرامج والمبادرات المتعلقة بأنشطة المساعدة الفنية وتبادل التجارب والخبرات ونقل المعرفة لمساعدة الدول الأعضاء على تطوير وتنفيذ السياسات والأدوات الاقتصادية، والأطر المؤسسية، وبناء الاستراتيجيات الوطنية في المجالات الاقتصادية (النقدية والمالية) والإحصائية، فضلاً عن تقديم المساعدة الفنية في مجال البنية التحتية اللازمة للتحول الرقمي، بهدف تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصاديين. كما يُعنى القسم بمهام تعبئة وإدارة الموارد الفنية والمالية اللازمة لتنفيذ أنشطة المشورة الفنية .

أولاً: البناء المؤسسي ومقومات التمكين:

شملت جهود استكمال البناء المؤسسي والنموذج التشغيلي لأنشطة المساعدة الفنية وتعبئة الموارد في الصندوق خلال عام 2024 إنجاز ما يلي:

- إعداد استراتيجية متكاملة للمساعدة الفنية للفترة (2025 – 2030)، ضمن الاستراتيجية الشاملة لصندوق النقد العربي للفترة المذكورة.

- اعتماد هيكلية قسم المساعدة الفنية وتعبئة الموارد، وتحديد اختصاصاته ومسؤولياته، فضلاً عن بدء إجراءات توظيف الكوادر البشرية المتخصصة لتنفيذ المهام المخططة للقسم سواءً من بين كوادر الصندوق او من الخارج.

- بناء النموذج التشغيلي لقسم المساعدة الفنية، وإعداد دليل السياسات والإجراءات لتنفيذ أنشطة المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق للدول العربية الأعضاء.

- اعتماد برنامج عمل قسم المساعدة الفنية وتعبئة الموارد لعام 2025 والميزانية المرتبطة به من قبل مجلس الإدارة، وذلك بناء على خطة قسم المساعدة الفنية وتعبئة الموارد.

- بناء وإطلاق قاعدة بيانات الخبراء "استشارة"، وهي بمثابة قاعدة بيانات استشارية إلكترونية شاملة ومدققة، مصممة للوصول إلى الخبراء المتخصصين (SMEs) في مختلف مجالات عمل الصندوق وبالخصوص على صعيد المساعدة الفنية وتنمية القدرات. وسيتم الاعتماد على هذه القاعدة للتوصل إلى الخبرات المتخصصة في تنفيذ المبادرات الرئيسية للمساعدة الفنية، ومشاريع تنمية القدرات.

- بناء إطار شراكات مع مؤسسات تمويلية ومانحة عالمية لتمويل أنشطة المساعدات الفنية المقدمة من الصندوق للدول العربية الأعضاء، وفي مقدمتها مؤسسة "بيل وميليندا جيتس"، حيث تم استحداث تسهيل شامل يُعنى بتطوير أنظمة الدفع الفوري في المنطقة العربية، يتم دعمه من خلال موارد المؤسسة. وكخطوة تمهيدية لتنفيذ برامج المساعدة الفنية في هذا المجال تم إجراء تقييم شامل لأنظمة الدفع الفوري في المنطقة العربية وتم بناء التسهيل بالتعاون مع مؤسسة "بيل وميلندا جيتس" كممول رئيسي، وسيبدأ تنفيذ الأنشطة بإطار التسهيل الجديد بمجرد توقيع اتفاقية المنحة مع المؤسسة، والمتوقع أن يتم في النصف الأول من عام 2025.

الإطار العام للمساعدة الفنية في صندوق النقد العربي

ثانياً: أنشطة ومشاريع المساعدة الفنية التي قدمها الصندوق للدول العربية الأعضاء خلال عام 2024

- هناك 14 مشروع مساعدة فنية قائم أو تحت الدراسة مع كل من الجزائر، والعراق، والسودان، والإمارات، والكويت، **إضافة إلى بناء مبادرة مساعدة فنية في الصندوق حول المدفوعات الفورية الشاملة** بالتعاون مع مؤسسة "بيل وميليندا جيتس".

فيما يلي نبذة عن التقدم الحاصل خلال عام 2024 في تلك المشروعات:

- **إطلاق "مبادرة المدفوعات الرقمية الفورية الشاملة في الدول العربية"**، بالتعاون مع مؤسسة "بيل وميليندا غيتس"، بهدف تقديم الدعم للدول العربية لتطوير منظومات متطورة للمدفوعات الفورية الشاملة، تراعي الاتجاهات الحديثة والمبادئ والممارسات السليمة في هذا الشأن. كما تهدف المبادرة إلى تقديم الدعم الفني للسلطات الإشرافية العربية لمساعدتها على الارتقاء بأنظمة الدفع الفورية وتطبيقاتها وتحديث البنية التحتية اللازمة لها، بما يعزز من شمولية هذه النظم وكفاءة خدمات الدفع الفورية.

بهذا السياق، استكمل الصندوق الدراسات المبرمجة لوضع خطط وأنشطة المبادرة محل التنفيذ، وبما يشمل دراسة وتحليل واقع نظم المدفوعات الفورية في الدول العربية، وآليات العمل بإطار المبادرة، وإجراء مشاورات بين الصندوق ودوله الأعضاء بخصوص احتياجاتها وأولوياتها. بناءً على ما تقدم أعد الصندوق ومصفوفة الخدمات المخطط تقديمها بإطار المبادرة، وبرنامج العمل للفترة الممتدة من 2025 إلى 2030. من المُخطط أن تدخل المبادرة مرحلة التنفيذ خلال النصف الثاني من عام 2025.

- **دعم جهود السلطات الجزائرية في رقمنة المدفوعات المالية وتطبيقات الهوية الرقمية ودعم التحول المالي الرقمي للمؤسسات المصرفية**، حيث أوفد الصندوق خلال عام 2024، بعثة مشتركة مع البنك الدولي لتقديم المشورة الفنية **للسلطات الجزائرية واستكمال المرحلة الثالثة من برنامج المساعدة الفنية الذي يقدمه الصندوق للجزائر** لدعم تطوير نظم الدفع الإلكتروني ورقمنة القطاع المالي والمصرفي.

بهذا الصدد، تم الإطلاق الرسمي للخطة الوطنية للتحول المالي الرقمي في الجزائر، خلال المؤتمر رفيع المستوى الذي عُقد في العاصمة الجزائرية يوم 8 أكتوبر 2024 بعنوان "المدفوعات الرقمية في الجزائر: التقدم نحو مستقبل بدون نقود"، والذي عُقد بالتعاون بين صندوق النقد العربي ووزارة المالية الجزائرية، وبنك الجزائر، وبحضور ومشاركة عدد من أصحاب المعالي من الوزراء في الحكومة الجزائرية.

التوزيع القطاعي للمساعدات الفنية المقدمة من الصندوق للدول العربية خلال عام 2024

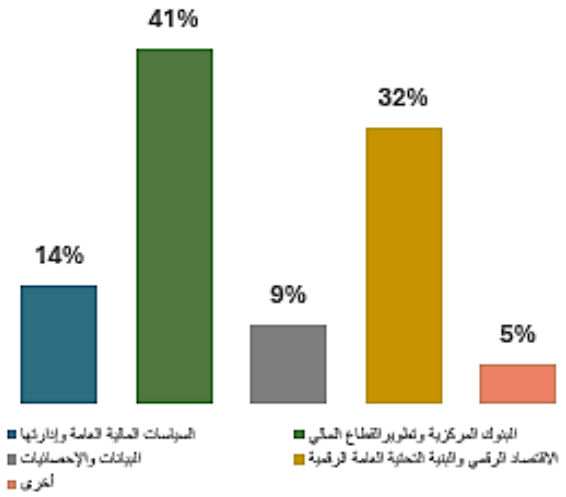

- **دعم البنك المركزي العراقي في مجال الشمول المالي**، بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والبنك الدولي، حيث، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، تم الانتهاء من الدراسة التشخيصية للخدمات المالية في العراق، واستكمال الترتيبات اللازمة لبدء المرحلة الثانية من برنامج المساعدة الفنية المتعلق ببناء الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في العراق، الجاري تصميمها بالتعاون مع البنك الدولي، تمهيداً لإطلاقها بعد اعتمادها من قبل البنك المركزي العراقي.

- تنظيم ورشة عمل حول **"مناقشة سبل دعم تطبيق ميثاق الشفافية من قبل البنك المركزي العراقي"**، بمشاركة خبراء من صندوق النقد الدولي وبنك المغرب. جاء تنظيم الورشة بهدف مساعدة البنك المركزي العراقي على تطبيق ميثاق الشفافية.

- **دعم جهود جمهورية السودان في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص:** استجابة للطلب المقدم من وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في السودان، حيث تم تدريب 10 موظفين من الوحدة المركزية للشراكات بين القطاعين العام والخاص التابعة للوزارة، إضافة إلى استكمال الترتيبات اللازمة لعقد ورشة عمل متخصصة يشارك فيها مسؤولون سودانيون معنيون لاستعراض تجارب الدول العربية في مجال الشراكات (التعلم من الأقران) للاستفادة من تجاربهم وخبراتهم.

- دعم جهود **جمهورية العراق** في مجال الأصول المشفرة، حيث أعد الصندوق بالتعاون مع البنك المركزي العراقي خطة العمل لبناء **إطار تشريعي ورقابي لضبط العمليات والتعاملات باستخدام الأصول المشفرة في القطاع المالي العراقي،** وبما يشمل القضايا التنظيمية، وتأهيل الكوادر المختصة في البنك المركزي العراقي والأطراف ذات العلاقة في العراق.

- **دعم دولة الكويت في مجال الإحصاءات المصرفية والمالية:** قام الصندوق بمراجعة واعتماد مشروع المساعدة الفنية للإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت لتطوير الاحصاءات المالية والبنوك ضمن قسم الاحصاءات المالية التابع للحسابات القومية، حيث يشمل ذلك مراجعة ما تم انجازه على القطاعات المكونة للإحصاءات المالية والبنوك وحساب مؤشرات الحسابات القومية اللازمة لها، و تجهيز الملفات اللازمة للقطاعات التسعة المكونة للقطاع المالي، و استكمال كافة المتطلبات من السجلات الادارية لاحتساب المؤشرات التي تستلزم الحسابات القومية من واقع التقارير المالية لهذه المؤسسات من التقارير المالية. ومن المقرر تسليمه في الفترة من فبراير إلى مارس 2025.

- **مساعدة فنية لدولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الحسابات القومية:** قام الصندوق بمراجعة واعتماد مشروع المساعدة الفنية لهيئة دبي الرقمية لمساعدتها لتنفيذ جداول المدخلات والمخرجات (Input- Output Tables) لعام 2022 وما يسبقها من مراجعة بيانات الحسابات القومية ومصادر البيانات المتاحة لإعداد جداول العرض والاستخدام وجداول المدخلات والمخرجات، وإعداد الجداول للعام 2022 ومقارنتها مع النتائج السابقة للجداول للعام 2013، وموازنة الجداول وتوفير المعاملات الفنية اللازمة لإجراء التحليل والتنبؤات الاقتصادية. من المقرر تسليم هذا المشروع في النصف الأول من عام 2025.

- **اعتماد أربعة مشاريع إضافية للمساعدات الفنية للعراق،** تغطي الموضوعات المتعلقة بالدفع، وبما يشمل: "تنظيم وإطلاق خدمات التمويل الجماعي"، و"تطبيق خدمة اشتري الآن وادفع لاحقا"، و"إطلاق خدمات مجمّع المدفوعات"، و"إطلاق خدمات ميسر المدفوعات".

- **في إطار التعاون مع صندوق النقد الدولي على صعيد المساعدة الفنية،** ساهم الصندوق في بعثة مساعد للحسابات القومية إلى ليبيا، من خلال دورة تدريبية حول الجوانب المتعلقة بجداول التوريد والاستخدام (SUT)، بالتعاون مع مركز المساعدة الفنية للشرق الأوسط (METAC)، التابع لصندوق النقد الدولي.

الأنشطة البحثية والإصدارات

يعتبر النشاط البحثي ركيزة أساسية من ركائز العمل في صندوق النقد العربي لمساهمته الفاعلة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة العربية. تتمحور الأنشطة البحثية في الصندوق حول التحليل الشامل للتطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على الاقتصادات العربية. كما يعتد بالنشاط البحثي كنقطة انطلاق عند تنفيذ أنشطة المشاورات الاقتصادية والتمويل، حيث يتيح فهماً عميقًا للتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء. كما يعد هذا النشاط مفيداً في صياغة توصيات مستندة إلى البيانات والإحصاءات الموثوقة، بما يدعم عملية صنع القرار بالدول العربية، وتحديد الأولويات الاقتصادية والمالية.

يتضمن النشاط البحثي الذي يقوم به الصندوق إصدار التقارير، والبحوث والدراسات الاقتصادية، والكتب، والكتيبات التعريفية، والنشرات الإحصائية، في المجالات الاقتصادية، والمالية والنقدية والإحصائية.

شملت المبادرات البحثية التي تبناها الصندوق خلال عام 2024 مجموعة واسعة من المواضيع، بما في ذلك إدارة واستدامة الدين العام، وتداعيات التطورات الاقتصادية العالمية على السياسات النقدية في الدول العربية، وأداء الأسواق المالية العربية، والجهود المبذولة والمقومات المتوفرة لتعزيز جهود التحول الرقمي، والتمويل الإسلامي، وغيرها من المجالات التي تقع في بؤرة اهتمامات صناع السياسات والمستثمرين وأصحاب المصلحة.

ومن أجل تعزيز توجهات الصندوق نحو الارتقاء بالأنشطة البحثية والانطلاق بها نحو آفاق أوسع من حيث الكفاءة والشمولية والعمق، فقد تضمن الهيكل التنظيمي الجديد للصندوق تطوير واستحداث وحدات تنظيمية جديدة تعنى بالأنشطة البحثية تمثلت في:

✓ **لجنة البحوث:**

تعمل لجنة البحوث كهيئة إدارية مركزية مسؤولة عن التنسيق والإشراف على المشاريع البحثية داخل صندوق النقد العربي، وتلعب دوراً حيوياً في تعزيز الأبحاث عالية الجودة والتنسيق وتقديم المبادرات البحثية، والتكيف مع المستجدات والتواصل الفعال.

تشمل مهام ومسؤوليات اللجنة إعداد خطة المشاريع البحثية السنوية بما يحقق المشاركة الفاعلة من جميع الأقسام والدوائر ذات الصلة، والبت في المشروعات البحثية التطبيقية والإشراف عليها وتحديد جدول زمني متوازن خلال السنة للإصدارات والفعاليات البحثية، والتوصية بشأن مواضيع المشاريع البحثية التي تخدم أعمال الصندوق وتستجيب للتحديات الاقتصادية التي تواجهها الدول الأعضاء، فضلاً عن الإشراف والمتابعة

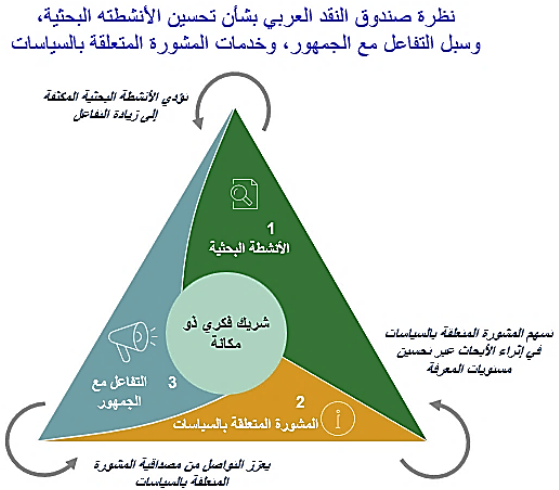

للموارد والمتطلبات اللازمة لإنجاز المشاريع البحثية من اشتراكات أو بيانات أو خبراء مشاركين.

✓ **قسم المشاورات والبحث الإقليمي ضمن دائرة المشاورات الاقتصادية والتمويل:**

يهدف القسم إلى القيام بمتابعة التطورات الاقتصادية على مستوى الدول العربية مجتمعة وكذلك مجموعات الدول العربية، ومقارنة ذلك بمجموعات دول مقارنة ضمن أقاليم اقتصادية أخرى، والمساهمة في إعداد التقارير والمؤشرات الاقتصادية الإقليمية، وتحليل السياسات القائمة على البيانات، مع العمل على تعزيز قدرات تطوير البيانات وتحليلها، ودعم البلدان الأعضاء بالمشاركة في المشورة في مجال صنع السياسات والمساعدة الفنية، وتعزيز الابتكار والاستشراف الاستراتيجي في الأبحاث الاقتصادية.

كما يختص القسم برصد وتحليل وتقييم المخاطر والتحديات التي تواجه الدول الأعضاء وسياساتها، وتقديم التقييمات والتنبؤات لصناع السياسات المستهدفة بناءً على نتائج الأبحاث والمشاورات الاقتصادية، وذلك اعتماداً على الأدوات، والنماذج المتعارف عليها في بناء التنبؤات الإقليمية الاقتصادية لدعم عملية صناعة القرار الاقتصادي في الدول العربية.

✓ **قسم البحوث الرائدة ضمن دائرة تطوير القدرات والابتكار:**

يختص القسم بتحديد وتقييم أثر المواضيع المستجدة التي من المتوقع أن يكون لها أثر مهم على اقتصاديات الدول العربية الأعضاء، ومن شأنها مساعدة صانعي السياسات في تبني السياسات والاستراتيجيات الملائمة لتعظيم الفائدة، وتحسين أطر إدارة المخاطر المرتبطة بها، وبما يشمل مواضيع الأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الرقمي، والتغير المناخي. كذلك، سيعنى القسم ببناء شبكة علاقات متميزة مع المختصين بهذه المواضيع على المستويين الإقليمي والعالمي، والمساهمة في أنشطة المشاورات الاقتصادية.

✓ **قسم المعرفة والابتكار ضمن دائرة تطوير القدرات والابتكار:**

يضم القسم منصة البيانات والتحليل، ومركز الابتكار، وشبكة المعرفة. تهدف **منصة البيانات والتحليل** إلى بناء وتطوير منصة بيانات متكاملة تلبي احتياجات الصندوق

والدول العربية، وذلك من خلال تطوير قاعدة بيانات شاملة توفر بيانات دقيقة وموثوقة تسهم في تحقيق أهداف الصندوق الاستراتيجية، وتوفير الدعم اللازم لدول الأعضاء في مختلف المجالات الاقتصادية. في حين يهدف **مركز الابتكار** إلى دعم الأفكار الإبداعية والمبتكرة التي تخدم مواضيع ذات أولوية للدول الأعضاء وذلك من خلال تهيئة الظروف لفحص وبلورة هذه الأفكار بما في ذلك من خلال التوأمة والتنسيق مع شركاء الصندوق الإقليميين والدوليين.

على صعيد متصل، تم إنشاء **شبكة المعرفة** لغرض تنسيق وتحديث وحفظ مرجعيات المواد، والكتب والنشرات وإصدارات الصندوق على اختلافها بما يُسّهل إتاحتها للمستخدمين والمهتمين من الدول العربية وغيرها، بوصفها خياراً أولياً كمنصة للمعرفة توفر مواد مرجعية وحديثة للباحثين في مجالات الاقتصاد والمالية والنقد والإحصاء والتجارة المتعلقة بالدول الأعضاء.

يوضح الملحق رقم (4) الأنشطة البحثية والإصدارات التي أنجزها الصندوق النقد العربي خلال العام 2024، والمنشورة على موقعه الرسمي، ويمكن الوصول إليها من خلال الرابط: https://www.amf.org.ae/ar

الشراكة الفكرية والحوارات بشأن السياسات
(الاجتماعات والمؤتمرات والندوات وورشات العمل)

يولي الصندوق اهتماماً ملموساً بالأنشطة الرامية لتعزيز قنوات التشاور مع السلطات العربية لمناقشة التطورات العالمية والإقليمية على كافة الأصعدة، وانعكاساتها على الاقتصادات العربية، وما يتطلبه ذلك من عقد اجتماعات وورش عمل وندوات ومؤتمرات بمشاركة كافة الجهات المعنية بالدول العربية بهدف نقل الخبرات والتجارب بين الدول العربية، فضلاً عن تجارب الدول المختلفة في العالم في المجالات الاقتصادية والنقدية والمالية والإحصائية، وغيرها من المجالات التي تهم متخذي القرار، وصانعي السياسات في الوطن العربي. في هذا السياق، تم خلال عام 2024 تنظيم اجتماعات حوارية رفيعة المستوى، وورش عمل، ومؤتمرات، وندوات لمناقشة سبل مواجهة التحديات الناجمة عن التطورات على الصعيدين العالمي والإقليمي على القطاعات الاقتصادية العربية. يوضح الجدول التالي الاجتماعات والمؤتمرات وورش العمل التي نظمها الصندوق خلال عام 2024:

اجتماعات حوارية رفيعة المستوى وورش عمل، نظمها الصندوق لمناقشة تداعيات التطورات الإقليمية والدولية على القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية،	1. الاجتماع السنوي التاسع عشر عالي المستوى حول الاستقرار المالي والأولويات التشريعية والرقابية، 2. ورشة عمل رفيعة المستوى حول "تعزيز صلابة واستقرار النظام المالي في عصر الرقمنة"، 3. ورشة الطاولة المستديرة رفيعة المستوى حول "تحسين الاستجابة والقدرات لمواجهة الصدمات وتعزيز النمو الاقتصادي: دور السياسات الاقتصادية والاحترازية الكلية"، 4. اجتماع رفيع المستوى مع هيئات الإشراف على التأمين في الدول العربية حول موضوع "تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتعلّم الآلة في صناعة التأمين: الموازنة بين التنظيم، والابتكار، والعدالة، والشفافية".
اجتماعات، ومؤتمرات، وورش عمل، ركزت على تعزيز البنية التحتية الرقمية للقطاع المالي والخدمات المصرفية، واستخدام الذكاء الاصطناعي وتعلّم الآلة	1. مؤتمر حول "المدفوعات الرقمية في الجزائر: التقدم نحو مستقبل بدون نقود"، 2. ورشة عمل بعنوان "تصميم أطر فعّالة للتقنيات المالية الإشرافية الحديثة"، 3. جلسة حوارية حول مُستجدات وفرص وتحديات تبني التقنيات الإشرافية في الدول العربية.
الاجتماعات والمؤتمرات والفعاليات التي شارك فيها الصندوق لتعزيز أطر التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية	1. المشاركة في تنظيم مؤتمر الأسبوع العربي للمدفوعات، 2. المشاركة في تنظيم ورشة عمل حول "آلية تتبع تمويل وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة "، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، 3. المشاركة في الاجتماع السنوي لبنك التسويات الدولية، واجتماعات المجموعة التشاورية للجنة بازل للرقابة المصرفية، واجتماعات اللجنة الدولية للمعلومات الائتمانية، واجتماعات فرق العمل المنبثقة عن اللجنة الدولية لنظم الدفع والبنية التحتية المالية. 4. المشاركة في اجتماعات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمؤتمر المؤتمر الإقليمي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
تنظيم والمشاركة في مؤتمرات وفعاليات إقليمية ودولية	1. المشاركة في اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين، 2. تنظيم حلقة نقاش حول الضرائب الدولية، 3. تنظيم ورشة عمل حول "إحصاءات مالية الحكومة: الإعداد، معايير النشر والتحليل الاقتصادي"، 4. المشاركة في فعاليات قمة التكنولوجيا المالية في دبي.

أنشطة الأمانة الفنية

يتولى صندوق النقد العربي مهام الأمانة الفنية لمجلس وزراء المالية العرب، وكذلك مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ومكتبه الدائم، واللجان وفرق العمل المنبثقة عنه، كاللجنة العربية للرقابة المصرفية، واللجنة العربية لنُظم الدفع والتسوية، واللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، وفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، وفريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، ومجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة، وشبكة التمويل الأخضر والمستدام في الدول العربية.

❖ **أنشطة أمانة مجلس وزراء المالية العرب:**

تضمنت إنجازات الصندوق خلال عام 2024، في إطار مهامه كأمانة فنية لمجلس وزراء المالية العرب، تنظيم اجتماعات المجلس والوكلاء، وإنجاز الدراسات وأوراق العمل والتقارير التي تتطلبها أعمال المجلس.

من جانب آخر، أرسل الصندوق الرسالتين السنويتين لمجلس وزراء المالية العرب إلى كل من رئيس مجموعة البنك الدولي ومدير عام صندوق النقد الدولي، في إطار ترتيبات الاجتماعات السنوية القادمة لصندوق النقد والبنك الدوليين.

تناولت الخطابات احتياجات ومتطلبات الدول العربية من هاتين المؤسستين، استناداً إلى القضايا التي سبق التفاهم حولها في اجتماع الدورة الاعتيادية الخامسة عشر للمجلس، ومقترحات أصحاب المعالي الوزراء التي تسلمها الصندوق بشأن هذه القضايا.

شملت الاجتماعات وورش العمل والمنتديات التي نظمها الصندوق ضمن أنشطته في إطار الأمانة الفنية للمجلس، تنظيم اجتماع الدورة الاعتيادية الخامسة عشرة لمجلس وزراء المالية العرب، والاجتماع التاسع لوكلاء وزارات المالية للدول العربية، وورشة العمل الرابعة حول "تحسين كفاءة إدارة الدين العام في الدول العربية"، والمنتدى الثامن للمالية العامة.

❖ **أنشطة أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، واللجان وفرق العمل المنبثقة عنه:**

- تنظيم اجتماع المكتب الدائم للمجلس.
- تنظيم اجتماع الدورة الثامنة والأربعين للمجلس.
- تنظيم الاجتماعات الخاصة باللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس، والمتمثلة في:

  - اجتماعين للجنة العربية للرقابة المصرفية.
  - اجتماعين للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية.
  - اجتماعين للجنة العربية للمعلومات الائتمانية.
  - اجتماعين لفريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية.
  - اجتماعين فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.
  - اجتماعين لمجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة.
  - اجتماع شبكة التمويل الأخضر والمستدام في الدول العربية.

❖ **أنشطة أمانة اللجنة الفنية للمبادرة العربية للإحصاءات "عربستات":**

- متابعة برامج المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق في إطار المبادرة للدول العربية الأعضاء
- تنظيم الاجتماع السنوي للجنة

أنشطة الصندوق في مجال التدريب وبناء القدرات

شهد عام 2024 تنظيم معهد التدريب وبناء القدرات التابع لصندوق 75 دورة تدريبية، تناولت موضوعات تواكب تطلعات الدول الأعضاء وتلبي احتياجاتهم، مع التركيز على تضمين الدورات ورش عمل تطبيقية وحالات دراسية.

بلغ عدد المشاركين من الكوادر العربية في البرامج التدريبية التي عقدت خلال العام المذكور 2,336 متدرباً، مقارنة بعدد 2,248 مشاركاً خلال عام 2023.

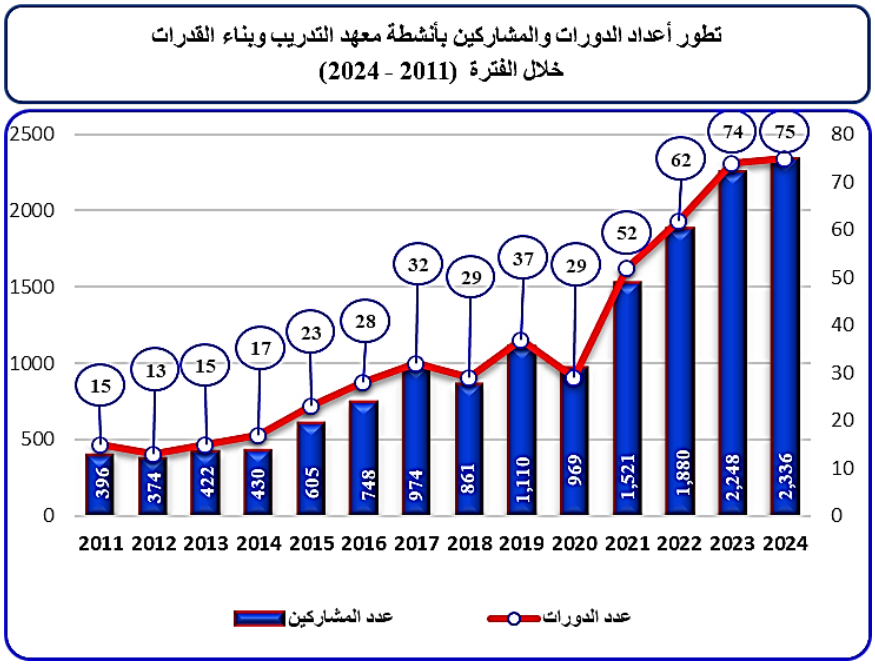

بهذا، يصل عدد المشاركين من الكوادر العربية الرسمية في الدورات التدريبية وورش العمل والندوات التي نظمها المعهد خلال الفترة (1988-2024)، إلى 20,144 مشاركاً، (ملحق رقم 5). كما قام المعهد بتطوير منظومة شهادات التدريب وذلك عبر تطوير شكل ومحتوى الشهادة، ووضع آجال محددة لإصدار ومتابعة الشهادات الختامية للدورات، هذا إلى جانب استحداث شهادات تقدير تسند للمدربين المميزين وشهادات تميز تمنح للمتدربين المتفوقين وفقاً لمعايير واضحة.

إضافة للدورات التدريبية التي قدمها الفنيون بالصندوق خلال عام 2024، وعددها 61 دورة، تعاون المعهد في تقديم 14 دورة تدريبية، مع مجموعة من المؤسسات الدولية والإقليمية، شملت: 8 دورات بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، ودورة مع البنك الإسلامي للتنمية، ودورة مع البنك المركزي الألماني، ودورة مع بنك التسويات الدولية، ودورة مع البنك الدولي، ودورتين مع منظمة التجارة العالمية.

يستهدف الصندوق من أنشطة معهد التدريب وبناء القدرات تعزيز دوره كمركز تميّز للمعرفة وبناء قدرات الكوادر العربية في القطاعات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية والإحصائية، حيث يأتي نشاط تعزيز القدرات والتدريب ضمن أولويات استراتيجية الصندوق، ورؤيته 2040.

بهذا الصدد، يحرص المعهد على استدامة واستمرارية جهوده للارتقاء بأنشطة التدريب وتحديث المحتوى العلمي للبرامج التدريبية المقدمة، والتوسع في الأنشطة والبرامج التدريبية مع التركيز على المواضيع ذات العلاقة بالتحديات التي تواجه الاقتصادات العربية، إلى جانب تعزيز الشراكة مع المؤسسات الإقليمية والدولية.

تجدر الإشارة إلى أن جزء كبير من النشاط لتدريبي للمعهد خلال عام 2024 تم تنفيذه عن بُعْد، اعتماداً على منصة التدريب الإلكترونية، حيث أصبح هذا النمط من التدريب خياراً استراتيجياً ضمن توجه الصندوق، ويتم تنفيذه بما يتماشى مع المواصفات وأفضل الممارسات العالمية، ويلبي احتياجات التدريب الراهنة والمستقبلية.

كما تمت أتمتة تبادل البيانات بشكل مرن وآمن من خلال نظام متطور لتسجيل المشاركين وادارة الفاعليات، بما في ذلك التقييمات ونتائج الاختبارات وتقييم المشاركين.

في إطار تعزيز بناء القدرات للكوادر العربية واستحداث برامج تدريبية مبتكرة في شكل برامج التعليم التنفيذي "Executive Education Program"، بالتعاون مع مؤسسات دولية وجامعات مرموقة في المنطقة وعالمية، تم توقيع شراكة استراتيجية بين صندوق النقد العربي وبرنامج النظام المالي العالمي وكلية الحقوق بجامعة هارفارد لتعزيز القدرات المؤسسية للدول الأعضاء.

تسعى هذه الشراكة إلى تقديم برامج تعليمية تنفيذية متقدمة مخصصة لتطوير مهارات الكوادر العربية. تشمل الشراكة تصميم برامج متخصصة في الرقابة على الأسواق المالية لضمان تطبيق أفضل الممارسات الدولية.

نشاط الصندوق في مجال الاستثمار

بموجب نصوص اتفاقية إنشاء الصندوق، خاصة تلك المتعلقة بالأهداف والمهام، يعتبر النشاط الاستثماري أحد أنشطته الرئيسية. ومما يعزز ذلك، القرارات التي أصدرها مجلس المحافظين، المتعلقة بوضع الإطار العام لسياسة الاستثمار المعمول بها في الصندوق، فضلاً عن قرارات مجلس المديرين التنفيذيين التي حددت الخطوط العامة لسياسة الاستثمار، والضوابط والمعايير الرئيسية لتنفيذ وإدارة الاستثمارات المختلفة، وسبل التحوط ضد مخاطرها.

في هذا السياق، يتبع الصندوق سياسة استثمارية ترتكز على المعايير الرئيسية التالية:

- ✓ تعزيز سبل حماية الأموال المستثمرة،
- ✓ توفير السيولة،
- ✓ حرية التحويل،
- ✓ تحقيق أقصى عائد متاح
- ✓ مراعاة الحد من المخاطر الاستثمارية وإدارتها، لتبقى في الحدود المقبولة على المستوى الكلي.

يتضمن النشاط الاستثماري بالصندوق، بصورة أساسية، استثمار الموارد المالية الذاتية للصندوق والمُكوَنة من رأس المال والاحتياطيات، وتوظيفها بما يتفق مع الأهداف الاستراتيجية للصندوق وتوجهاتها المستحدثة، وسياسة الاستثمار المعتمدة، إضافة إلى تحقيق عائد يساهم في دعم نشاط الإقراض وتغطية نفقات الصندوق الإدارية وتعزيز احتياطياته وموارده الذاتية.

يشمل النشاط الاستثماري أيضاً تنفيذ عمليات من شأنها تعزيز أطر التعاون مع السلطات الرسمية، والبنوك المركزية والمؤسسات المالية العربية، بما يتضمن تنفيذ عمليات قبول الودائع من هذه الأطراف، واستثمارها وفقاً لسياسة الاستثمار المعتمدة، إضافة إلى توفير خدمة إدارة محافظ استثمارية بالودائع والسندات والأوراق المالية لصالح الدول الأعضاء والمؤسسات المالية العربية.

في هذا السياق، شهدت الأسواق المالية الرئيسية أداء جيد نسبياً في عام 2024 حيث سجلت جميع فئات الأصول تقريباً مكاسب تصدرتها أسهم الشركات الأمريكية ذات النمو السريع في ظل تفاؤل حول آفاق الذكاء الاصطناعي. ومن جانب آخر سجلت أسواق الأسهم الأوروبية أداءً جيداً نسبياً، كان أقل من نظيراتها من الأسواق المالية الأمريكية بسبب التعرض المحدود نسبياً لشركات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في الدول الأوروبية. هذا، وقد بدأت البنوك المركزية الرئيسية في تطبيع سياستها النقدية خلال عام 2024 مع تراجع مستويات التضخم عامة في الدول المتقدمة باستثناء اليابان .

فيما يخص تطورات أسعار الفائدة العالمية، شهد عام 2024، قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة الرسمية 3 مرات بمقدار إجمالي بلغ 100 نقطة أساس، لتصل إلى معدل يتراوح بين (4.25 - 4.5) في المائة. إضافة إلى ذلك، أشار رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى احتمالية إحداث تخفيضات إضافية في أسعار الفائدة الأمريكية خلال عام 2025 على خلفية التوقعات بتحسن أداء الاقتصاد الأمريكي، وانخفاض مستويات التضخم في الأشهر الأخيرة من عام 2024، وتوقع استمرار الانخفاض وإن كان بوتيرة أقل نسبياً.

كما خفض البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة الرسمي 4 مرات في عام 2024، ليصل إلى 3 في المائة في نهاية العام. ومن جانب آخر، لاتزال الأوضاع الاقتصادية ضعيفة نسبياً في منطقة اليورو حيث تضرر قطاع التصنيع الأوروبي بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة ونقص الطلب على الصادرات الأوروبية من الصين. علاوة على ذلك، أعلنت رئيسة

البنك المركزي الأوروبي بأن أسعار الفائدة ستحتاج إلى مزيد من الانخفاض في عام 2025، وسط توقعات بنمو ضعيف في منطقة اليورو.

وفي المملكة المتحدة خفض بنك إنجلترا سعر الفائدة الرسمي مرتين في عام 2024، بمقدار إجمالي بلغ 50 نقطة أساس، ليصل إلى 4.75 في المائة في نهاية العام، في ظل تراجع في مستوى التضخم في المملكة المتحدة حيث بلغ نسبة 3.5 في المائة في شهر نوفمبر 2024. إضافة إلى ذلك، أشار محافظ بنك إنجلترا إلى أن النهج التدريجي لخفض أسعار الفائدة في المستقبل لا يزال هو المسار الصحيح، ولكنه حذر من عدم إمكانية الالتزام بموعد أو مقدار خفض أسعار الفائدة في عام 2025 في ضوء تزايد عدم اليقين في الاقتصاد .

في اليابان، رفع بنك اليابان المركزي سعر الفائدة من المستوى الصفري لتصل إلى 0.25 في المائة بنهاية عام 2024. وأكد محافظ البنك عزمه الاستمرار في رفع أسعار الفائدة في عام 2025 من مستوياتها الحالية المنخفضة إذا تحرك الاقتصاد ومستوى التضخم بما يتماشى مع التوقعات. كما قال محافظ بنك اليابان إن الزيادات المستمرة في الأجور على نطاق واسع هي شرط أساسي لرفع سعر الفائدة، وتعهد رئيس الوزراء الياباني مؤخراً باتخاذ خطوات لتعزيز الحد الأدنى للأجور في اليابان وزيادة الاستهلاك.

أما بالنسبة للصين، فقد أبقى بنك الشعب الصيني (البنك المركزي الصيني) على سياسته التيسيرية على مدار عام 2024، بهدف دعم النمو الاقتصادي في الصين في ظل استمرار أزمة قطاع العقارات وضعف ثقة المستهلكين. هذا، وأشار بنك الشعب الصيني إلى نيته إثراء وتحسين مجموعة أدوات السياسة النقدية خلال عام 2025 بهدف تعزيز آلية وفعالية انتقال السياسة النقدية، إضافة إلى إجراء عمليات شراء وبيع سندات الخزينة والتركيز على التغيرات في العائدات طويلة الأجل.

في ظلّ هذه الظروف، استمر الصندوق خلال عام 2024 في اتباع نهجه المحافظ بإعطاء أولوية لتوافر عنصر الأمان في استثماراته، حيث حرص، في ظل المناخ الاقتصادي والاستثماري السائد خلال العام، على الاستثمار في أدوات استثمارية ذات تصنيف ائتماني عالٍ، إضافة إلى التعامل مع مؤسسات مالية ومصرفية عالمية وإقليمية تتمتع بمستوى عالٍ من التصنيف الائتماني مع المراقبة المستمرة لأوضاع هذه المؤسسات. بهذا الصدد، ركزت منهجية الصندوق في إدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية على المخاطر الرئيسية للاستثمارات، منها: مخاطر تركز الاستثمارات، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر السيولة، ومخاطر أسعار صرف العملات، ومخاطر الائتمان.

تتكون المحفظة الاستثمارية لصندوق النقد العربي من محفظة استثمار الموارد الذاتية للصندوق، ومحفظة استثمار الأموال المستلمة من الدول الأعضاء، حيث بلغ إجمالي قيمة هذه الاستثمارات ما يعادل 2.783 مليار دينار عربي حسابي (د.ع.ح.)، تعادل حوالي 10.89 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2024.

أما استثمارات المحفظة، فتتكون بشكل رئيس من استثمارات في الودائع المصرفية، واستثمارات في السندات والأوراق المالية، واستثمارات محدودة في صناديق استثمار الاستراتيجيات المُتعددة والصناديق العقارية.

بلغت نسبة الودائع المصرفية في المحفظة الاستثمارية في نهاية عام 2024 حوالي 39.61 في المائة، في حين مثلت الاستثمارات في السندات والأوراق المالية نسبة 58.35 في المائة، وتمثل الاستثمارات في صناديق استثمار الاستراتيجيات المُتعددة، والصناديق العقارية نسبة 2.04 في المائة.

تنظم سياسة الاستثمار المعتمدة بالصندوق، الاستثمار بالأدوات الاستثمارية المختلفة، ومنها الودائع لدى المصارف التجارية العربية والأجنبية، التي تقع ضمن قائمة المصارف المعتمدة لأغراض الإيداع، وتضمّ حالياً نحو 79 مصرفاً ومؤسسةً مالية عربية وأجنبية، تم اختيارها وفقاً للقواعد المعمول بها في اختيار المصارف وحدود التعامل معها، والتي يتمّ اعتمادها سنوياً من قبل مجلس المديرين التنفيذيين.

تخضع البنوك المدرجة بالقائمة للمراقبة المستمرة من خلال متابعة أوضاعها المالية وتقييماتها الائتمانية.

أما فيما يخص أدوات الاستثمار في السندات والأوراق المالية، فيستثمر الصندوق في أدوات ذات جودة عالية من حيث السيولة والتقييم الائتماني، ويحرص على تنوع المُصَدّرين وانتشارهم الجغرافي الواسع والمتوازن.

تمّ استثمار نسبة 47.61 في المائة من محفظة السندات في إصدارات السندات والأوراق المالية الحكومية

وشبه الحكومية، كما بلغت نسبة السندات ذات التقييم الائتماني عند الفئة (AA) وأعلى حوالي 82.19 في المائة، ونسبة السندات ذات التقييم الائتماني عند الفئة (A) حوالي 13 في المائة من قيمة محافظ السندات.

بالنسبة للاستثمار في الودائع والسندات والأوراق المالية في الدول العربية، فقد بلغ 1,181 مليون د.ع.ح.، تُعادل نحو 4,623 مليون دولار أمريكي، بما يمثل حوالي 31.42 في المائة من إجمالي قيمة الأموال المستثمرة في نهاية عام 2024، ويتضمن ذلك ما قيمته 651 مليون د.ع.ح.، تُعادل 2,550 مليون دولار أمريكي، مستثمَرة في الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية العربية، ومبلغ 530 مليون د.ع.ح.، تُعادل 2,073 مليون دولار أمريكي، مُستثمَرة في السندات والأوراق المالية التي تُصدرها الدول الأعضاء والمصارف العربية، بما يشمل إصدارات حكومية بما مجموعة 389 مليون د.ع.ح.، تُعادل 1,520 مليون دولار أمريكي، تُمثل نسبة 73.3 في المائة من إجمالي الاستثمار في السندات العربية، في حين يمثل الرصيد المُتبقّي من المبالغ المستثمرة، والبالغ نسبته 26.7 في المائة، استثمارات في سندات صادرة عن المصارف العربية والشركات.

فيما يخص الاستثمار بالعملات العربية، فإن السياسة الاستثمارية تسمح، وفق شروط محددة، باستثمار جزء من الأموال المُتاحة للاستثمار في الودائع والسندات والأوراق المالية بعملات الدول العربية القابلة للتحويل، حيث بلغت استثمارات الصندوق بالعملات العربية ما قيمته 354 مليون د.ع.ح.، تُعادل 1,384 مليون دولار أمريكي، في نهاية عام 2024 .

بالنسبة للتقييم الائتماني للسندات الحكومية العربية في المحفظة، فإن نحو 77.72 في المائة من قيمتها مستثمرة في سندات حكومية بدرجة تصنيف ائتماني (A) وأعلى، أما النسبة المتبقية فتمثل استثمار في إصدارات حكومية عربية ذات تصنيف ائتماني يتراوح ما بين الفئتين (BBB) و (B).

فيما يتعلق بنشاط قبول الودائع من الدول والمؤسسات المالية العربية، فيأتي في إطار اتفاقية تأسيس الصندوق وقرارات مجلس المحافظين، التي دعت الدول العربية لإيداع جزء من أموالها لدى الصندوق اختيارياً، وأرست عدّة قواعد من ضمنها، عدم جواز استخدام الصندوق للأموال المودعة لديه في تقديم القروض لأعضائه، وتخصّيص جزء من موارد الصندوق لدعم هذا النشاط .

يتمتع الصندوق بمقومات متميزة تساهم في تعزيز ثقة الدول المودعة، في مقدمتها السياسة الاستثمارية المحافظة التي ينتهجها والتي تعطي وزناً أكبر لسلامة الاستثمارات. كما تتمتع الأموال المودعة لديه بضمانة كبيرة، بحكم ملاءة الصندوق المالية، بجانب ممارساته في إدارة أنشطته الاستثمارية بصورة تتّسم بإدارة المخاطر بفاعلية .

ساهمت هذه الميزات في استمرار حجم الودائع المقبولة من الدول العربية الأعضاء، عند مستويات مناسبة، حيث بلغ رصيد الودائع المقبولة من المصارف المركزية ومؤسسات النقد والمالية العربية حوالي 8.84 مليار دولار أمريكي (ما يعادل 6.78 مليار و.ح.س.خ.) في نهاية شهر ديسمبر 2024، بالمقارنة مع حوالي 9.73 مليار دولار أمريكي (ما يعادل 7.17 مليار و.ح.س.خ.) في نهاية شهر سبتمبر 2024، حيث تمّ تلقي هذه الودائع من 16 مصرفاً مركزياً ومؤسسة مالية إقليمية عربية.

جدير بالذكر أن سياسة الصندوق في إدارة الاستثمارات ومخاطرها وتطبيقاتها المحافظة، ساهمت بصورة فعالة في حماية قيمة الأموال المستثمرة، وتحقيق معدلات أداء إيجابية ومستقرة على المستوى الكلي لهذه الاستثمارات، على الرغم من استمرار التحديات في الأسواق المالية العالمية بالآونة الأخيرة.

إدارة الحساب الموحّد للمنظمات العربية المتخصصة

بناءً على موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم (1056) الصادر في يوليو 1988، تمّ استحداث حساب موحّد خاص لدى صندوق النقد العربي لتمويل المنظمات العربية المتخصصة من المساهمات المستلمة لصالحها بهذا الحساب من الدول العربية، بغرض الصرف على موازناتها المعتمدة. تُعدّ المنظمات العربية المتخصصة التي تأسست تحت مظلة جامعة الدول العربية أحد أهم ركائز العمل العربي المشترك، وهي الأذرع الفنيّة للجامعة وبيوت الخبرة العربية التي تقدّم المشورة والخبرة والنصيحة في القضايا والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية، وتقوم بدور محوري لتحقيق طموحات الدول العربية في التعاون والتنسيق في جميع مجالات تخصصها التي تتصل بالمواطِن العربي، ولها تأثير مباشر على مستوى معيشته، وتوفير العيش الكريم له.

تتمثل المنظمات المعنية حالياً بالحساب الموحّد في:

- المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- منظمة العمل العربية.
- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.
- الهيئة العربية للطاقة الذرية.
- المنظمة العربية للطيران المدني.
- المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى.

يقوم الصندوق بتقديم تقرير ربع سنوي لكل منظمة يوضّح ما تم صرفه والرصيد المتبقي، ومواقف الدول الأعضاء من تسديد مساهماتها في ميزانية المنظمة المعنية، إضافة إلى تقرير دوري ربع سنوي مُجمّع عن نشاط الحساب الموحّد. بهذا الصدّد، يُبيّن المركز المالي للحساب الموحّد بأن رصيد صافي الموجودات قد بلغ نحو 53 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2024، مقارنة برصيد بلغ 46 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2023.

يُذكر أن عوائد الاستثمارات المتحققة لدى الحساب الموحّد تدخل في حساب احتياطي خاص لهذه المنظمات في الحساب الموحّد. بلغ رصيد الاحتياطي الخاص نحو 13 مليون دولار أمريكي بنهاية عام 2024. أصبح بذلك يُغطي ما نسبته 28 في المائة تقريباً من جملة اعتمادات موازنات المنظمات للسنة المالية الأخيرة، مع اختلاف هذه النسبة من منظمةٍ لأخرى. تجدر الإشارة إلى أن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموقّر تستهدف الاستمرار في تكوين هذا الاحتياطي واستخدامه بقرارات منه لأغراض طارئة.

نشاط برنامج تمويل التجارة العربية

أنشـــئ برنـامج تمويل التجـارة العربيـة عـام 1989 كمؤسـسـة مالية عربية مشـتركة متخصـصـة، وذلك بموجب قرار صادر عن مجلس محافظي صندوق النقد العربي. يبلغ رأس المال المصـــرح به للبرنـامج مليـار دولار أمريكي موزع على 200 ألف سهم بقيمة أسمية تبلغ 5 آلاف دولار أمريكي للسهم الواحد، يبلغ عدد المســـاهمين في رأس المـال 50 مؤسـسـة مالية ومصـرفية عربية وطنية وإقليمية.

يسـهم البرنامج في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافســية للمُصَـــدِّر العربي، من خلال توفير جـانـب من التمويل اللازم لهذه التجارة والمتعاملين فيها، وكذلك من خلال توفير المعلومات حول أنشـطة هذه التجارة والترويج للبضـائع والسـلع العربية.

ترتكز آلية عمل البرنامج على التعامل مع المصـــدرين والمســـتوردين في الـدول العربيـة من خلال وكـالات وطنية تشمل بنوك ومؤسسات مالية وجهات رسمية تتم تسميتها من قبل السلطات النقدية في الدول العربية لذلك الغرض. كما يوفر البرنـامج تســهيلات ائتمانية غير ممولة، مثل عمليات إصـــدار الضـــمانات أو تعهدات السـداد الغير قابلة للإلغاء أو المسـاهمة مع بنوك أخرى في تحمل مخـاطر ســـداد الوكـالات الوطنيـة للبرنـامج لالتزاماتهم المالية الناتجة عن عمليات تجارية مؤهلة.

كـذلـك، يوفر البرنـامج تســهيلات ممولـة بخلاف التســهيلات ضـمن خطوط الائتمان من خلال عمليات السوق الثانوي بالتعاون مع مصـارف ومؤسسـات مالية إقليمية ودولية مثل عمليات خصـم المسـتندات التجارية وتمويل قروض الاعتمادات المستندية، والمشـاركة في عمليـات قروض التجمع البنكي. كمـا يقوم البرنـامج بتقديم خدمات التمويل المبـاشـــر والتي تتيح للبرنـامج تمويل الشـركات العربية بالتعاون مع الوكالات الوطنية المسجلة لدى البرنامج.

تســـاهم الوكالات الوطنية في توســـيع نطاق نشـــاط البرنامج، حيث وصـل عددها كما في نهاية عام 2024 إلى 219 وكالة وطنية منتشـرة في 20 دولة عربية و5 دول أجنبية.

بلغت قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج خلال عام 2024، حوالي 1,033 مليون دولار أمريكي، وبلغت قيمة الســـحوبات خلال العام المذكور حوالي 1,040 مليون دولار أمريكي.

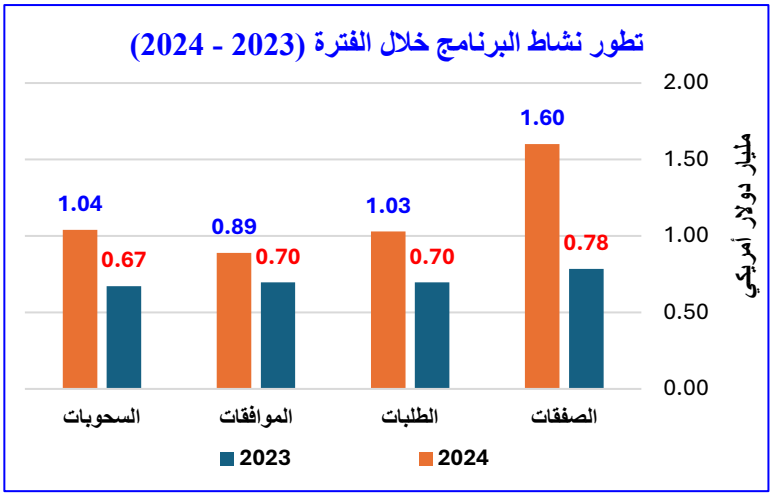

خلال الفترة منذ إنشـائه وحتى نهاية عام 2024، بلغت قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج نحو 22 مليار دولار أمريكي، لتمويل صـــفقات تجارية قيمتها حوالي 29.4 مليار دولار أمريكي، وقد وافق البرنـامج على تمويل مـا قيمتـه 21.6 مليار دولار أمريكي من تلك الصـفقات، كما بلغت قيمة السـحوبات خلال هذه الفترة 21 مليار دولار أمريكي.

يوضـح الرسـم البياني الموضـح تالياً التطور المرحلي للنشـاط التمويلي التراكمي خلال الفترة الممتدة منذ العام 1991 وحتى نهاية عام 2024.

واصـــل البرنـامج خلال عام 2024 تطوير وتحديث قاعدة بيانات شـــبكة معلومات التجارة العربية وإتاحتها بصـورة أكبر للدول العربية، وعلى المسـتوى الإقليمي، حيث يحرص البرنـامج على تحديثها وتطويرها لجعلها الجهة الأكثر موثوقية لدى كافة المتعاملين في التجارة العربية، حيث توفر الشبكة معلومات عن جميع الأقطار العربية وتجارتها من خلال الموقع الرســـمي للبرنـامج على الشبكة الإلكترونية.(atfp.org.ae)

حرصـــاً من البرنـامج على توفير الفرص لتفعيـل المبادلات التجارية فيما بين المتعاملين بالتجارة العربية، يقوم البرنـامج بتنظيم وتنفيـذ لقـاءات للمصـــدرين

والمستوردين العاملين في قطاعات محددة في إطار نشاطه لترويج التجارة العربية البينية. في هذا الإطار، نظم البرنامج بالتعاون مع جهات متعددة في الدول العربية، ثمانية عشر لقاءاً للمصدرين والمستوردين العرب الناشطين في القطاعات التالية: النسيج والملابس الجاهزة، والصناعات الغذائية، والمنتجات الزراعية ومستلزماتها، والصناعات المعدنية، والصناعات الدوائية ومستلزماتها، والصناعات البتروكيماوية، والأثاث، ومستلزمات البناء، والتشييد.

التطور المرحلي للنشاط التمويلي التراكمي لبرنامج تمويل التجارة العربية (2024– 1991)

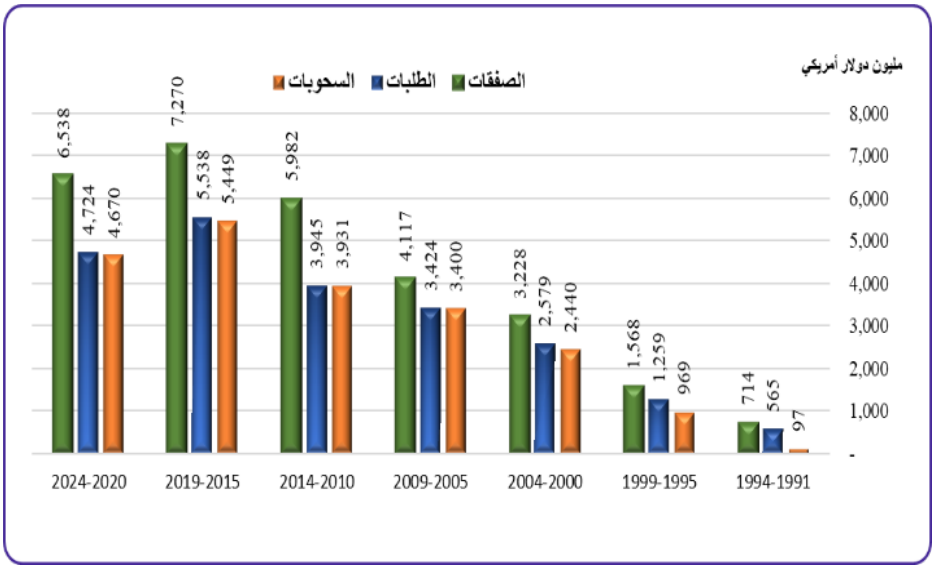

أنشطة منصة "بُنى" للمدفوعات خلال عام 2024

ركزت المنصة خلال عام 2024 على تحقيق عدد من الإنجازات البارزة ضمن محاور عمل استراتيجية محددة، تعكس التزامها بتقديم حلول مبتكرة تلبي احتياجات القطاع المصرفي العربي وتعزز من كفاءته التشغيلية. وفيما يلي عرض لأبرز الإنجازات التي تحققت خلال العام:

- الافتتاح الرسمي لمنصة بُنى للمدفوعات
- تنظيم الأسبوع العربي للمدفوعات
- زيادة عدد البنوك المشاركة بالمنصة والذي بلغ 116 بنكا من أكثر من 15 دولة
- توقيع اتفاقية الربط المباشر واتفاقية بنك التسوية مع بنك باكستان المركزي وإطلاق مشروع الربط بين منصة "بنى" ونظام الدفع الفوري في باكستان (Raast)، بالتعاون مع بنك باكستان المركزي، وبدء مرحلة التنفيذ الفعلي
- توقيع اتفاقية الربط المباشر مع مؤسسة ماستركارد، والإعلان عن انضمامها كعضو مباشر في منصة "بُنى"
- إرتفاع عدد التحويلات المنفذة على المنصة بجميع العملات لتصل على 110 ألاف معاملة خلال العام 2024
- وصول إجمالي المعاملات منذ بداية التشغيل إلى 145 ألف معاملة بقيمة إجمالية تتجاوز الأربعة ونصف ملايين دولار أمريكي
- استحواز الدرهم الإماراتي على نحو 42 في المائة من عدد التحويلات الإجمالية، التي تمت خلال عام 2024،
- 22 في المائة من التحويلات عبر منصة بنى بالدينار الأردني، ونحو 16 في المائة بالجنيه المصري وحوالي 15 في المائة بالريال السعودي، ونحو 2 في المائة بكلا من الدولار الأمريكي واليورو،
- 45 بالمائة من العمليات تمت بمبالغ أقل من ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات المختلفة و32 بالمائة بمبالغ أقل من خمسة آلاف دولار أمريكي وأكثر من ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات المختلفة، في حين تمثل العمليات بمبالغ أكثر من خمسة آلاف دولار أمريكي حوالي 23 بالمائة من إجمالي عدد العمليات.
- تنظيم خمسة ورش عمل هدفت إلى التوعية والتواصل مع القطاعات المصرفية العربية، وركزت على التعريف ببرنامج الامتثال المطبق بالمنصة والذي يشمل بروتوكولات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفحص العقوبات قبل وبعد التسوية.

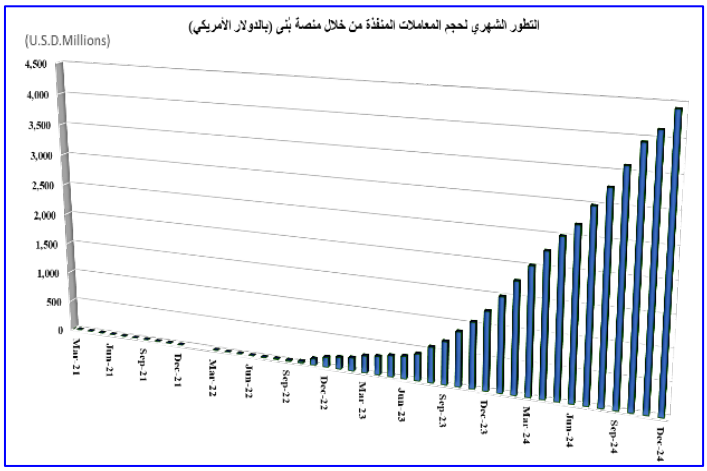

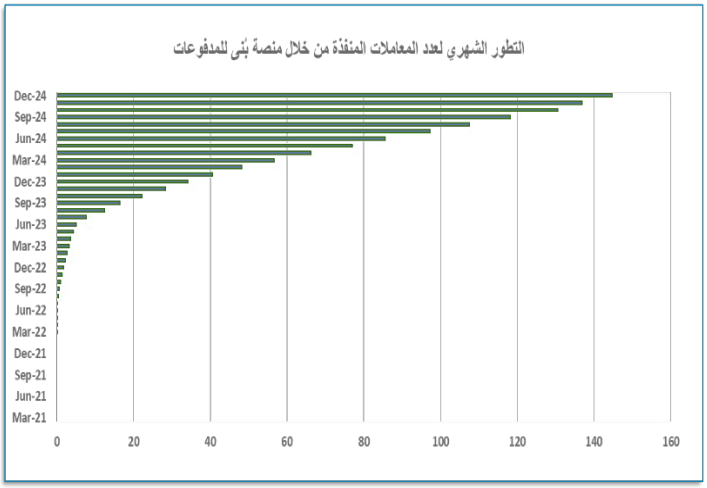

الوضع المالي الموحد للصندوق كما في 31 ديسمبر 2023

تُعدّ البيانات المالية الموحدة لصندوق النقد العربي والمؤسستين التابعتين له (برنامج تمويل التجارة العربية، والمؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية) وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تُظْهِر البيانات المالية الموحدة المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2024، ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين في برنامج تمويل التجارة العربية، للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والسياسات المحاسبيّة الهامة والإيضاحات الأخرى.

استناداً إلى المادة التاسعة والأربعين من اتفاقية صندوق النقد العربي، تقوّم الموجودات والمطلوبات وعمليات الصندوق بالدينار العربي الحسابي (د.ع.ح.)، الذي يعادل ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة، كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

فيما يلي ملخص لأهم البنود الواردة في البيانات المالية الموحدة للصندوق:

الموارد

تكون موارد صندوق النقد العربي، وفق مقتضيات المادة الحادية عشرة من اتفاقية تأسيسه من: رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات، وأية موارد أخرى يقرّها مجلس المحافظين.

قرّر مجلس محافظي الصندوق في سنة 1989 قبول الودائع من مؤسسات النقد والبنوك المركزية العربية، بهدف مساعدة الدول العربية في إدارة احتياطاتها الخارجية، على ألا تستخدم تلك الأموال في تقديم القروض، ذلك في إطار تحقيق الصندوق لأهدافه، واستناداً إلى الوسائل التي أجازتها المادة الخامسة من اتفاقية الصندوق.

كما أقرّ المجلس أيضاً، من خلال النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية، مساهمة مؤسسات تمويل من فئات مختلفة في رأسمال البرنامج لتعزيز الموارد الموجهة لتمويل التجارة العربية.

رأس المال

حددت المادة الثانية عشرة، من اتفاقية تأسيس صندوق النقد العربي، رأس المال المصرح به بمقدار 600,000 ألف د.ع.ح.، مقسمة على اثني عشر ألف سهم قيمة كل منهما 50 ألف د.ع.ح..

بموجب قرار مجلس محافظي الصندوق رقم (3) لسنة 2013، تم زيادة رأس المال المصرح به بقيمة 600,000 ألف د.ع.ح.، ليصبح 1,200,000 ألف د.ع.ح. كما تضمن نص القرار اكتتاب الدول الأعضاء بقيمة 300,000 ألف د.ع.ح.، ليرتفع بذلك رأس المال المكتتب به إلى 900,000 ألف د.ع.ح..

تضمّن القرار أيضاً تسديد نصف الاكتتاب البالغ 149,010 ألف د.ع.ح. بالتحويل من الاحتياطي العام، والنصف الآخر بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء، بواقع خمسة أقساط سنوية تبدأ من أبريل 2014، مع استمرار تأجيل المطالبة بتسديد حصة فلسطين في رأس المال بموجب قرار المجلس رقم (7) لسنة 1978.

بلغ الجزء المدفوع من رأس المال 883,025 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2024. أما الجزء غير المدفوع، والبالغ 16,975 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2024، فيمثل الأقساط المتأخر سدادها بالتحويل النقدي من بعض الدول الأعضاء، إضافة إلى حصة دولة فلسطين المؤجل سدادها.

الاحتياطيات

بلغت الاحتياطيات في نهاية عام 2024 ما مجموعه 596,219 ألف د.ع.ح.، مقارنة مع 540,516 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2023. بلغت نسبة الاحتياطيات إلى رأس المال المدفوع حوالى 68 في المائة، في

نهاية 2024 ، مقارنة مع 61 في المائة في نهاية 2023.

تتكون الاحتياطيات من الاحتياطي العام، واحتياطي الطوارئ. بلغ رصيد الاحتياطي العام 391,219 ألف د.ع.ح.، بنهاية عام 2024، شاملاً مخصص التغيّر في قيم الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة، بينما بلغ رصيد هذا الاحتياطي 340,516 ألف د.ع.ح.، في نهاية عام 2023.

أما احتياطي الطوارئ، فقد بلغ رصيده 205,000 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2024، مقارنة برصيد بلغ 200,000 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2023. تم تكوين احتياطي الطوارئ بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989، ورقم (4) لسنة 2000، لتحويل مبلغ 5,000 ألف د.ع.ح.، أو 10 في المائة من الدخل التشغيلي (صافي الدخل) سنوياً، أيهما أكبر، إلى هذا الاحتياطي، ويستخدم لمقابلة أي خسائر غير متوقعة مستقبلاً.

صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء

بلغ صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء، المتمثل في رأس المال والاحتياطيات 1,479,244 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2024، مقارنة بمبلغ 1,423,541 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2023، أي بارتفاع مقداره 55,703 ألف د.ع.ح.، ما نسبته 4 في المائة. يوضح الشكل رقم (6) تطوّر صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء بصندوق النقد العربي، منذ إنشائه وحتى 31 ديسمبر 2024.

شكل رقم (6): تطور صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء
(2024 - 1977)

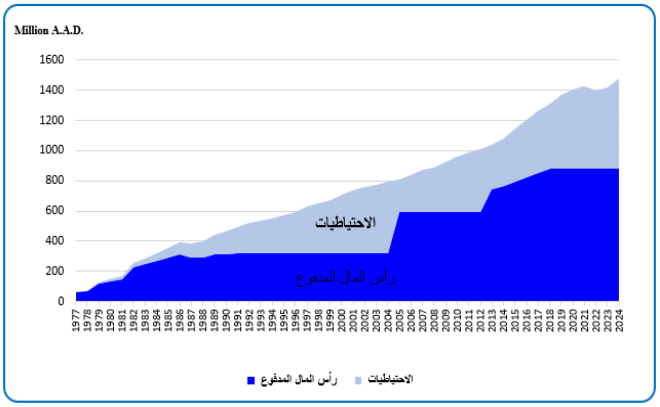

أما صافي الموجودات العائد للمساهمين غير المسيطرين في برنامج تمويل التجارة العربية، الذي يمثّل حصصهم في رأسمال واحتياطيات البرنامج، فقد بلغ 141,303 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2024، مقارنة مع 132,028 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2023، بزيادة قدرها 9,275 ألف د.ع.ح.، ما نسبته 7 في المائة. تعود غالبية تلك الزيادة إلى الفروقات الناتجة عن الاختلاف في سعر تحويل الدولار الأمريكي (عملة الأساس للبرنامج) مقابل الدينار العربي الحسابي .

بلغ صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين 1,620,547 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2024، مقارنة مع 1,555,569 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2023. توزعت توظيفات الموارد على تمويل عمليات الإقراض للدول الأعضاء، وخطوط الائتمان للوكالات الوطنية المعتمدة، واستثماراتٍ ماليّةٍ، وأصول أخرى، على النحو المبين أدناه:

القروض للدول الأعضاء

بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء 569,150 ألف د.ع.ح.، كما في 31 ديسمبر 2024، مقارنة برصيد قيمته 605,549 ألف د.ع.ح. في 31 ديسمبر 2023.

أما التزامات الصندوق للقروض المتعاقد عليها والقائمة مع الدول الأعضاء، لم تختلف عن أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء حيث لا توجد أرصدة للقروض متعاقد عليها وغير المسحوبة في نهاية عام 2024

خطوط الائتمان

يقدم برنامج تمويل التجارة العربية خطوط ائتمان مقوّمة بعملة الأساس وهو الدولار الأمريكي لوكالات وطنية معتمدة لتمويل الصادرات والواردات للسلع العربية والخدمات المصاحبة لها. بلغ رصيد سحوبات خطوط

الائتمان كما في 31 ديسمبر 2024 مبلغ 216,610 ألف د.ع.ح. (ما يعادل 847 مليون دولار أمريكي)، مقارنة برصيد قيمته 138,708 ألف د.ع.ح. (ما يعادل 558 مليون دولار أمريكي) في نهاية عام 2023.

ودائع لدى البنوك المركزية

استناداً إلى المادة الرابعة عشرة من اتفاقية تأسيس الصندوق، سُددت نسبة 2 في المائة من قيمة المساهمة المكتتب بها أساساً في رأسمال الصندوق بعملة العضو الوطنية، وأُودعت لدى البنوك المركزية في الدول الأعضاء. تقوم كل دولة عضو بتعديل مبلغ المساهمة بالعملة الوطنية في نهاية كل سنة على أساس سعر الصرف المحدّد من قِبل صندوق النقد الدولي، بما يحافظ على القيمة الإسمية للمساهمة مقوّمة بالدينار العربي الحسابي. تبلغ الودائع بالعملات الوطنية لدى البنوك المركزية ما يعادل 5,336 ألف د.ع.ح.، كما في نهاية عامي 2023 و2024.

الاستثمارات

تتكون المحفظة الاستثمارية الموحّدة من حسابات جارية وتحت الطلب، وودائع لأجل لدى البنوك، وحساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي، ومحفظة الاستثمارات المالية. بلغت قيمة هذه المحفظة 3,076,483 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2024، مقارنةً بمبلغ 3,770,805 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2023.

بلغ رصيد الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية 2,258,569 ألف د.ع.ح.، في نهاية عام 2024، مقارنةً برصيد 2,952,824 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2023. في حين بلغت الاستثمارات من الموارد الذاتية للصندوق 817,914 ألف د.ع.ح.، في نهاية عام 2024، مقارنةً مع 817,981 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2023.

عقود آجلة لتبادل العملات

يستخدم الصندوق أدوات مالية مشتقة تشمل عقود تبادل عملات آجلة وعقود صرف آجلة لإدارة مخاطر العملات الأجنبية. بلغ صافي القيمة العادلة للعقود الآجلة لتبادل العملات مستحقة الدفع 297 ألف د.ع.ح.، كما في نهاية 2024، في حين بلغ رصيد صافي العقود الآجلة لتبادل العملات مستحقة القبض 10,676 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2023.

المساهمة بمؤسسات ذات علاقة

يُمثّل هذا البند مساهمة الصندوق المقوّمة بالدينار الكويتي في رأسمال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. بلغت قيمة المساهمة بالقيمة العادلة 13,695 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2024، في حين بلغت قيمتها 8,206 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2023. كان مجلس المحافظين قد وافق بموجب قراره رقم (6) لعام 2002 على المساهمة نيابةً عن دوله الأعضاء في زيادة رأسمال المؤسسة بما يعادل 8,118 ألف دينار كويتي، تم سدادها بالكامل. ثم أتبعه بقراره رقم (3) لعام 2015 القاضي باكتتاب الصندوق بزيادة رأسمال المؤسسة بنسبة 25 في المائة من مساهمته القائمة، وبقيمة تعادل 2,030 ألف دينار كويتي، وتسديدها على خمسة أقساط متساوية، لتصل بذلك مساهمة الصندوق إلى 10,148 ألف دينار كويتي، تم سدادها بالكامل تُمثّل نحو 11 % من رأس المال المكتتب بها.

موجودات أخرى

بلغ رصيد إجمالي الموجودات الأخرى 52,207 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2024، مقارنةً برصيد 54,560 ألف د.ع.ح.، كما في نهاية 2023. يتضمّن رصيد الموجودات الأخرى كما في نهاية عام 2024 موجودات غير ملموسة بمبلغ 5,153 ألف د.ع.ح. (مقارنة مع 6,038 ألف د.ع.ح.، خلال عام 2023)، تمثّل القيمة

الدفترية للنظام التقني لـــــ"منصـــة بُنى" الذي تُديره المؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية.

نتائج الأعمال

بلغ الدخل التشـــغيلي الموحّد المحقّق خلال الســـنة المنتهية في 31 ديســمبر 2024، قبل مخصـــصـــات الخسائر الإئتمانية المتوقعه ما مجموعه 53,481 ألف د.ع.ح.، أما بعد الخســـائر الإئتمانيه فقد بلغ الدخل التشـــغيلي ما مجموعه 46,899 ألف د.ع.ح.، مقارنةً بمبلغ 25,198 ألف د.ع.ح. لسنة 2023 ألف د.ع.ح. قبل مخصـــصـــات الخســـائر الإئتمانية المتوقعه. بعد الأخذ فى الإعتبار الخســـائر الإئتمانيه فقد بلغ الدخل التشـــغيلي ما مجموعه 15,923 ألف د.ع.ح.، وبلغ صـــافى الدخل التشـــغيلي بعد خصـــم ما يخص المساهمين غير المسيطرين 38,987 ألف د.ع.ح. في نهاية 2024، مقارنة بمبلغ 11,095 ألف د.ع.ح. لسنة 2023. يتمثل الدخل التشـغيلي بعناصـر الدخل والإنفاق التالية:

الدخل

بلغ إجمالي الدخل الموحد للصـــندوق والمؤســـســـات التابعة، بعد اســـتقطاع الفوائد المدفوعة على الودائع المقبولة من المؤسســات النقدية والمالية العربية، مبلغ 66,130ألف د.ع.ح. للســـنة المنتهية في 31 ديســـمبر 2023، مقارنـةً بمبلغ 36,686 ألف د.ع.ح. لســـنـة 2023.

المصروفات الإدارية والعمومية

يتضـــمّن هذا البند المصـــروفات العمومية والإدارية لصندوق النقد العربي، والمؤسستين التابعتين له (برنامج تمويل التجارة العربية، والمؤســســة الإقليمية لمقاصــة وتسوية المدفوعات العربية).

تشـــمل المصـــروفات الإدارية والعمومية بنود الإنفاق المتمثلة في: نفقات العاملين، ومصـــروفات اجتماعات مجلس المحافظين والمديرين التنفيذيين، ومصـــروفات أشغال المكاتب والضيافة والاتصالات، والمصروفات البنكية والاستشارات، إضـافةً إلى مصـاريف تشـغيل "منصة بُنى" للمدفوعات.

بنهاية 31 ديســمبر 2024، بلغ إجمالي المصـــروفات الإدارية والعمومية 12,321 ألف د.ع.ح.، مقارنةً بمبلغ 10,989 ألف د.ع.ح. لسنة 2023.

نفقات المعونة الفنية

يقدّم الصندوق برامج معونة فنية للدول العربية، تساهم فيها مؤسسات إقليمية ودولية بإطار الشراكات معها. بلغ الإنفاق على برامج المعونة الفنية المقدّمة خلال عام 2024 ما مجموعه 342 ألف د.ع.ح.، مقارنة بنحو 693 ألف د.ع.ح.، في عام 2023. بلغت المساهمة النقدية والعينية للجهات المشاركة في المعونة الفنية المقدمة 14 ألف د.ع.ح. في عام 2024 (ما نسبته 4 في المائة)، مقابل 194 ألف د.ع.ح. في عام 2023 (ما نسبته 28 في المائة). أي أن مساهمة الصندوق في نفقات المعونة الفنية قد بلغت 328 ألف د.ع.ح. في عام 2024 (ما نسبته 96 في المائة)، مقابل 499 ألف د.ع.ح.، (ما نسبته 72 في المائة) في عام 2023.

العملات

يعتمد الصندوق في توظيف موارده المالية سياسة تجنب مخاطر العملات، بالالتزام بتوزيع موجوداته بالعملات بشكل متوافق مع أوزان سلة العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة، التي يرتبط بها الدينار العربي الحسابي. تتم جميع عمليات الإقراض للدول الأعضاء بالدينار العربي الحسابي. يتم تضمين حصة الصندوق في عمليات برنامج تمويل التجارة العربية، التي تتم بالدولار الأمريكي، كجزء من الشريحة الدولارية لمحفظة العملات. تُوَظّف الموارد الأخرى في عملات قابلة للتحويل مترافقة بعقود آجلة. يبين الجدول التالي أوزان

العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة، التي يعادل الدينار العربي الحسابي ثلاثاً منها كما في نهاية

العملة	أوزان العملات			سعر وحدة حقوق السحب	
	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023	30 سبتمبر 2016	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
دولار أمريكي	%44.33	%43.09	% 41.73	1.304	1.342
يورو	%29.78	%30.74	% 30.94	1.255	1.216
جنيه إسترليني	%7.78	%7.66	% 7.98	1.040	1.056
ين ياباني	%6.58	%7.04	% 8.43	204.508	191.181
الرينمينبي	%11.53	%11.47	% 10.92	9.533	9.582
	% 100	% 100	% 100		

عامي 2023 و2024، وكذلك الأوزان المعمول بها اعتباراً من 30 سبتمبر 2016.

تخصيصات العون الإنساني للشعب الفلسطيني

يُساهم صندوق النقد العربي في الجُهد الجماعي للهيئات المالية العربية، بهدف تقديم العون الإنساني للشعب الفلسطيني، ذلك بتخصيص نسبة 10 في المائة من صافي الدخل السنوي للصندوق منذ عام 2002.

بهذا الإطار، وافق مجلس محافظي الصندوق، بموجب قراره رقم (6) لسنة 2024 الصادر عن اجتماعه السنوي السابع والأربعين، الذي عقد في جمهورية مصر العربية بتاريخ 22 مايو 2024، على التخصيصِ الثاني والعشرين، الذي بلغت قيمته 1.109 مليون دينار عربي حسابي (ما يعادل حوالي 4.5 مليون دولار أمريكي).

بذلك، وصل مجموع التخصيصات التي أقرّها مجلس المحافظين، للدعم الإنساني للشعب الفلسطيني، إلى 64.62 مليون دينار عربي حسابي (ما يعادل حوالي 280.72 مليون دولار أمريكي).

يعتمد مجلس المديرين التنفيذيين مكونات البرامج التي يُوجّه لها الدعم الإنساني، بناءً على منهجيّةٍ مُتفقٌ عليها مع صندوق الأقصى، وبإدارة البنك الإسلامي للتنمية، تتمثّل في اعتماد اللجنة الإدارية لصندوق الأقصى لبرامج ومكونات المشاريع المقترح تنفيذها لكل تخصيص، بما يأخذ بالاعتبار التنسيق اللازم مع محافظي الهيئات المالية العربية الأخرى من جهةٍ، ومع صندوق النقد العربي وصندوق الأقصى من جهةٍ أخرى، وبحيث تتكامل المشاريع ذات الأولويّة للدعم الإنساني للشعب الفلسطيني.

توزّعت التخصيصات على قطاعات تشكل الأبواب الرئيسية، التي تندرج بإطارها مكونات المشاريع المموّلة من تخصيصات صندوق النقد العربي للدعم الإنساني للشعب الفلسطيني كما يلي:

1. **قطاع التعليم**، مِثل إنشاء مدارس جديدة، ودعم صندوق إقراض الطلاب الفلسطيني، وترميم وصيانة وتجهيز المدارس. بلغ مجموع الاعتمادات لدعم القطاع حوالي 108.2 مليون دولار أمريكي، ما يمثل حوالي 39 في المائة من مجمل المبالغ التي تم تخصيصها.

2. **قطاع الخدمات الصحية**، بما يتضمن إنشاء مراكز طبية، وبناء وتوسعة مستشفيات، وتجهيزات طبية لمستشفيات وعيادات. بلغ مجموع الاعتمادات الموجهة للقطاع حوالي 33.2 مليون دولار أمريكي، ما نسبته 12 في المائة من إجمالي التخصيصات.

3. **قطاع دعم المؤسسات والجمعيات الأهلية**، مِثل دعم أنشطة الهلال الأحمر، ومشاريع تشغيل وتأهيل الشباب. بلغ مجموع الاعتمادات حوالي 28.8 مليون دولار أمريكي، بنسبة تبلغ حوالي 10 في المائة من إجمالي التخصيصات.

4. **قطاع التنمية الريفيّة المندمجة والتمكين الاقتصادي**، بما يشمل دعم صغار الحرفيين، وتأهيل المناطق، ودعم القرى، وشبكات الكهرباء والمياه، والطرق الريفية، واستصلاح الأراضي، وتعبيد وتأهيل الطرق الداخلية، وإقامة شبكات الصرف الصحي، ومشاريع المرأة المُنتجة، ودعم الأُسر المحتاجة والأيتام. بلغ مجموع الاعتمادات لدعم هذا القطاع 103.3مليون دولار أمريكي، بنسبة 37 في المائة من إجمالي التخصيصات.

5. **قطاع حماية وتطوير المباني التاريخيّة:** مثل إعمار البلدة القديمة بالقدس، وتأهيل المباني التاريخية. بلغ مجموع الاعتمادات للقطاع 6.5 مليون دولار أمريكي، بنسبة 2 في المائة من إجمالي التخصيصات.

إضـــافةً لما تقدّم، يوفّر الصـــندوق للكوادر الحكومية في دولة فلسطين فُرص للتدريب وبناء القدرات في مجالات تخصـــص الصـــندوق، من خلال الدورات التدريبية وورش العمل التي يقدّمها معهد التدريب وبناء القدرات التابع للصندوق، وفق برامج سنوية منتظمة بالتعاون مع العديد من المؤســـســـات الإقليمية والدولية، يُدعى إليها كوادر من جميع الدول العربية.

بلغ عدد المتدربين الفلسطينيين 857 متدرباً، حتى نهاية شهر ديسمبر 2024.

تقرير مدققي الحسابات الخارجيين
والبيانات المالية الموحدة
كما في 31 ديسمبر (كانون الأول) 2024

صنـدوق النقــد العربي

البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2024

المحتويات	صفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل حول البيانات المالية الموحدة	3 - 1
المركز المالي الموحّد	4
بيان الدخل الشامل الموحّد	5
صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين	6
بيان التدفقات النقدية الموحّد	7
إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة	38 - 8

إرنست و يونغ الشرق الأوسط
(فرع أبوظبي)
صندوق بريد ١٣٦
الطابق ٢٧، نايشن تاور ٢
كورنيش أبوظبي
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٤٤٠٠ ٤١٧ ٢ ٩٧١+
فاكس: ٣٣٨٣ ٦٢٧ ٢ ٩٧١+
abudhabi@ae.ey.com
ey.com

رخصة تجارية رقم ١٠٠١٢٧٦

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين
لصندوق النقد العربي

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لصندوق النقد العربي والمؤسسات التابعة له (يشار إليها معاً بـ "الصندوق")، والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2024، وبيان الدخل الشامل الموحد وبيان التغيرات في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، ويشمل ذلك المعلومات حول السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2024، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير تم توضيحها في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة من هذا التقرير. نحن مستقلون عن الصندوق وفقاً *للقواعد الدولية للسلوك المهني للمحاسبين القانونيين*، الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين (*بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية)* ("قواعد المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين") إلى جانب متطلبات السلوك المهني ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد التزمنا بمسؤولياتنا المهنية وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك المهني الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. باعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا الأساس لإبداء رأينا.

مسؤولية الإدارة والقائمين على الحوكمة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير المحاسبية الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ووفقاً للأحكام المعنية من اتفاقية تأسيس الصندوق، وعن نظام الرقابة الداخلية الذي تعتبره الإدارة ضرورياً لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة الصندوق على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وعن الإفصاح، كما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس محاسبي، إلا إذا كانت نية الإدارة تصفية الصندوق أو إيقاف أعماله أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

يتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية الموحدة للصندوق.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين
لصندوق النقد العربي (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية الموحدة، ككل، خالية من الأخطاء المادية، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا حول البيانات المالية الموحدة. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن مستوى عالي من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي تم إجراؤه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف يكتشف دائماً الأخطاء المادية عند وجودها. قد تنشأ الأخطاء نتيجة لاحتيال أو خطأ، وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي تم اتخاذها بناءً على تلك البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفر لنا أساس لإبداء رأينا حول البيانات المالية الموحدة. إن مخاطر عدم اكتشاف الخطأ المادي الناتج عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الأخطاء، نظراً لأن الاحتيال قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم حول نظام الرقابة الداخلية المعني بتدقيق البيانات المالية الموحدة لتصميم إجراءات تدقيق تتناسب مع الظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول فعالية نظم الرقابة الداخلية للصندوق.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى موضوعية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتقييم، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك حالة جوهرية من عدم التأكد تتعلق بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة الصندوق على الاستمرار. إذا توصلنا إلى استنتاج أن هناك حالة جوهرية من عدم التأكد، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الصندوق عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث بشكلٍ يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بخصوص المعلومات المالية للمؤسسات أو الأنشطة التجارية داخل الصندوق بغرض إبداء رأيٍ حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف على وإنجاز عملية التدقيق للصندوق. ونتحمل المسؤولية عن رأينا حول البيانات المالية الموحدة.
- تخطيط وإجراء عملية تدقيق حسابات الصندوق للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بخصوص المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل الصندوق واستخدامها كأساس لتكوين رأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن توجيه والإشراف على ومراجعة أعمال التدقيق التي يتم إجراؤها لغرض تدقيق حسابات الصندوق. ونتحمل المسؤولية عن رأينا حول البيانات المالية الموحدة.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة بخصوص، من بين أمورٍ أخرى، نطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة، والتي تتضمن نقاط الضعف الجوهرية في نظام الرقابة الداخلية التي نحددها خلال عملية التدقيق.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين
لصندوق النقد العربي (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

إضافةً إلى ذلك ووفقاً لمتطلبات اتفاقية تأسيس الصندوق والقواعد المالية للصندوق، نفيدكم بما يلي:

(1) أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي اعتبرناها ضرورية لغرض تدقيقنا.

(2) أن البيانات المالية الموحدة قد أعدت من كافة النواحي الجوهرية طبقاً للأحكام السارية للقواعد المالية للصندوق.

(3) أن الصندوق قد احتفظ بسجلات محاسبية سليمة وفقاً للقواعد المالية للصندوق وأن البيانات المالية الموحدة تتفق مع ما جاء في تلك السجلات.

(4) أن إجمالي المصروفات الإدارية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 ضمن الحدود في الميزانية الإدارية المعتمدة من مجلس المديرين التنفيذيين، كما هو مطلوب بموجب القواعد المالية للصندوق.

(5) أنه بناءً على المعلومات المقدمة لنا لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن الصندوق قد خالف خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 أياً من الأحكام السارية لاتفاقية تأسيس الصندوق والقواعد المالية للصندوق بشكل يمكن أن يكون له تأثير جوهري على أنشطته أو مركزه المالي كما في 31 ديسمبر 2024.

بتوقيع:
هاني فريد زيدان
شريك
إرنست ويونغ
رقم القيد 5471

19 مارس 2025
أبوظبي

المركز المالي الموحّد
كما في 31 كانون الأول (ديسمبر)

	ايضاح	**2024 ألف دينار عربي حسابي**	2023 ألف دينار عربي حسابي
الموجودات			
النقد والبنود المعادلة للنقد	*3*	**301,740**	104,854
ودائع لأجل لدى البنوك	*3*	**727,702**	1,381,329
الإستثمارات المالية	*4*	**2,060,927**	2,292,692
خطوط الإئتمان	*6*	**216,610**	138,708
قروض للدول الأعضاء	*7*	**569,150**	605,549
ودائع لدى البنوك المركزية للدول الأعضاء	*8*	**5,336**	5,336
ممتلكات ومعدّات		**7,102**	1,459
حسابات مدينة وموجودات أخرى	*9*	**45,105**	53,101
مجموع الموجودات		**3,933,672**	4,583,028
المطلوبات			
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	*10*	**2,258,569**	2,952,824
عقود تبادل عملات آجله مُستحقة الدفع	*5*	**297**	10,676
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	*11*	**54,259**	63,959
		2,313,125	3,027,459
صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء			
رأس المال المكتتب به 900 مليون دينار عربي حسابي			
رأس المال المدفوع	*12*	**883,025**	883,025
الإحتياطيات	*12*	**596,220**	540,516
		1,479,245	1,423,541
صافي الموجودات العائد للمساهمين غير المسيطرين	*12*	**141,302**	132,028
إجمالي صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين، والمطلوبات		**3,933,672**	4,583,028

فهد بن محمد التركي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

تمت الموافقة على البيانات المالية الموحّدة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ 13 آذار (مارس) 2025.

تُشكل الإيضاحات المُرفقة من 1 إلى 23 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.
تقرير مُدقق الحسابات المستقل مُدرج على الصفحات 1 إلى 3.

بيان الدخل الشامل الموحّد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر)

	ايضاح	**2024** **ألف دينار** **عربي حسابي**	2023 ألف دينار عربي حسابي
الدخل			
إيرادات القروض وخطوط الإئتمان			
فوائد ورسوم على قروض الدول الأعضاء		**12,017**	10,477
فوائد ورسوم على خطوط الإئتمان		**10,369**	11,555
إيرادات التعامل عبر منصة بنى		**103**	30
		22,489	22,062
إيرادات الإستثمارات			
الفوائد على السندات والأوراق المالية بالتكلفة المُطفأة		**15,061**	33,464
الفوائد على السندات والأوراق المالية بالقيمة العادلة		**74,989**	58,496
الإيرادات الأخرى من الإستثمارات المالية	*13*	**15,636**	11,065
الفوائد على الودائع لدى البنوك والحسابات الجارية وتحت الطلب		**73,992**	70,882
		179,678	173,907
فوائد على الودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	*10*	**(136,531)**	(159,443)
		43,147	14,464
إيرادات أخرى		**493**	160
إجمالي الدخل		**66,129**	36,686
الإنفاق			
مصروفات إدارية وعمومية	*14*	**(12,321)**	(10,989)
معونة فنية	*15*	**(328)**	(499)
		(12,649)	(11,488)
الدخل التشغيلي قبل مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة		**53,480**	25,198
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة	*22*	**(6,582)**	(9,275)
صافي الدخل قبل عناصر التغيّر الأخرى في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين		**46,898**	15,923
عناصر التغيّر الأخرى في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين			
التغيّر غير المحقّق بالقيمة العادلة	*16*	**17,826**	13,809
تخصيص لدعم الشعب الفلسطيني	*12*	**(1,109)**	(1,499)
تغيرات أخرى	*17*	**1,363**	(3,486)
مجموع التغيّرات الأخرى في صافي الموجودات		**18,080**	8,824
التغير في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين		**64,978**	24,747
الدخل التشغيلي قبل عناصر التغيّر الأخرى في صافي الموجودات العائد إلى:			
• *الدول الأعضاء*		**38,987**	11,095
• *المساهمين غير المسيطرين*		**7,911**	4,828
		46,898	15,923
التغير في صافي الموجودات العائد إلى:			
• *الدول الأعضاء*		**55,704**	22,808
• *المساهمين غير المسيطرين*		**9,274**	1,939
		64,978	24,747

تُشكل الإيضاحات المُرفقة من 1 إلى 23 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.
تقرير مدقق الحسابات المستقل مُدرج على الصفحات 1 إلى 3.

بيان صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر)

	رأس المـــال المدفوع	احتياطي عـام	احتياطي طوارئ	صافي الموجودات العائد للمساهمين غير المسيطرين	اجمالي صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين
	ألف دينار عربي حسابي				
2023					
الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)	**883,025**	**322,708**	**195,000**	**130,089**	**1,530,822**
التغير في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمُساهمين غير المُسيطرين	-	22,808	-	1,939	24,747
المحول إلى احتياطي طوارئ	-	(5,000)	5,000	-	-
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**883,025**	**340,516**	**200,000**	**132,028**	**1,555,569**
2024					
الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)	**883,025**	**340,516**	**200,000**	**132,028**	**1,555,569**
التغير في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمُساهمين غير المُسيطرين	-	55,704	-	9,274	64,978
المحول إلى احتياطي طوارئ	-	(5,000)	5,000	-	-
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**883,025**	**391,220**	**205,000**	**141,302**	**1,620,547**

تُشكل الإيضاحات المُرفقة من 1 إلى 23 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.
تقرير مُدقق الحسابات المُستقل مُدرج على الصفحات 1 إلى 3.

بيان التدفقات النقدية الموحّد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر)

	ايضاح	**2024 ألف دينار عربي حسابي**	2023 ألف دينار عربي حسابي
• **أنشطة التشغيل**			
الزيادة في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين		**64,978**	24,747
معدّلاً بما يلي:			
إيرادات الفوائد على قروض الدول الأعضاء، خطوط الائتمان، السندات والودائع		**(184,962)**	(182,249)
الفوائد على الودائع المقبولة		**136,531**	159,443
التغيّر غير المحقّق في قيم الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة	*16*	**(17,826)**	(13,809)
التغيّر غير المحقّق في قيم صناديق الاستراتيجيات المتعدّدة وصناديق العقار	*13*	**(8,334)**	(559)
التغير غير المحقق بالقيمة العادلة في مؤسسة ذات علاقة	*13*	**(5,272)**	-
استهلاك الممتلكات والمعدّات		**1,164**	1,708
التغيّر في مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	*22*	**6,582**	9,275
التغيرات الأخرى في حقوق المساهمين غير المسيطرين		**1,356**	3,486
التغيّر في القروض للدول الأعضاء		**29,399**	(33,659)
التغيّر في خطوط الإئتمان		**(77,770)**	42,018
التغيّر في عقود تبادل عملات آجلة مُستحقة القبض		**-**	-
التغيّر في عقود تبادل عملات آجلة مُستحقة الدفع		**(12,371)**	2,622
التغيّر في الحسابات المدينة والموجودات الأخرى		**5,646**	(6,926)
التغيّر في الحسابات الدائنة والمطلوبات الأخرى		**(4,716)**	5,333
التغيّر في تخصيصات دعم الشعب الفلسطيني		**(2,810)**	(4,729)
التغيّر في الودائع البنكية المستحقة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع		**653,387**	(294,657)
التغيّر في الودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية		**(694,255)**	(423,277)
فوائد مستلمة		**147,860**	105,918
فوائد مدفوعة		**(137,596)**	(140,384)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التشغيل		**(99,009)**	(745,699)
• **أنشطة الاستثمار**			
صافي النقد من الإستثمارات	*18*	**295,894**	467,981
صافي الزيادة (النقص) في النقد والبنود المعادلة للنقد		**196,885**	(277,718)
النقد والبنود المعادلة للنقد في بداية السنة		**104,855**	382,572
النقد والبنود المعادلة للنقد في نهاية السنة	*3*	**301,740**	104,854

تُشكل الإيضاحات المُرفقة من 1 إلى 23 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.
تقرير مُدقق الحسابات المُستقل مُدرج على الصفحات 1 إلى 3.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2024

1 الوضع القانوني ونشاط الصندوق

صندوق النقد العربي (الصندوق) هو هيئة مالية عربية تأسست عام 1976، وبدأت في ممارسة نشاطها في شهر نيسان (أبريل) من عام 1977، بهدف إرساء المقومات النقدية للتكامل الإقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الإقتصادية في جميع الدول العربية. يضم الصندوق في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. يتخذ الصندوق من مدينة أبوظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً له (صندوق بريد رقم 2818، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة).

يعتمد الصندوق عدد من الوسائل في سبيل تحقيق أهدافه أفردتها المادة الخامسة من اتفاقية تأسيسه، منها تقديم التسهيلات قصيرة ومتوسطة الأجل للدول الأعضاء للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية في القطاع المالي المصرفي والمالية العامة. تشمل القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق القرض التلقائي، والقرض العادي، والقرض المُمتد، والقرض التعويضي، وتسهيل التصحيح الهيكلي، وتسهيل الإصلاح التجاري، وتسهيل النفط، وتسهيل السيولة قصير الأجل، وتسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

من هذه الوسائل أيضا تنسيق السياسات النقدية للدول العربية الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول، كذلك العمل على تحرير وتنمية المُبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عليها وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

يوفر الصندوق لدوله الأعضاء، برامج للمعونة الفنية ترتبط بتطوير السياسات وآليات العمل، وتنمية قدرات الكوادر الوطنية، ويحرص على إثراء المبادرات التي يتبناها على المستوى الإقليمي لتطوير أنظمة الدفع، وتطبيقات التقنيات المالية الحديثة، وأسواق رأس المال، وقواعد البيانات الإقتصادية وإحصاءات الحسابات القومية، وتعزيز الجهود الرامية لتحقيق الشمول المالي، وغيرها من النشاطات ذات العلاقة بعمل الصندوق.

يهدف الصندوق من خلال هذه الأنشطة مساعدة الدول العربية على إرساء مقومات استقرار الإقتصاد الكلي، ومعالجة اختلالات موازين المدفوعات، ومساندة جهودها الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات المطلوبة في عدد من القطاعات لتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز فرص تحقيق النمو الإقتصادي الشامل والمستدام.

2 المعلومات حول السياسات المحاسبية الهامة

أ) أسس الإعداد

أُعدت البيانات المالية الموحّدة وفقاً للمعايير المحاسبية الواردة في المعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات المعدّة من قِبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا محفظة الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة وبعض الممتلكات والمعدات (الأرض والمبنى).

بمقتضى اتفاقية تأسيس الصندوق الموقعة بين الدول الأعضاء في نيسان (أبريل) 1976، أعدت البيانات المالية الموحّدة بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي. يتم احتساب قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة من الأوزان المرجحة لسلة العملات الرئيسية والتي تشمل الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني واليوان الصيني والجنيه الإسترليني.

إن إعداد البيانات المالية الموحّدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، يشتمل على تقديرات من قِبل الإدارة تنعكس على تطبيق السياسات المُحاسبية وعلى المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحّدة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. ترتكز الإفتراضات التي بنيت عليها تلك التقديرات على الخبرة السابقة وعوامل أخرى يعتقد أنها مناسبة في ظل الظروف القائمة. تخضع التقديرات والافتراضات إلى مراجعة دورية تهدف إلى تحديد قيمة الموجودات والمطلوبات والاعتراف بنتائجها في الفترة التي تتم فيها المراجعة إذا كانت تلك المُراجعة تؤثر على تلك الفترة فقط، أو في الفترة التي تمت فيها المراجعة والفترات اللاحقة إذا كانت المُراجعة تؤثر على الفترة الحالية والفترات اللاحقة. لقد تم تطبيق السياسات المُحاسبية وطرق الاحتساب بصورة تتلاءم مع كافة الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحّدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2024

2 المعلومات حول السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

ب) أسس توحيد البيانات المالية

تضُم البيانات المالية الموحّدة البيانات المالية لصندوق النقد العربي ("الصندوق") والبيانات المالية لكل من برنامج تمويل التجارة العربية والمؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية ("المؤسسات التابعة").

تم تأسيس برنامج تمويل التجارة العربية من قِبل مجلس محافظي الصندوق بموجب القرار رقم (4) لسنة 1989، بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم على شكل خطوط ائتمان يتم تقديمها لصالح المصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء. يمتلك الصندوق فيها نسبة 56.4% من رأس المال المكتتب به والمدفوع بالكامل كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2024 *(2023: 56.4%)*.

المؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية هي مؤسسة مالية عربية إقليمية مملوكة بالكامل للصندوق تم إنشاؤها بناءً على قرار مجلس محافظي الصندوق رقم (4) لسنة 2018 الذي اعتمد تنفيذ القرار رقم (10) لسنة 2017 الصادر عن مجلس المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية القاضي بإنشاء مؤسسة إقليمية عربية تُدير النظام الإقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية، تتمتع بشخصية إعتبارية مستقلّة برأسمال 100 مليون دولار أمريكي، واعتبار ما يتحمّله الصندوق من تكاليف لحين إنشاء المؤسسة جزءاً من مساهمته في رأس المال، وبموجب قراره رقم (4) لسنة 2023 أقرّ مجلس محافظي الصندوق تخصيص موارد رأسمالية إضافية للمؤسسة بمقدار 50 مليون دولار أمريكي من موارد الصندوق الذاتية، تُسحب عند الحاجة، ليكون بذلك رأس المال المصرح به للمؤسسة 150مليون دولار أمريكي.

تهدف المؤسسة إلى المساهمة في دعم فرص الاندماج والتكامل الاقتصادي والمالي بين الدول العربية ومع الشركاء التجاريين للدول العربية من خلال إنشاء وإدارة وتشغيل نظام لتقديم الخدمات اللازمة لمقاصة وتسوية المدفوعات بين الدول العربية والشركاء التجاريين.

تتخذ كلا المؤسستان التابعتان من مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها. تم استبعاد جميع المعاملات بين الصندوق والمؤسسات التابعة والأرصدة المتعلقة بها عند إعداد البيانات المالية الموحّدة.

يُبيّن الإيضاح رقم (12) حول البيانات المالية الموحّدة صافي الموجودات العائد للمساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة، برنامج تمويل التجارة العربية.

ج) الأدوات المالية: التحقّق والقياس

السياسات التي يتبعها الصندوق فيما يخص تصنيف وقياس الأدوات المالية، تتلخص في التالي:

(1) التحقّق الابتدائي

يتم الاعتراف بالأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر مبدئياً بالقيمة العادلة. جميع الأدوات المالية الأخرى يتم الاعتراف بها مبدئياً بالقيمة العادلة المُعدّلة بتكاليف المعاملة. إن أفضل دليل على القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي هو سعر المعاملة. لا يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر عند الاعتراف الأولي إلا في حال وجود فرق بين القيمة العادلة وسعر المُعاملة والذي يمكن إثباته من خلال مُعاملات السوق الحالية الأخرى التي يُمكن مُلاحظتها لنفس الأداة أو من خلال نماذج التقييم التي تتضمن مُدخلاتها فقط بيانات السوق التي يُمكن مُلاحظتها. بعد التحقق المبدئي، يتم الاعتراف بمخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للموجودات المالية المُصنفة بالتكلفة المطفأة والسندات والأوراق المالية المُصنفة بالقيمة العادلة من خلال عناصر التغير الأخرى في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين (عناصر التغير الأخرى) في بيان الدخل الشامل.

يتم تسجيل جميع مشتريات ومبيعات الأصول المالية التي تتطلب التسليم خلال الإطار الزمني المحدد بموجب اللوائح أو أعراف السوق (المشتريات والمبيعات "بالطريقة العادية") في تاريخ التداول، وهو التاريخ الذي يلتزم فيه الصندوق بتسليم أو تسلم الأصل المالي. يتم الاعتراف بجميع المشتريات الأخرى عندما تصبح المُنشأة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

2 المعلومات حول السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

ج) الأدوات المالية: التحقّق والقياس *(تابع)*

(2) تصنيف الأصول المالية

وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) يتم تصنيف الأصول المالية إلى ثلاث فئات: "أصول مالية بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء" و"أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال عناصر الدخل الشامل الأخرى (عناصر التغير الأخرى في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين)" و"أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر". يعتمد التصنيف ضمن هذه الفئات على خصائص التدفقات النقدية للأصل المالي، إضافةً إلى نموذج الأعمال المُتّبع لإدارة الأصول المالية، وذلك وفقاً للشروط التالية:

- تُصنّف الأصول المالية ضمن فئة **التكلفة المعدّلة بالإطفاء** إذا كانت تؤمن تدفقات نقدية تعاقدية عبارة عن الأصل والفوائد المستحقة عليه وأن الهدف من الإحتفاظ بها هو قبض التدفقات النقدية المُرتبطة بها دون استهداف إمكانية بيعها بغض النظر عن تغير قيمها في السوق.
- الأصول المالية المصنّفة **بالقيمة العادلة من خلال عناصر التغير الأخرى في بيان الدخل الشامل** تتمثل في تلك الأصول التي تؤمن تدفقات نقدية تعاقدية عبارة عن الأصل والفائدة المُستحقة عليه ولكن الهدف من الإحتفاظ بها هو قبض التدفقات النقدية المرتبطة بها مع استهداف إمكانية بيعها لتحقيق عوائد رأسمالية نتيجة تحسّن قيمها في السوق.
- الأصول المالية الأخرى غير المُشمولة في التصنيفين أعلاه يتم تصنيفها **بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر**.

يتم تقييم **نموذج الأعمال المتّبع لإدارة الاصول المالية** تأسيساً على السياسات المؤسسية المُعتمدة لأنشطة الإستثمار والإقراض على مستوى المحافظ الإستثمارية أو الإقراضية وليس على مستوى الأصل المالي أخذاً بالإعتبار جميع الأدلة ذات الصلة المتوفرة في تاريخ التقييم، التي تشمل:

- الأهداف والسياسات المُعلنة للمحافظ الإستثمارية والإقراضية ومدى تطبيق تلك السياسات عملياً على وجه الخصوص، وفيما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على قبض التدفقات النقدية التعاقدية، ومُطابقة مدة الموجودات المالية مع مدة الإلتزامات التي تموّل تلك الموجودات أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال عمليات بيع الأصول المالية.
- كيفية تقييم أداء المحافظ الإستثمارية والتقرير عنه.
- نوعية المخاطر التي تؤثر على أداء الأعمال وكيف تتم إدارة تلك المخاطر.
- حجم ووتيرة عمليات البيع التي تمت في الماضي وتوقيتاتها وأسبابها وعمليات البيع المتوقّعة في المحفظة.

لأغراض **تقييم خصائص التدفقات النقدية**، يُعرّف أصل الدين بأنه القيمة العادلة له عند الاعتراف المبدئي به. أما الفائدة فهي عبارة عن المبلغ الذي يُدفع للتعويض عن القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الإئتمان المُرتبطة بالمبلغ الرئيسي القائم ولمخاطر الإقراض الأخرى مثل مخاطر السيولة والأتعاب الإدارية وكذلك هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كان التدفّق النقدي التعاقدي هو فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة، يأخذ الصندوق في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة المالية. يشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية يمكن أن تُغيّر توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية أخذاً بالاعتبار التالي:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.
- شروط السداد المبكّر للأصل المالي أو تمديد فترة السداد.
- الشروط التي تحدّ من مقدرة الصندوق على المطالبة بالتدفقات النقدية من أصول محددة.
- الميزات الأخرى التي قد تؤدي إلى تعديل القيمة المدفوعة للتعويض عن القيمة الزمنية للنقود.

(3) إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، فيما عدا الفترات التي تعقب حدوث تغيير في نموذج العمل بشكل يؤثر على الهدف من إدارة تلك الأصول.

(4) الإلتزامات المالية

يُصنّف الصندوق مطلوباته المالية بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2024

2 المعلومات حول السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

ج) الأدوات المالية: التحقّق والقياس *(تابع)*

(5) تعديل الأصول المالية

يقوم الصندوق أحياناً بإعادة التفاوض أو تعديل الأحكام التعاقدية لبعض الأصول المالية. في هذه الحالات يقوم الصندوق بتقييم ما إذا كان هذا التعديل جوهرياً أخذاً بالإعتبار عوامل مثل الاختلاف في الشروط التعاقدية التي قد تؤثر بشكل كبير على نوع المخاطر العائدة للأصل المالي، والتغيّر في أسعار الفائدة. إذا اتضح أن الشروط المعدّلة مُختلفة بشكل جوهري، في هذه الحالة يكون الحق في التدفقات النقدية من الأصل قد انتهى ويقوم الصندوق بإلغاء الاعتراف به والاعتراف بأصل جديد بقيمته العادلة. يعتبر تاريخ إعادة التفاوض هو تاريخ الاعتراف المبدئي بالأصل المالي بهدف قياس التدني لاحقاً، يشمل ذلك تحديد ما إذا كان هنالك إرتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الإئتمان العائد للأصل المالي. أما إذا لم تكن الشروط مُختلفة بشكل جوهري، فإن التعديل لا يؤدي إلى إلغاء الاعتراف بالأصل المالي. في هذه الحالة يقوم الصندوق بإحتساب إجمالي القيمة الدفترية على أساس التدفقات النقدية المعدّلة للأصل المالي والاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التعديل في بيان الدخل الشامل الموحد. لأغراض إحتساب التدني في القيمة، يقوم الصندوق أيضاً بتقييم ما إذا كان الأصل المالي الجديد يستوفي خصائص التدفقات النقدية، المُتمثلة في الأصل والفائدة العائدة إليه. عندما يؤدي التعديل إلى إلغاء الاعتراف، يتم احتساب الفرق بين القيمة الدفترية للأصل المالي والقيمة العادلة للأصل الجديد المعترف به وإدراج هذا الفرق في حساب الأرباح والخسائر.

(6) استبعاد الأصول المالية والمطلوبات المالية

يقوم الصندوق بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي عندما ينتهي الحق التعاقدي في التدفقات النقدية العائدة إليه أو أن يقوم الصندوق بتحويل حقه في إستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم فيها تحويل جميع المخاطر والمزايا المتعلّقة بملكيّة الأصل المالي. عند التوقف عن الاعتراف بالأصل المالي فإن الفرق بين قيمته الدفتريّة والمقابل المقبوض يتم إدراجه في حساب الأرباح والخسائر.

يدخل الصندوق في عمليات تسليف للأوراق المالية وعقود إعادة شراء يقوم بموجبها بتحويل الأصول المالية المعترف بها في بيان المركز المالي، ولكنه يحتفظ بجميع المخاطر والمزايا العائدة للأصل المالي الذي يتم تحويله بموجب هذه المعاملات. وفي مثل هذه الحالات، لا يتم استبعاد هذه الأصول.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عند انقضاؤها، (أي عندما يتم الوفاء بالإلتزام المحدّد في العقد أو إلغاؤه أو إنتهاء صلاحيته).

د) التدني في قيّم الأصول المالية

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أخذ مخصصات تماثل الخسائر الإئتمانية المتوقّعة خلال فترة 12 شهر أو على مدى عمر الأصل المالي. يعتمد ذلك على درجة التغيّر في مخاطر الإئتمان العائدة للأصل المالي منذ الاعتراف الأول.

يتم الاعتراف بالتغيّر في الخسائر الإئتمانية المتوقّعة في الأرباح والخسائر. تأسيساً على ذلك يتم تصنيف مستوى التدني في قيم الأصول المالية في ثلاث مراحل مرتبطة بالتغيّر في مخاطر الإئتمان للأصول المالية منذ تاريخ الإعتراف بها على النحو التالي:

- **المرحلة الاولى** تتمثل في حالات الإقتناء الجديد للأصول، وحالات استقرار الوضع الإئتماني للأصول القائمة. يتم أخذ مُخصصات تماثل الخسائر الإئتمانية المتوقّعة خلال فترة 12 شهراً. هذه المُخصصات يتم أخذها عند الاعتراف بالأصل المالي، دون الإنتظار لحدوث مؤشر في تدني قيمته.
- **المرحلة الثانية** يتم أخذ مُخصصات تماثل الخسائر الإئتمانية المتوقّعة على مدى عمر الأصل المالي، ذلك إذا كان هنالك إرتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الإئتمان العائدة له ولكنه لم يتعثر بعد.
- **المرحلة الثالثة** في حال تعثّر الأصول المالية يتم تكوين مُخصصات تماثل الخسائر الإئتمانية المتوقّعة على مدى عمر الأصل المالي، مع إحتساب إيرادات الفوائد استناداً إلى القيمة الصافية للأصل بعد تنزيل مُخصص الخسائر الإئتمانية المتوقّعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2024

2 المعلومات حول السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

د) التدني في قيّم الأصول المالية *(تابع)*

يُعرّف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الخسائر الإئتمانية المتوقّعة على مدى عمر الأصل المالي بالمبالغ الناتجة عن احداث التعثّر المحتملة على مدى عمر الأصل المالي، أما الخسائر الإئتمانية المتوقّعة على مدى 12 شهراً فتمثّل الأحداث المحتملة خلال الاثني عشر شهراً القادمة من تاريخ البيانات المالية الموحّدة.

يقوم الصندوق باحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقّعة والاعتراف بها في بيان الدخل الشامل الموحد، وذلك على الأصول المالية المُصنّفة بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء وتلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال عناصر التغير الأخرى في بيان الدخل الشامل الموحد. أما الأصول المُصنّفة بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر، فيتم تدارك تأثيرات الأحداث المستقبليّة مُباشرةً من خلال الاعتراف بالتغيّرات بالقيمة العادلة في بيان الدخل الشامل الموحد.

يقوم الصندوق بأخذ مخصصات تماثل الخسائر الإئتمانية المتوقّعة على مدى عمر الأصل المالي بإستثناء ما يلي، والتي يتم أخذ مُخصصات لها تماثل الخسائر الإئتمانية المُتوقّعة خلال 12 شهراً:

- السندات والأوراق المالية ذات مخاطر إئتمانية مُنخفضة في تاريخ البيانات المالية الموحّدة.
- الموجودات المالية الأخرى التي لم ترتفع مخاطر الإئتمان العائدة لها بشكل ملحوظ منذ إثباتها الأوليّ.

يعتبر الصندوق أن السندات والأوراق المالية ذات مخاطر ائتمان مُنخفضة عندما يكون تصنيفها الإئتماني مساوياً لفئة درجة الإستثمار المتعارف عليها عالمياً.

(1) قياس التدني

لقياس الخسائر الإئتمانية المتوقّعة على أصوله المالية يطبّق الصندوق نموذج يستند على نسبة إحتمال التعثّر ونسبة الخسارة عند حدوث التعثّر، وقيمة الدين المعرض للخسارة. المُتغيرات وطرق القياس والعوامل المؤثرة في قياس الخسائر الإئتمانية المتوقّعة تختلف بحسب طبيعة وخصائص المحفظة المالية وذلك على النحو التالي:

- **محفظة القروض،** يتم احتساب نسبة احتمال التعثّر أخذاً بالإعتبار العوامل الأكثر تأثيراً على حدوث التعثّر في الديون السيادية للدول الأعضاء، والتي تشمل نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعدد شهور الواردات التي تغطيها الإحتياطيات، ونسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات لدى الدولة المُقترضة. إضافةً إلى مؤشرات الخبرة التاريخية والتقييم الإئتماني للدولة المُقترضة. أما نسبة الخسارة عند حدوث التعثّر يتم احتسابها أخذاً بالإعتبار خبرة الصندوق وتجربته الذاتية مع دوله الأعضاء. يقوم الصندوق بتقدير الدين المعرض للخسارة بناءً على توقعات المبالغ التي تُستحق عند التعثّر. ينطبق ذلك على جميع محافظ الصندوق المالية الأخرى.
- **الإستثمارات المالية وخطوط الائتمان للوكالات الوطنية،** يتم احتساب نسبة احتمال التعثّر ونسبة الخسارة عند حدوث التعثّر استناداً إلى بيانات وكالات تصنيف الائتمان.

(2) الإرتفاع الملحوظ في مخاطر الإئتمان

لتحديد ما إذا كان هناك ارتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الإئتمان المُتعلقة بالأصول المالية يأخذ الصندوق في الاعتبار العوامل الكمية والنوعية المؤثرة وذلك على النحو التالي:

- **محفظة القروض،** يعتبر الصندوق أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الإئتمان إذا تأخرت الدولة المُقترضة في سداد استحقاقاتها لمدة ستة أشهر، إلا إذا كان لدى الصندوق أدلة وافية أن مخاطر الإئتمان لم تزداد بصورة كبيرة على الرغم من التأخر، مثل أن يكون التأخر بسبب إجراءات إدارية داخلية.
- **الإستثمارات المالية،** يعتبر الصندوق أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الإئتمان المتعلقة بالإستثمارات المالية إذا انخفض تصنيفها الإئتماني بأكثر من ثلاث درجات، أو أن هنالك تراجعاً ملحوظاً في النظرة المستقبلية للجهة المصدرة للسند. يعتبر الصندوق التصنيف الإئتماني BBB أو أعلى ذو مخاطر إئتمانية منخفضة، بالتالي تحتسب لها خسائر إئتمانية متوقعة على مدى 12 شهراً.
- **خطوط الائتمان للوكالات الوطنية،** يعتبر الصندوق أن هناك أرتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الإئتمان، إذا تخلف المُقترض عن أداء التزاماته المالية، وذلك إما على مدى 12 شهراً مُقبلة أو مدى العمر المُتبقي لإلتزام المُقترض، ويعتمد مستوى التعثّر على المبالغ المتوقع تكبدها وقت حدوث التعثّر.

2 المعلومات حول السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

د) التدني في قيّم الأصول المالية *(تابع)*

(2) الإرتفاع الملحوظ في مخاطر الإئتمان *(تابع)*

البيانات التي تستخدم في مراقبة مخاطر الإئتمان المُتعلقة بخطوط الإئتمان الممنوحة للوكالات الوطنية تشمل التالي:

- السجل التاريخي لسداد الوكالات للمبالغ المُستحقة عليها، بما في ذلك نسبة الدفع والتأخر في السداد.
- النسبة المُستنفذة من سقوف الإئتمان الممنوحة.
- فترات الإمهال في السداد المطلوبة والممنوحة.
- التغيرات في الظروف الإقتصادية والمالية المحيطة.
- معلومات التصنيف الإئتماني التي توفرها وكالات التصنيف الخارجية.

يستخدم الصندوق التصنيف الإئتماني للوكالات الوطنية كمدخل أساسي لتحديد احتمالية التعثر. يقوم الصندوق بجمع معلومات الأداء والتخلف عن السداد حول التعرض لمخاطر الإئتمان الخاصة به ويتم تحليلها حسب التوزيع الجغرافي ونوع الأصل المالي وطبيعة المُقترض والتصنيف الإئتماني. يتم الحصول على المعلومات المُستخدمة من مصادر داخلية وخارجية بناءً على طبيعة الأصل المالي الذي يتم تقييمه.

لدى الصندوق إجراءات رقابية فعالة للتأكّد من أن الزيادة الملحوظة في مخاطر الإئتمان يتم تحديدها قبل حدوث التعثّر.

(3) تعريف التعثّر

لم يُعرّف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) التعثّر بشكل محّدد وإنما ترك ذلك لتقديرات المؤسسات، بحيث تراعي طبيعة الأصول المالية المكونة لمحافظها. مثل ذلك التعريف يجب أن يكون مُنسجماً مع التعريفات المطبّقة في إدارة مخاطر الإئتمان في الظروف العادية. يقوم الصندوق بإجراء تقييم دوري في تاريخ المركز المالي الموحّد لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن الجهة المُقترضة قد تعثّرت أو إذا كان من المحتمل أن لا تقوم بسداد التزاماتها للصندوق كاملة كما يلي:

- **محفظة القروض،** يعتبر الصندوق أن الدول المُقترضة قد تعثّرت إذا كانت متأخرة في السداد لمدة عام. يتبع الصندوق سياسة تكوين مُخصص مُقابل أقساط الفوائد للدول المتأخرة بالسداد لأكثر من سنة، كما يتم تكوين مُخصص مُقابل الفوائد التأخيرية المُحتسبة على مُتأخرات أقساط القروض والفوائد. ويسعى الصندوق مع تلك الدول للتوصل إلى تسويات لسداد مُتأخراتها.
- **خطوط الإئتمان للوكالات الوطنية،** يعتبر الصندوق أن الوكالة قد تعثرت عندما تتأخر في السداد لمدة 90 يومـاً أو أكثر.
- **الإستثمارات المالية،** يعتبر الصندوق أن هناك حالة تعثّر في الإستثمارات المالية إذا كان هناك تأخراً في السداد لمدة 90 يوم. يتم مراجعة الإستثمارات دورياً لتقييم مدى تعرضها لعوامل مالية أو إقتصاديه أو قانونية أو سياسية قد يكون لها تأثير على قيمتها السوقية.

(4) الخسائر الإئتمانية على قروض الصندوق

يقدم الصندوق قروض للدول الأعضاء تصنف ضمن الأصول مالية بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد على القروض الممنوحة للدول الأعضاء بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية. تستند سياسة الصندوق في التخصيص للإنخفاض في قيّم قروضه المقدمة للدول الأعضاء إلى الوضع المؤسسي الفريد للصندوق مع الدول الأعضاء وطبيعة القروض التي يقدمها الصندوق لهذه الدول.

يتمتع الصندوق بعلاقة فريدة مع دوله الأعضاء، وجميعها دول مساهمة في الصندوق. علاوة على ذلك، فإن القروض المقدمة إلى الدول الأعضاء هي ديون سيادية بطبيعتها، إذ يتم الإقراض حصراً ومُباشرة للحكومات ومن خلال دعم برامج تصحيحية تهدف لمعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات، وبالتالي تعزز من مقدرة الدول المقترضة على الإيفاء بالإلتزاماتها إتجاه الصندوق في المدى المتوسط والبعيد. تلتزم الدول الأعضاء بهذه البرامج التي تخضع لمُراجعات مُنتظمة. بالإضافة إلى ذلك، لم يسجل الصندوق أي خسائر للتدني في قيّم قروضه المقدمة للدول الأعضاء منذ إنشائه. أخذ هذه العوامل مُجتمعة بالحسبان يقلل بشكل كبير من احتمالية تكبد الصندوق خسائر إئتمانية على محفظة قروضه.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2024

2 المعلومات حول السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

د) التدني في قيّم الأصول المالية *(تابع)*

(4) الخسائر الإئتمانية على قروض الصندوق *(تابع)*

نظرًا لخصائصه الفريدة، لا يمكن مُقارنة مخاطر الإئتمان للصندوق بتلك التي تواجهها المؤسسات المالية التجارية. عليه، فإن تقييم مخاطر الإئتمان على قروض الصندوق يتم بشكل كلي بناءً على الاعتبارات النوعية والكمية المتعلقة بكل دولة، مثل البرامج الإقتصادية المدعومة بقروض وتسهيلات، وتعاون الدولة بشأن تنفيذ السياسات وتسوية الإلتزامات المالية في الوقت المناسب، والتطلع إلى المستقبل.

قام الصندوق بتطوير نموذجًا للخسائر الإئتمانية المتوقعة على أصوله المالية وتطبيقه على محفظة قروضه للدول الأعضاء مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة الفريدة لقروض الصندوق وعلاقته المؤسسية مع الدول الأعضاء.

هـ) قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي عبارة عن المبلغ الذي يمكن قبضه نظير أصل أو دفعة نظير تحويل إلتزام في معاملة مُنتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. إن أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية هو سعرها في السوق النشطة. تعتبر السوق نشطة عندما تكون المعاملات المتعلقة بالأداة المالية منتظمة وملائمة من حيث الحجم بما يكفي لتحديد بيانات الأسعار على أساس مستمر.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في سوق نشطة على أساس السعر المعلّن لكل أداة في ذلك السوق. ينطبق ذلك حتى في حالات عدم قدرة السوق على استيعاب كافة الأدوات المراد قياسها. في حال عدم وجود سعر مُعلن في سوق نشطة يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم التي تستفيد من معطيات التقييم ذات الصلة والجديرة بالملاحظة، كنموذج التدفقات النقدية أو المعاملات التي تمت حديثاً في ظروف مواتية. يتم تحليل مستويات القيمة العادلة في تسلسل هرمي، وذلك على النحو التالي:

- **المستوى الأول:** يتم تقييم هذه الأدوات بالرجوع إلى الأسعار المدرجة (غير المعدّلة) للموجودات أو المطلوبات المماثلة في السوق النشطة.
- **المستوى الثاني:** يتم تقييم هذه الأدوات بإستخدام الأساليب التي تكون معطياتها الأساسية قابلة للملاحظة إما مباشرة مثل الأسعار أو غير مباشرة باستنباطها من أدوات مالية يمكن فيها ملاحظة المعطيات الخاصة بأساليب التسعير.
- **المستوى الثالث:** تشمل الأدوات التي لا يستند تقييمها إلى بيانات قابلة للملاحظة في السوق (معطيات غير جديرة بالملاحظة).

و) إعادة هيكلة المديونيات

يعتمد الصندوق آلية مرنة لإدارة وتسوية حالات التعثّر في القروض للدول الأعضاء بما يُمكّن من مساعدة الدول المتعثّرة ويحقّق مصلحة الصندوق في الحفاظ على حقوقه المالية. ترتكز سياسة معالجة الديون للدول المتعثّرة على معاملة كل حالة على حدة، تراعي حجم المديونية والأوضاع الإقتصادية والإمكانيات المالية للدول المقترضة والقدرة على تسوية الديون المتأخرة بما يؤدي إلى إعادة هيكلة أصول القروض المتأخرة والفوائد المتراكمة عليها.

نتيجة للعلاقة المتميّزة مع دوله الأعضاء وخبرته التاريخية، حيث لم يخسر الصندوق أياً من أصوله منذ بدء نشاطه الإقراضي، لا يقوم الصندوق بالتخصيص لأصول قروضه التي يقدمها لتلك الدول أو شطبها.

ز) الكفالات والتعزيزات الائتمانيّة

لا يقوم الصندوق بإصدار كفالات أو تعزيزات إئتمانية لمديونيات تخص أطراف أخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2024

2 المعلومات حول السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

ح) المعاملات بالعملات الأجنبية

يحتفظ الصندوق بموجوداته بعملات مختلفة قابلة للتحويل وبشكل متوافق مع أوزان سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة التي يرتبط بها الدينار العربي الحسابي.

تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في وقت إجراء تلك المعاملات، وتحول أرصدة الموجودات (بإستثناء الممتلكات والمعدات التي يتم تسجيلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة عند شرائها) والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي الموحّد إلى الدينار العربي الحسابي المعادل لثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة طبقاً لأسعار صرف تلك العملات الصادرة عن صندوق النقد الدولي لذلك التاريخ.

يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات لدى المؤسسات التابعة إلى الدينار العربي الحسابي بإستخدام أسعار الصرف السائدة في نهاية العام. ويتم تحويل الإيرادات والمصروفات للمؤسسات التابعة إلى الدينار العربي الحسابي باستخدام متوسط أسعار الصرف السائدة خلال الفترة. الأرباح والخسائر المترتّبة على ذلك يتم إدراجها في بيان الدخل الشامل الموحّد.

ط) الأدوات المالية المُشتقة

يستخدم كل من الصندوق والمؤسسات التابعة أدوات مالية مشتقة تشمل عقود مبادلات عملات وعقود صرف آجلة لإدارة مخاطر العملات الأجنبية. لا يقوم الصندوق أو المؤسسات التابعة بالاحتفاظ أو بإصدار أدوات مالية مشتقة بهدف المتاجرة. يتم الاعتراف بفروقات تحويل العملات الناتجة عن هذه العقود في بيان الدخل الشامل الموحّد.

ي) النقد والبنود المعادلة للنقد

لأغراض العرض في بيان التدفقات النقدية الموحّد يمثل بند النقد والبنود المعادلة للنقد، الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، والودائع لأجل لدى البنوك التي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها.

ك) استهلاك الممتلكات والمعدات

تستهلك تكلفة الممتلكات والمعدات على أقساط سنوية متساوية على مدى أعمارها الإقتصادية المتوقّعة.

ل) احتساب الإيرادات

بالنسبة لجميع الأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء والموجودات المالية التي تخضع لفائدة ومصنفة بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر، يتم تسجيل إيرادات ومصروفات الفوائد في بيان الدخل الشامل الموحّد بإستخدام معدّل الفائدة الفعلي. إن معدّل الفائدة الفعلي هو المعدّل الذي يتم بموجبه تخفيض المدفوعات والمقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى الأعمار المتوقّعة للموجودات أو المطلوبات المالية أو حيثما يكون ملائماً، على مدى فترة أقصر إلى القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. عند احتساب معدّل الفائدة الفعلي، يقوم الصندوق بتقدير التدفقات النقدية مع الأخذ بالإعتبار كافة الشروط التعاقدية للأدوات المالية، وليس توقعات خسائر الإئتمان المستقبلية.

يتضمن حساب معدّل الفائدة الفعلي كافة تكاليف المعاملات والرسوم المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدّل الفائدة الفعلي. تتضمن تكاليف المعاملات التكاليف الإضافية المنسوبة مباشرة إلى حيازة أو إصدار أي موجودات أو مطلوبات مالية.

2 المعلومات حول السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

م) الأحكام الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية

تتطلب المعايير الدولية للتقارير المالية من الإدارة عند إعداد البيانات المالية الموحدة أن تختار السياسات المحاسبية المناسبة وتقوم بتطبيقها بشكل منتظم واتخاذ تقديرات وافتراضات معقولة ومتوازنة. في غياب المعيار أو التفسير ذي الصلة، فإن على الإدارة أن تقوم بتطبيق سياسة محاسبية تؤدي إلى معلومات موثوقة مسترشدة بالتوجيهات الواردة في المعايير التي تنطبق على حالات مشابهة وبالإطار المفاهيمي لإعداد وعرض البيانات المالية الصادر من مجلس معايير المحاسبة الدولية.

فيما يلي الأحكام التي تم اتخاذها عند تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق والتي يعتقد الصندوق أن يكون لها تأثير على المبالغ التي تم الاعتراف بها في البيانات المالية الموحدة:

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار نموذج الأعمال وتقييم خصائص التدفقات النقدية. يقوم الصندوق بتحديد نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الأصول المالية معاً لتحقيق هدف معين. يشمل هذا التقييم جميع الأدلة ذات الصلة مثل السياسات المعلنة للمحافظ ومدى تطبيق هذه السياسات على أرض الواقع، وكيفية تقييم أداء الأصول المالية وقياسه، والمخاطر التي تؤثر على أداء الأصول وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء هذه الأصول، وحجم ووتيرة عمليات البيع وتوقيتاتها. يقوم الصندوق بالتحقّق من الموجودات المالية المصنّفة بالتكلفة المطفأة التي تم إلغاء الاعتراف بها قبل استحقاقها لفهم أسباب استبعادها. تعتبر المراقبة جزء من التقييم الذي يقوم به الصندوق حول ما إذا كان نموذج الأعمال ما زال مناسباً لبقية الموجودات التي يحتفظ بها الصندوق.

الإنخفاض في القيمة

- **الزيادة الهامة في مخاطر الإئتمان:** يتم قياس خسائر الإئتمان المتوقعة على مدى اثني عشر شهراً للأصول المصنّفة في المرحلة الأولى، أو على مدى عمر الأصل المالي للأصول المصنّفة في المرحلتين الثانية والثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية عندما تزيد مخاطر الإئتمان بصورة كبيرة منذ الاعتراف الأولى بالأصل. لم يحدد المعيار الدولي رقم (9) تعريفاً للزيادة الكبيرة في مخاطر الإئتمان. عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الإئتمان قد زادت بصورة كبيرة يأخذ الصندوق في الاعتبار المعلومات النوعية والكمية المعقولة والمدعمة. الإيضاح (د-2) أعلاه يُبيّن تعريف الزيادة الملحوظة في مخاطر الإئتمان لكل نوع من استثمارات الصندوق.
- **إنشاء مجموعات ذات خصائص إئتمانية متشابهة:** عندما يتم قياس الخسائر الإئتمانية بشكل جماعي يتم تجميع الأصول المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة مثل نوع الأداة ودرجة التصنيف والفترة المتبقية حتى الإستحقاق. يقوم الصندوق بتقييم مخاطر الإئتمان للتأكد أن الأساس الذي يقوم عليه تجميع الأصول المالية ما زال ملائماً.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2024

2 المعلومات حول السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

ن) التعديلات الجديدة والمعدلة الفعالة للسنة الحالية

إن السياسات المحاسبية المطبقة في هذه البيانات متوافقة مع السياسات المحاسبية التي كانت مطبقة في السنة السابقة باستثناء المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات التي أصبحت نافذة في أو بعد 1 يناير 2024 وهي كالتالي:

- تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16: التزام عقد الإيجار في عمليتي البيع وإعادة التأجير.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1: تصنيف المطلوبات إلى متداولة أو غير متداولة.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7: ترتيبات تمويل الموردين.

لم تؤثر التعديلات الواردة أعلاه بشكل جوهري على البيانات المالية الموحدة للصندوق.

بالإضافة إلى ذلك، لم يقم الصندوق بالتطبيق المبكر للمعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة أو التعديلات التي صدرت ولم تصبح نافذة في أو قبل تاريخ البيانات المالية.

و) المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة ولكن غير الفعالة بعد

إن المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التي تم إصدارها، ولكنها غير فعالة بعد، حتى تاريخ إصدار البيانات المالية الموحدة موضحة أدناه. لدى الصندوق النية في اعتماد هذه المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة، في حال إمكانية التطبيق، عندما تصبح فعالة.

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21: عدم قابلية صرف العملات؛
- إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18 (الذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 1) - العرض والإفصاح في البيانات المالية؛ و
- إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 19 - الشركات التابعة غير الخاضعة للمساءلة العامة: الإفصاحات.

لا يتوقع الصندوق بأن يكون لتطبيق هذه المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة تأثيراً مادياً على البيانات المالية الموحدة.

هـ) السياسات المحاسبية الجديدة المعتمدة من قبل الصندوق – الضرائب

أصدرت وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة المرسوم بقانون اتحادي رقم 47 لسنة 2022 بشأن الضرائب على الشركات والأعمال ("قانون الضرائب على الشركات" أو "القانون") لتشريع نظام ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة. يحدد قرار مجلس الوزراء رقم 116 لعام 2022 حد الدخل الذي سوف يتم تطبيق معدل الضريبة عليه بنسبة 9%. ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 12 (ضرائب الدخل)، يتوجب إدراج أي تغيير في قوانين الضريبة في البيانات المالية الموحدة في الفترة التي يتم فيها تشريع القانون (أي، الربع الثاني من السنة المالية 2023) وعليه، يتوجب تقييم أية آثار ضريبية (حالية و/أو مؤجلة). يسري مفعول نظام ضريبة الشركات على الفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2023.

قام الصندوق بإجراء تقييم بناءً على المعلومات المتاحة في الوقت الراهن حول تأثير القانون على الصندوق. وقد تقرر بأنه ليس لقانون ضريبة دخل الشركات تأثير على الصندوق بناءً على الحقائق المتوفرة حالياً.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2024

3 النقد والبنود المعادلة للنقد والودائع لدى البنوك

1.3 النقد والبنود المعادلة للنقد

	2024 ألف دينار عربي حسابي	2023 ألف دينار عربي حسابي
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	**6,177**	11,412
ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها	**295,563**	93,442
	301,740	104,854

2.3 ودائع لأجل لدى البنوك

	2024 ألف دينار عربي حسابي	2023 ألف دينار عربي حسابي
ودائع تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها	**295,563**	93,442
ودائع تستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها	**727,702**	1,381,329
	1,023,265	1,474,771

4 الإستثمارات المالية

تتكون محفظة الإستثمارات المالية من أدوات ذات تقييم إئتماني عالٍ صادرة عن حكومات أو مؤسسات حكومية أو منظمات دولية أو مؤسسات مالية وغير مالية أو بنوك بالإضافة إلى إستثمارات بصناديق إستثمار استراتيجيات متعددة وصناديق العقار. يتم تقييم الإستثمارات المالية المدرجة بالقيمة العادلة بإستخدام النظام المتدرج لنوعية مدخلات التقييم كما يلي:

المستوى (1): السعر السوقي المدرج (غير المعدّل) في سوق نشط لأداة مطابقة (سعر إغلاق الأسهم والأدوات المشتقة وسعر الشراء للأوراق المالية ذات العائد الثابت).

المستوى (2): تشتمل هذه الفئة على الأدوات التي تكون مدخلات التقييم الهامة لها ملحوظة إما بصورة مباشرة مثل أسعار السوق المدرجة في الأسواق النشطة لأدوات مماثلة وأسعار السوق المدرجة لأدوات مطابقة أو مماثلة في أسواق تُعتبر أقل نشاطا، أو بأساليب تقييم أخرى تكون فيها جميع المدخلات الهامة ملحوظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من معطيات السوق.

المستوى (3): تشتمل هذه الفئة على كافة الأدوات التي تشتمل أساليب تقييمها على مدخلات لا ترتكز على بيانات ملحوظة ويكون للمدخلات غير الملحوظة تأثير هام على تقييم الأداة.

	2024 ألف دينار عربي حسابي	2023 ألف دينار عربي حسابي
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال عناصر التغير الأخرى في بيان الدخل الشامل [مستوى 1]	**1,605,565**	1,163,389
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال عناصر التغير الأخرى في بيان الدخل الشامل [مستوى 2]	**212,186**	420,703
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر [مستوى 3]	**134,305**	119,936
إستثمارات بسندات بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء	**110,316**	590,300
	2,062,372	2,294,328
ينزل: مُخصص الخسائر الإئتمانية المُتوقّعة على الإستثمارات بالسندات	**(1,445)**	(1,636)
	2,060,927	2,292,692

لا توجد مُناقلات بين المستويات الثلاثة للإستثمارات بالقيمة العادلة، خلال السنة المنتهية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2024 أو 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023.

تتضمن الأستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر مساهمة الصندوق في المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات بعدد 10,148 سهماً بقيمة أسمية ألف دينار كويتي للسهم الواحد، تمثل ما نسبته نحو 11% من رأس المال المدفوع تم سدادها بالكامل.

يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات المصنفة في المستوى (2) من معلومات السوق التي يمكن ملاحظتها مثل الصفقات التي تم تنفيذها حديثاً على الأوراق المالية لمصدّر السند أو المصدّرين المماثلين ومن منحنى العائد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2024

4 الإستثمارات المالية *(تابع)*

إستثمارات بالقيمة العادلة (المستوى 3)

يمثل هذا البند استثمارات بصناديق الإستراتيجيات المتعددة وصناديق العقار التي يتم تقييمها وفقاً لصافي قيمة الموجودات. يتم تقييم صافي الأصول لهذه الصناديق بواسطة مدراء هذه الصناديق.

الجدول التالي يبيّن التغيّر في قيّم الإستثمارات بالقيمة العادلة (المستوى 3) كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2024 و2023 على التوالي:

	2024 ألف دينار عربي حسابي	2023 ألف دينار عربي حسابي
صافي القيمة العادلة كما في بداية السنة	**111,866**	111,492
التغيّر المعترف به في حساب الأرباح والخسائر للسنة	**8,436**	559
إستثمارات جديدة	**-**	342
تسييل بالبيع	**(1,154)**	(1,010)
فروقات تحويل عملة	**1,271**	483
صافي القيمة العادلة كما في نهاية السنة	**120,419**	111,866

قيمة الإستثمارات المالية بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء

بلغت القيمة في السوق للإستثمارات بالسندات والأوراق المالية بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء 109,742 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2024 *(2023: 586,489 ألف دينار عربي حسابي)*. يتم تحديد القيمة العادلة استناداً إلى تجميع معلومات السوق الهامة التي يمكن ملاحظتها مثل الصفقات التي تم تنفيذها حديثاً على الأوراق المالية لمصدّر السند أو المصدّرين المماثلين.

الجدول التالي يُلخص مكونات محفظة الإستثمارات حسب فئاتها كما في 31 كانون الأول (ديسمبر):

	2024			2023		
	دول عربية	دول غير عربية	المجموع	دول عربية	دول غير عربية	المجموع
	ألف دينار عربي حسابي			ألف دينار عربي حسابي		
السندات والأوراق المالية						
جهات حكومية وشبة حكومية	411,493	194,808	**606,301**	168,044	414,406	**582,450**
بنوك ومؤسسات مالية	114,171	831,995	**946,166**	118,563	1,328,490	**1,447,053**
قطاع الصناعات	40,374	107,073	**147,447**	44,150	46,385	**90,535**
قطاعات تجارية أخرى	1,345	11,969	**13,314**	-	9,578	**9,578**
منظمات دولية	9,995	204,844	**214,839**	-	44,776	**44,776**
منظمه عربية	13,886		**13,886**	8,070		**8,070**
الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(1,035)	(410)	**(1,445)**	(1,364)	(272)	**(1,636)**
المجموع	**590,229**	1,350,279	**1,940,508**	**337,463**	1,843,363	**2,180,826**
صناديق إستثمارية غير مُدرجة						
صناديق الإستراتيجيات المتعددة	-	78,723	**78,723**	-	69,640	**69,640**
صناديق العقار	-	37,479	**37,479**	-	38,613	**38,613**
صناديق الاستثمار المتداولة	-	4,217	**4,217**	-	3,613	**3,613**
المجموع	-	120,419	**120,419**	-	111,866	**111,866**
	590,229	**1,470,698**	**2,060,927**	**337,463**	**1,955,229**	**2,292,692**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2024

4 الإستثمارات المالية *(تابع)*

الإستثمارات المالية المدارة خارجياً

يسند الصندوق والمؤسسات التابعة إدارة جزء من المحافظ الإستثمارية لعدد من مدراء المحافظ الخارجيين المتخصصين مقابل أتعاب متفق عليها وفقاً للإتفاقيات المبرمة معهم. بلغت القيمة العادلة للأموال المدارة من قبلهم 227,601 ألف دينار عربي حسابي في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2024 *(2023: 238,544 ألف دينار عربي حسابي)*.

5 عقود تبادل العملات الآجلة

يستخدم الصندوق أدوات مالية مشتقة تشمل عقود تبادل عملات آجلة وعقود صرف آجلة لإدارة مخاطر العملات الأجنبية. لا يقوم الصندوق بإصدار أو الاحتفاظ بأدوات مالية مشتقة بهدف المتاجرة، وبالتالي فإن كل هذه الأدوات الغرض منها التحوط فقط.

بلغ صافي القيمة العادلة لعقود تبادل العملات الآجلة مُستحقة الدفع 297 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2024 *(2023: 10,676 ألف دينار عربي حسابي)*. يتم تحديد القيمة العادلة لعقود تبادل العملات الآجلة بالرجوع إلى الأسعار الآجلة التي تم الحصول عليها من مصادر تسعير الأدوات المالية رويترز وبلومبيرج. إن المدخلات الهامة في نماذج التسعير لهذه العقود يمكن ملاحظتها في السوق وبالتالي يمكن تصنيفها في المستوى الثاني من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

6 خطوط الإئتمان

	2024 **ألف دينار** **عربي حسابي**	2023 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في بداية السنة	**138,708**	182,579
سحوبات خلال السنة	**265,901**	167,043
	404,609	349,622
تسديدات خلال السنة	**(192,189)**	(207,583)
ناقصاً: التغير في مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقّعة	**132**	(1,857)
فروقات التحويل إلى الدينار العربي الحسابي	**4,058**	(1,474)
الرصيد في نهاية السنة	**216,610**	138,708

يُقدّم برنامج تمويل التجارة العربية خطوط إئتمان بالدولار الأمريكي لوكالات وطنية مُعتمدة لديها بهدف تمويل المبادلات التجارية للدول العربية. لا توجد أرصدة غير مسحوبة من خطوط الإئتمان أو تخصيصات متعاقد عليها كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2024.

7 قروض للدول الأعضاء

	2024 **ألف دينار** **عربي حسابي**	2023 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في بداية السنة	**605,549**	578,540
سحوبات خلال السنة	**133,072**	187,498
تسديدات خلال السنة	**(162,471)**	(153,839)
ناقصاً: التغير في مخصص الخسائر الائتمانية	**(7,000)**	(6,650)
الرصيد في نهاية السنة	**569,150**	605,549

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2024

7 قروض للدول الأعضاء *(تابع)*

يتضمّن رصيد القروض للدول الأعضاء كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2024، أقساط قروض مُستحقة وغير مُستلمة بلغ مجموعها 188,182 ألف دينار عربي حسابي *(2023: 179,666 ألف دينار عربي حسابي)*.

لا توجد أرصدة غير مسحوبة من القروض المُتعاقد عليها والسارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2024 *(2023: 123,141 ألف دينار عربي حسابي)*.

8 ودائع لدى البنوك المركزية للدول الأعضاء

تمثل هذه الودائع مبالغ حصص رأسمال الصندوق التي دفعتها الدول الأعضاء بالعملات الوطنية، وهي مودعة لدى البنوك المركزية لهذه الدول تنفيذا للمادة الرابعة عشرة من اتفاقية تأسيس الصندوق.

9 حسابات مدينة وموجودات أخرى

	2024 ألف دينار عربي حسابي	2023 ألف دينار عربي حسابي
إجمالي الفوائد المستحقة على القروض للدول الأعضاء	**106,455**	93,777
ينزل: الفوائد على القروض متأخرة السداد لأكثر من سنة	**(101,737)**	(89,662)
	4,718	4,115
الفوائد المستحقة على خطوط الائتمان	**3,524**	1,924
الفوائد المستحقة على الودائع والاستثمارات المالية	**28,192**	31,860
إجمالي الفوائد المستحقة	**36,434**	37,899
موجودات غير ملموسة (*)	**5,153**	6,038
هامش ضمان مستحق القبض	**142**	6,201
أرصدة مدينة أخرى	**3,376**	2,963
	45,105	53,101

(*) تتكوّن الموجودات غير الملموسة من صافي القيمة الدفترية لبرمجيات النظام التقني لمنصة الدفع "منصة بُنى" الذي تملكه المؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية.

10 ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية

يتم قبول ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية لقاء فائدة متفق عليها وذلك في إطار تحقيق الصندوق لأهدافه واستناداً إلى الوسائل التي أجازتها المادة الخامسة من اتفاقية تأسيسه.

بلغ مجموع الفوائد على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية 136,531 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2024 *(2023: 159,443 ألف دينار عربي حسابي)*.

11 حسابات دائنة ومطلوبات أخرى

	2024 ألف دينار عربي حسابي	2023 ألف دينار عربي حسابي
فوائد مستحقة الدفع	**40,189**	41,254
صافي قيم معاملات إستثمارية قيد الدفع	**-**	4,969
رصيد مخصص دعم الشعب الفلسطيني	**6,999**	10,918
أرصدة دائنة أخرى	**7,071**	6,818
	54,259	63,959

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2024

11 حسابات دائنة ومطلوبات أخرى *(تابع)*

- **مطلوبات طارئة**

لا توجد مطلوبات طارئة لدى الصندوق أو المؤسسات التابعة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2024، بينما كان رصيد المطلوبات الطارئة 15,102 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023 تتمثل في ضمانات ومسائل بنكية أخرى تم تقديمها بواسطة برنامج تمويل التجارة العربية بسياق أعماله الاعتيادية ولم تنشأ عنها مطلوبات جوهرية.

12 صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين

استناداً إلى المادة الخامسة والثلاثين من اتفاقية تأسيس الصندوق، يحق لأي عضو الانسحاب بعد مرور خمس سنوات على عضويته واسترداد أسهمه وما يستحقه من نسبة في صافي الموجودات. وقد اعتمد قرار مجلس محافظي الصندوق رقم (3) لسنة 2005 تطبيق قاعدة الوزن المرجّح لتحديد حصص الدول الأعضاء في صافي الموجودات، أخذاً بالاعتبار التفاوت الزمني في سداد الأقساط. يحتفظ الصندوق بسجل لكل دولة عضو يشتمل على حصتها المقوّمة بالوزن المرجّح.

تأسيساً على ذلك ووفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (32) "الأدوات المالية: العرض" يعتبر رأس مال الصندوق المكتتب به والاحتياطيات أدوات مالية قابلة للاسترداد وتصنف وفقاً لذلك كالتزامات مالية.

أ) رأس المال المكتتب به والمدفوع

	2024 **ألف دينار** **عربي حسابي**	2023 ألف دينار عربي حسابي
رأس المال المصرّح به (24,000 سهم بقيمة 50 ألف دينار عربي حسابي للسهم)	**1,200,000**	1,200,000
رأس المال المكتتب به (18,000 سهم)	**900,000**	900,000
رأس المال غير المدفوع	**(16,975)**	(16,975)
رأس المال المدفوع	**883,025**	883,025

وافق مجلس محافظي الصندوق بالقرار رقم (3) لسنة 2013 على زيادة رأس مال الصندوق المصرّح به بقيمة 600 مليون دينار عربي حسابي ليصبح 1,200 مليون دينار عربي حسابي. تضمّن القرار اكتتاب الدول الأعضاء بقيمة 300 مليون دينار عربي حسابي من هذه الزيادة، وتسديد نصف الاكتتاب البالغ 149.01 مليون دينار عربي حسابي بالتحويل من رصيد الاحتياطي العام، والنصف الآخر بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء على خمسة أقساط سنوية بدءاً من نيسان (إبريل) 2014 مع استمرار تأجيل المطالبة بتسديد حصة فلسطين في رأس المال بموجب قرار المجلس رقم (7) لسنة 1978.

يمثل الجزء غير المدفوع من رأسمال الصندوق المبلغ المتبقي من المستحق نقداً في زيادة رأس المال بالإضافة إلى حصة فلسطين المؤجلة.

ب) الاحتياطيات

بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000، يتم تحويل مبلغ 5 مليون دينار عربي حسابي أو 10% من الدخل التشغيلي العائد للدول الأعضاء، أيهما أكبر، إلى احتياطي الطوارئ. يستخدم هذا الإحتياطي لمقابلة أية خسارة غير متوقعة مستقبلاً، ويحوّل المتبقي من الدخل التشغيلي إلى الإحتياطي العام. يتضمن الإحتياطي العام كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2024 مبلغ 41,145 ألف دينار عربي حسابي *(2023:* 34,228 *ألف دينار عربي حسابي)*، يمثل حصة الصندوق من احتياطيات برنامج تمويل التجارة العربية.

اعتمد مجلس المحافظين في قراره رقم (6) لسنة 2024 تخصيصاً لصالح العون الإنساني للشعب الفلسطيني بنسبة 10% من الدخل التشغيلي العائد للدول الأعضاء لسنة 2023 (ما قيمته 1,109 ألف دينار عربي حسابي). كان المجلس قد أقرّ تخصيصاً للهدف نفسه بموجب قراره رقم (5) لسنة 2023، بنسبة 10% من الدخل التشغيلي العائد للدول الأعضاء لسنة 2022 (ما قيمته 1,499 ألف دينار عربي حسابي).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2024

12 صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين *(تابع)*

ج) المساهمون غير المسيطرين

يمثل هذا البند حصة جميع المساهمين غير المسيطرين في صافي موجودات برنامج تمويل التجارة العربية كما في تاريخ المركز المالي الموحّد، التي تقيّم بعملة الأساس وهي الدولار الأمريكي. تصنف حصص المُساهمين غير المُسيطرين كإلتزامات مالية والتي كانت كالتالي:

	2024 ألـف دولار أمـريكي	2023 ألـف دولار أمـريكي
صافي المُوجودات العائد للمساهمين في برنامج تمويل التجارة العربية بالدولار الأمريكي:		
- رأس المال المدفوع	**985,150**	985,150
- الاحتياطيات	**285,030**	235,812
	1,270,180	1,220,962
صافي الموجودات العائد للمساهمين غير المُسيطرين	**552,835**	531,415

	2024 ألف دينار عربي حسابي	2023 ألف دينار عربي حسابي
التغيّر في صافي الموجودات العائد للمساهمين غير المسيطرين:		
الرصيد في بداية السنة	**132,028**	130,089
صافي الدخل للسنة	**7,911**	4,828
توزيعات خلال السنة	**(2,718)**	(2,149)
التغير غير المحقق في قيم الاستثمارات بالقيمة العادلة	**146**	597
فروقات تحويل	**3,935**	(1,337)
	141,302	132,028

13 الإيرادات الأخرى من الإستثمارات المالية، صافي

	2024 ألف دينار عربي حسابي	2023 ألف دينار عربي حسابي
إطفاء الخصم لعقود تبادل العملات الآجلة	**1,473**	13,310
التغير في قيم صناديق الإستراتيجيات المتعددة وصناديق العقار	**8,334**	559
تقييم مساهمة الصندوق في المؤسسات ذات العلاقة	**5,272**	-
نتائج التعامل في السندات والأوراق المالية	**925**	(1,394)
صافي مصاريف وايرادات أخرى	**(368)**	(1,410)
	15,636	11,065

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2024

14 مصروفات إدارية وعمومية

المصروفات الإدارية والعمومية بلغت 12,321 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2024 *(2023: 10,989 ألف دينار عربي حسابي)*. تتضمن المصروفات الإدارية والعمومية مُكافآت مجلس الإدارة ورواتب وتكاليف العاملين بمبلغ 6,829 ألف دينار عربي حسابي *(2023: 6,440 ألف دينار عربي حسابي)*. منها 554 ألف دينار عربي حسابي تمثل مصاريف الإدارة العليا (2023: 611 ألف دينار عربي حسابي). بلغ عدد الموظفين في الصندوق والمؤسسات التابعة 206 كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2024 *(2023: 205 موظفاً)*.

تتضمّن المصروفات الإدارية والعمومية لسنة 2024 مبلغ 3,666 ألف دينار عربي حسابي تتعلّق بالمؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية (2023: 4,152 ألف دينار عربي حسابي) منها مبلغ 1,167 ألف دينار عربي حسابي مكافآت مجلس الإدارة وتكاليف العاملين (2023: 1,223 ألف دينار عربي حسابي)، أما الباقي يتعلّق بمصاريف تشغيل "منصة بُنى" للمدفوعات.

15 معونة فنية

	2024 **ألف دينار** **عربي حسابي**	2023 ألف دينار عربي حسابي
تكاليف دورات تدريبية وندوات ومعونة مباشرة	**342**	693
مُساهمات نقدية من الجهات المشاركة	**(14)**	(194)
نفقات المعونة الفنية التي تحملها الصندوق	**328**	499

16 التغيّر غير المحقّق بالقيمة العادلة

	2024 **ألف دينار** **عربي حسابي**	2023 ألف دينار عربي حسابي
التغير في قيمة السندات	**9,680**	14,988
التغير في قيمة عقود تبادل العملات الآجلة	**1,992**	(1,179)
التغير الناتج من تقييم مبنى وأرض الصندوق	**6,044**	-
التغير في الأرباح المحتجزة	**110**	-
التغيّر خلال السنة	**17,826**	13,809

17 تغيرات أخرى

	2024 **ألف دينار** **عربي حسابي**	2023 ألف دينار عربي حسابي
توزيعات نقدية للمساهمين غير المسيطرين	**(2,718)**	(2,149)
التغير غير المحقق في قيم الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة للمساهمين غير المسيطرين	**146**	-
فروقات تحويل حصة المساهمين غير المسيطرين	**3,935**	(1,337)
	1,363	(3,486)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2024

18 صافي النقد من الإستثمارات

	2024 ألف دينار عربي حسابي	2023 ألف دينار عربي حسابي
صافي النقد (المستخدم في) / المستلم من الإستثمارات بصناديق الإستراتيجيات المتعددة وصناديق العقار	**(219)**	185
(المستخدم في) / المستلم من بيع أو استحقاق السندات والأوراق المالية بالقيمة العادلة	**(186,142)**	84,878
المستلم من بيع أو استحقاق السندات والأوراق المالية بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء	**482,441**	381,580
فروقات إعادة تقييم	**(186)**	1,339
	295,894	467,982

19 الأموال المدارة

بلغت الأموال المدارة من قِبل الصندوق لصالح منظمات عربيّة ما يعادل 13,501 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2024 *(2023: 11,468 ألف دينار عربي حسابي)*.

20 المُعاملات مع جهات ذات علاقة

الجهات ذات علاقة مع الصندوق هي الدول الأعضاء وهي المستهدفة من أنشطة الصندوق كما هو مبين في إيضاح رقم (1).

فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع الدول الأعضاء كما في 31 كانون الأول (ديسمبر):

	إيضاح	2024 ألف دينار عربي حسابي	2023 ألف دينار عربي حسابي
قروض للدول الأعضاء	7	**582,800**	612,199
ناقصاً: التغير في مخصص الخسائر الائتمانية		**(13,650)**	(6,650)
صافي قروض للدول الأعضاء	7	**569,150**	605,549
ودائع مقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية	10	**2,258,569**	2,952,824
إيرادات فوائد ورسوم على قروض للدول الأعضاء		**297**	10,477
نفقات فوائد على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية	10	**136,531**	159,443
نفقات معونة فنية	15	**328**	499

21 التوزيع الجغرافي للمحفظة الإستثمارية الكلية

تتكون المحفظة الإستثمارية الكلية من الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، وودائع لأجل لدى البنوك، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان وجود مراكزها، بالإضافة إلى محفظة الإستثمارات المالية، التي تتكون من السندات والأوراق المالية، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان الجهة المصدرة لها. وقد كان التوزيع الجغرافي لأموال المحفظة الإستثمارية الكلية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) كما يلي:

	2024 ألف دينار عربي حسابي	2023 ألف دينار عربي حسابي
الدول العربية والإفريقية	**1,244,980**	1,365,636
أوروبا	**576,336**	1,016,495
أمريكا الشمالية	**504,821**	452,884
الشرق الأقصى	**539,442**	857,319
المنظمات الدولية	**210,904**	78,471
المنظمات العربيه	**13,886**	8,070
	3,090,369	3,778,875

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2024

22 الأدوات المالية

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأول (ديسمبر) 2024

فيما يلي آجال استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحّدة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2024:

	المجموع	أقـل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلـى خـمس سنوات	أكثر من خـمس سنوات	ليس لها فـترة استحقاق
	ألف دينار عربي حسابي					
الموجودات						
النقد والبنود المعادلة للنقد	301,740	301,740	-	-	-	-
ودائع لأجل لدى البنوك	727,702	680,874	46,828	-	-	-
إستثمارات بسندات بالقيمة العادلة	1,831,227	526,094	338,901	789,377	162,969	13,886
إستثمارات بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء	109,281	44,645	3,029	53,912	7,695	-
إستثمارات بصناديق الاستراتيجيات المتعددة وصناديق العقار	120,419	120,419	-	-	-	-
خطوط الإئتمان	216,610	168,960	30,033	17,617	-	-
قروض للدول الأعضاء	569,150	241,526	49,501	263,246	-	14,877
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	-	-	-	5,336
ممتلكات ومعدّات	7,102					7,102
حسابات مدينة وموجودات أخرى	45,105	25,902	4,303	13,716	1,184	-
	3,933,672	**2,110,160**	**472,595**	**1,137,868**	**171,848**	**41,201**
المطلوبات						
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	2,258,569	1,517,936	740,633	-	-	-
عقود تبادل عملات آجلة مستحقة الدفع	297	297	-	-	-	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	54,259	31,447	18,719	806	-	3,287
صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء	1,479,245	-	-	-	-	1,479,245
صافي الموجودات العائد للمُساهمين غير المُسيطرين	141,302	-	-	-	-	141,302
	3,933,672	**1,549,680**	**759,352**	**806**	**-**	**1,623,834**
تعاقدات القروض غير المسحوبة	-	-	-	-	-	-

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2024

22 الأدوات المالية *(تابع)*

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأول (ديسمبر) 2024

فيما يلي آجال استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحّدة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2024:

	المجموع	حتى 12 شهراً	أكثر من 12 شهراً
	ألف دينار عربي حسابي		
الموجودات			
النقد والبنود المعادلة للنقد	301,740	301,740	-
ودائع لأجل لدى البنوك	727,702	727,702	-
إستثمارات بسندات بالقيمة العادلة	1,831,227	864,995	966,232
إستثمارات بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء	109,281	47,674	61,607
إستثمارات بصناديق الاستراتيجيات المتعددة وصناديق العقار	120,419	120,419	-
خطوط الإئتمان	216,610	198,993	17,617
قروض للدول الأعضاء	569,150	291,027	278,123
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	5,336
ممتلكات ومعدّات	7,102	-	-
حسابات مدينة وموجودات أخرى	45,105	30,205	14,900
	3,933,672	**2,582,755**	**1,343,815**
المطلوبات			
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	2,258,569	2,258,569	-
عقود تبادل عملات آجلة مستحقة الدفع	297	297	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	54,259	50,166	4,093
صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء	1,479,245	-	1,479,245
صافي الموجودات العائد للمُساهمين غير المُسيطرين	141,302	-	141,302
	3,933,672	**2,309,032**	**1,624,640**
تعاقدات القروض غير المسحوبة	-	-	-

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2024

22 الأدوات المالية *(تابع)*

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

فيما يلي آجال استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموّحدة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023:

	المجموع	أقـل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلـى خـمس سنوات	أكثر من خـمس سنوات	ليس لها فـترة استحقاق
	ألف دينار عربي حسابي					
الموجودات						
النقد والبنود المعادلة للنقد	104,854	104,854	-	-	-	-
ودائع لأجل لدى البنوك	1,381,329	1,290,671	90,658	-	-	-
إستثمارات بسندات بالقيمة العادلة	1,591,890	922,880	101,193	418,378	141,369	8,070
إستثمارات بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء	588,936	409,133	75,194	97,127	7,482	-
إستثمارات بصناديق الاستراتيجيات المتعددة وصناديق العقار	111,866	111,866	-	-	-	-
خطوط الإئتمان	138,708	92,422	38,356	7,930	-	-
قروض للدول الأعضاء	605,549	251,510	84,268	254,895	-	14,876
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	-	-	-	5,336
ممتلكات ومعدّات	1,459					1,459
حسابات مدينة وموجودات أخرى	53,101	41,534	2,961	2,568	-	6,038
	4,583,028	**3,224,870**	**392,630**	**780,898**	**148,851**	**35,779**
المطلوبات						
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	2,952,824	2,549,504	403,320	-	-	-
عقود تبادل عملات آجلة مستحقة الدفع	10,676	10,676	-	-	-	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	63,959	45,346	13,661	1,971	-	2,981
صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء	1,423,541	-	-	-	-	1,423,541
صافي الموجودات العائد للمُساهمين غير المُسيطرين	132,028	-	-	-	-	132,028
	4,583,028	**2,605,526**	**416,981**	**1,971**	**-**	**1,558,550**
تعاقدات القروض غير المسحوبة	**123,141**	**-**	**-**	**-**	**-**	**123,141**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2024

22 الأدوات المالية *(تابع)*

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

فيما يلي آجال استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموّحدة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023:

	المجموع	حتى 12 شهراً	أكثر من 12 شهراً
	ألف دينار عربي حسابي		
الموجودات			
النقد والبنود المعادلة للنقد	104,854	104,854	-
ودائع لأجل لدى البنوك	1,381,329	1,381,329	-
إستثمارات بسندات بالقيمة العادلة	1,591,890	1,024,073	567,817
إستثمارات بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء	588,936	484,327	104,609
إستثمارات بصناديق الاستراتيجيات المتعددة وصناديق العقار	111,866	111,866	-
خطوط الإئتمان	138,708	130,778	7,930
قروض للدول الأعضاء	605,549	335,778	269,771
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	5,336
ممتلكات ومعدّات	1,459	-	1,459
حسابات مدينة وموجودات أخرى	53,101	44,495	8,606
	4,583,028	**3,617,500**	**965,528**
المطلوبات			
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	2,952,824	2,952,824	-
عقود تبادل عملات آجلة مستحقة الدفع	10,676	10,676	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	63,959	59,007	4,952
صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء	1,423,541	-	1,423,541
صافي الموجودات العائد للمُساهمين غير المُسيطرين	132,028	-	132,028
	4,583,028	**3,022,507**	**1,560,521**
تعاقدات القروض غير المسحوبة	**123,141**	**-**	**123,141**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2024

22 الأدوات المالية *(تابع)*

ب) إدارة مخاطر الإئتمان وتركزاته

تمثل القيمة الدفترية المدرجة في البيانات المالية الموحّدة كما في تاريخ المركز المالي الموحّد، الحد الأقصى لمخاطر الائتمان لجميع فئات الأدوات المالية المستثمر فيها.

تتركز الاستثمارات بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء وبالقيمة العادلة في سندات ذات تقييم ائتماني عالي وبالتالي مخاطر منخفضة. كما يقدم الصـندوق قروضاً للدول الأعضاء بهـدف تصحيح الخـلل في موازين مدفوعاتها وتمويل برامج التصحيح الهيكلي فيها. ويقـوم برنـامج تمويل التجارة العربية وفقـاً لأهدافه المـحددة في نطاقه الأساسي بتوفير خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

يسعى الصندوق وبرنامج تمويل التجارة العربية لاحتواء مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التمويل مـن خلال تنفيذ السياسات والإجراءات المصممة للحفاظ على مخاطر الائتمان ضمن الحدود المرسومة لها. وقد تم وضع هذه الحدود على أساس أنواع القروض ومساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل والملاءة الائتمانية للطرف الذي يتم التعامل معه. لذلك فان حدوث خسائر نتيجة مخاطر الائتمان أمر مستبعد.

تتضمن البيانات المالية الموحّدة مخصصات بمبلغ 17,570 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2024 *(2023: 10,988 ألف دينار عربي حسابي)* تمثل الخسائر الائتمانية المتوقّعة على قروض الدول الأعضاء، الودائع والسندات بالإضافة إلى خطوط الائتمان.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2024

22 الأدوات المالية *(تابع)*

ب) إدارة مخاطر الإئتمان وتركزاته

لأغراض إدارة مخاطر الإئتمان، يقوم الصندوق بتصنيف أدواته المالية إلى أدوات تندرج في فئة الإستثمار وأخرى تندرج في درجة غير فئة الإستثمار. يتوافق تعريف الصندوق لتصنيف "درجة الإستثمار" مع ما هو متعارف عليه عالمياً، أي يتم تصنيف الأدوات المالية ذات التصنيف الائتماني BBB وما فوق كأدوات استثمارية، ويتم تصنيف الفئات التي تقل تصنيفها عن BBB على أنها أدوات غير إستثمارية.

يُقدم الصندوق قروض لدوله الأعضاء فقط. يُمثل رصيد قروض إحدى الدول الأعضاء ما نسبته 35% من إجمالي رصيد القروض كما في 31 ديسمبر 2024 (31 ديسمبر 2023: 40%).

الجداول التالية تُلخص القيم الإجمالية للأصول المالية المعرضة لمخاطر الإئتمان وذلك طبقاً لمراحل التدني في قيم الأصول المالية وبحسب تصنيفاتها الائتمانية وذلك كما في 31 ديسمبر 2024 و2023:

(ألف دينار عربي حسابي)

	2024			
التصنيف الائتماني*	**المرحلة الأولى**	**المرحلة الثانية**	**المرحلة الثالثة**	**المجموع**
محفظة القروض :				
• إجمالي المحفظة	391,793	-	191,007	582,800
• الخسائر الإئتمانية المتوقعة	-	-	(13,650)	(13,650)
• **صافي قيمة المحفظة**	**391,793**	**-**	**177,357**	**569,150**
محفظة خطوط الائتمان:				
• جهات سيادية	153,814	-	-	153,814
• بنوك تجارية	64,936	-	-	64,936
إجمالي المحفظة	218,750	-	-	218,750
الخسائر الإئتمانية المتوقّعة	(2,140)	-	-	(2,140)
صافي قيمة المحفظة	**216,610**	**-**	**-**	**216,610**
محفظة الودائع:				
• درجة فئة الإستثمار	985,209	-	-	985,209
• دون فئة الإستثمار	38,391	-	-	38,391
• غير مصنفة	-	-	-	-
إجمالي المحفظة	1,023,600	-	-	1,023,600
الخسائر الإئتمانية المتوقّعة	(335)	-	-	(335)
صافي قيمة المحفظة	**1,023,265**	**-**	**-**	**1,023,265**
محفظة السندات:				
• درجة فئة الإستثمار	1,844,449	-	-	1,844,449
• دون فئة الإستثمار	83,618	-	-	83,618
• غير مصنفة	-	-	-	-
إجمالي المحفظة	1,928,067	-	-	1,928,067
الخسائر الإئتمانية المتوقّعة	(1,445)	-	-	(1,445)
صافي قيمة المحفظة	**1,926,622**	**-**	**-**	**1,926,622**

(*) يقوم الصندوق بتصنيف الدول الأعضاء المقترضة وفقاً للتصنيفات الائتمانية المتّبعة بواسطة وكالات التصنيف العالمية. كما يعتمد على عدة عوامل أخرى وفقاً لنموذج الاحتساب المعتمد أخذاً فى الاعتبار حالة الدولة والتزامها فى السداد مع الصندوق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2024

22 الأدوات المالية *(تابع)*

ب) إدارة مخاطر الإئتمان وتركزاته *(تابع)*

(ألف دينار عربي حسابي)

التصنيف الائتماني*	2023			
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
محفظة القروض:				
• إجمالي المحفظة	421,192	-	191,007	612,199
• الخسائر الإئتمانية المتوقعة	-	-	(6,650)	(6,650)
• **صافي قيمة المحفظة**	**421,192**	**-**	**184,357**	**605,549**
محفظة خطوط الائتمان:				
• جهات سيادية	99,130	-	-	99,130
• بنوك تجارية	41,850	-	-	41,850
إجمالي المحفظة	140,980	-	-	140,980
الخسائر الإئتمانية المتوقّعة	(2,272)	-	-	(2,272)
صافي قيمة المحفظة	**138,708**	**-**	**-**	**138,708**
محفظة الودائع:				
• درجة فئة الإستثمار	1,430,754	-	-	1,430,754
• دون فئة الإستثمار	41,714	-	-	41,714
• غير مصنفة	2,733	-	-	2,733
إجمالي المحفظة	1,475,201	-	-	1,475,201
الخسائر الإئتمانية المتوقّعة	(430)	-	-	(430)
صافي قيمة المحفظة	**1,474,771**	**-**	**-**	**1,474,771**
محفظة السندات:				
• درجة فئة الإستثمار	2,089,573	-	-	2,089,573
• دون فئة الإستثمار	84,819	-	-	84,819
• غير مصنفة	-	-	-	-
إجمالي المحفظة	2,174,392	-	-	2,174,392
الخسائر الإئتمانية المتوقّعة	(1,636)	-	-	(1,636)
صافي قيمة المحفظة	**2,172,756**	**-**	**-**	**2,172,756**

(*) يقوم الصندوق بتصنيف الدول الأعضاء المقترضة وفقاً للتصنيفات الائتمانية المتّبعة بواسطة وكالات التصنيف العالمية. كما يعتمد على عدة عوامل أخرى وفقاً لنموذج الاحتساب المعتمد أخذاً فى الاعتبار حالة الدولة والتزامها فى السداد مع الصندوق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2024

22 الأدوات المالية *(تابع)*

ب) إدارة مخاطر الإئتمان وتركزاته *(تابع)*

الجداول التالية تلخص التغيّر في القيم الإجمالية للأصول المالية خلال عامي 2024 و2023 على التوالي:

(ألف دينار عربي حسابي)

	2024			
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
محفظة القروض:				
إجمالي المحفظة كما في بداية السنة	**421,192**	**-**	**191,007**	**612,199**
التغيّر في المحفظة الناتج عن:				
• تحول أصول مالية بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
• سحوبات خلال السنة	133,072	-	-	133,072
• تسديدات خلال السنة	(162,471)	-	-	(162,471)
إجمالي المحفظة كما في نهاية السنة	**391,793**	**-**	**191,007**	**582,800**
محفظة خطوط الائتمان:				
إجمالي المحفظة كما في بداية السنة	140,980	-	-	140,980
التغيّر في المحفظة الناتج عن:				
• تحول أصول مالية بين المراحل الثلاث	265,901	-	-	265,901
• سحوبات خلال السنة	-	-	-	-
• تسديدات خلال السنة	(192,189)	-	-	(192,189)
• فروقات تحويل العملات	4,058	-	-	4,058
إجمالي المحفظة كما في نهاية السنة	**218,750**	**-**	**-**	**218,750**
محفظة الودائع:				
إجمالي المحفظة كما في بداية السنة	**1,475,201**	**-**	**-**	**1,475,201**
التغيّر في المحفظة الناتج عن:				
• تحول أصول مالية بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
• شراء أصول مالية جديدة	18,833,737	-	-	18,833,737
• أصول استحقت أو بيعت خلال السنة	(19,314,687)	-	-	(19,314,687)
• فروقات تحويل العملات	29,349	-	-	29,349
إجمالي المحفظة كما في نهاية السنة	**1,023,600**	**-**	**-**	**1,023,600**
محفظة السندات:				
إجمالي المحفظة كما في بداية السنة	**2,174,392**	**-**	**-**	**2,174,392**
التغيّر في المحفظة الناتج عن:				
• تحول أصول مالية بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
• شراء أصول مالية جديدة	2,669,342	-	-	2,669,342
• أصول استحقت أو بيعت خلال السنة	(2,940,732)	-	-	(2,940,732)
• فروقات تحويل العملات	25,065	-	-	25,065
إجمالي المحفظة كما في نهاية السنة	**1,928,067**	**-**	**-**	**1,928,067**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2024

22 الأدوات المالية *(تابع)*

ب) إدارة مخاطر الإئتمان وتركزاته *(تابع)*

(ألف دينار عربي حسابي)

	2023			
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
محفظة القروض:				
إجمالي المحفظة كما في بداية السنة	**387,533**	**-**	**191,007**	**578,540**
التغيّر في المحفظة الناتج عن:				
• تحول أصول مالية بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
• سحوبات خلال السنة	187,498	-	-	187,498
• تسديدات خلال السنة	(153,839)	-	-	(153,839)
إجمالي المحفظة كما في نهاية السنة	**421,192**	**-**	**191,007**	**612,199**
محفظة خطوط الائتمان:				
إجمالي المحفظة كما في بداية السنة	**182,998**	**-**	**-**	**182,998**
التغيّر في المحفظة الناتج عن:				
• تحول أصول مالية بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
• سحوبات خلال السنة	167,043	-	-	167,043
• تسديدات خلال السنة	(207,583)	-	-	(207,583)
• فروقات تحويل العملات	(1,478)	-	-	(1,478)
إجمالي المحفظة كما في نهاية السنة	**140,980**	**-**	**-**	**140,980**
محفظة الودائع:				
إجمالي المحفظة كما في بداية السنة	**1,457,781**	**-**	**-**	**1,457,781**
التغيّر في المحفظة الناتج عن:				
• تحول أصول مالية بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
• شراء أصول مالية جديدة	18,409,148	-	-	18,409,148
• أصول استحقت أو بيعت خلال السنة	(18,384,188)	-	-	(18,384,188)
• فروقات تحويل العملات	(7,540)	-	-	(7,540)
إجمالي المحفظة كما في نهاية السنة	**1,475,201**	**-**	**-**	**1,475,201**
محفظة السندات:				
إجمالي المحفظة كما في بداية السنة	**2,570,393**	**-**	**-**	**2,570,393**
التغيّر في المحفظة الناتج عن:				
• تحول أصول مالية بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
• شراء أصول مالية جديدة	3,401,768	-	-	3,401,768
• أصول استحقت أو بيعت خلال السنة	(3,773,574)	-	-	(3,773,574)
• فروقات تحويل العملات	(24,195)	-	-	(24,195)
إجمالي المحفظة كما في نهاية السنة	**2,174,392**	**-**	**-**	**2,174,392**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2024

22 الأدوات المالية *(تابع)*

ب) إدارة مخاطر الائتمان وتركزاته *(تابع)*

يُلخص الجدول التالي التغيّر في مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقّعة:

	الخسائر الائتمانية المتوقّعة على مدى 12 شهراً	
	2024 ألف دينار عربي حسابي	**2023 ألف دينار عربي حسابي**
محفظة الودائع		
الرصيد كما في بداية السنة	**430**	215
التغيّر في مخصصات الخسائر خلال السنة	**(95)**	215
الرصيد كما في نهاية السنة	**335**	430
محفظة السندات		
الرصيد كما في بداية السنة	**1,636**	1,079
التغيّر في مخصصات الخسائر خلال السنة	**(191)**	557
الرصيد كما في نهاية السنة	**1,445**	1,636
خطوط الائتمان		
الرصيد كما في بداية السنة	**2,272**	419
التغيّر في مخصصات الخسائر خلال السنة	**(132)**	1,853
الرصيد كما في نهاية السنة	**2,140**	2,272
قروض للدول الأعضاء		
الرصيد كما في بداية السنة	**6,650**	-
التغير في مخصصات الخسائر خلال السنة	**7,000**	6,650
	13,650	6,650
المجموع		
الرصيد كما في بداية السنة	**10,988**	1,713
التغيّر في مخصصات الخسائر خلال السنة	**6,582**	9,275
الرصيد كما في نهاية السنة	**17,570**	10,988

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2024

22 الأدوات المالية *(تابع)*

ج) إدارة مخاطر أسعار الفائدة

إن المخاطر لدى الصندوق والمؤسسات التابعة نتيجة التقلبات في أسعار الفائدة محدودة، إذ تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال إعادة تسعير الفوائد على خطوط الإئتمان والقروض للدول الأعضاء ومن خلال استخدام تقنيات إدارة فترات استحقاق الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها وفترات الاسترداد للإستثمارات المالية بالقيمة العادلة.

يوضح جدول اختبار الحساسية أدناه مدى التأثير على كل من صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين وبيان الدخل الشامل الموحّد نتيجة كل تغير بنسبة 25 نقطة أساس في أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات المالية المرتبطة بمعدّلات فائدة متغيرة، مع الإبقاء على كافة المُعطيات الأخرى على حالها دون تغيير:

	التغير في نقاط الأساس	**2024 ألف دينار عربي حسابي**	2023 ألف دينار عربي حسابي
التأثير على الدخل التشغيلي	25	**1,092**	1,415
التأثير على صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين	25	**1,368**	1,741

د) إدارة مخاطر القيمة العادلة

القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تقارب القيّم المُدرجة في البيانات المالية الموحّدة، وتتم إدارة مخاطر القيمة العادلة للموجودات بالتنويع في مكوناتها.

لا يمكن تحديد القيمة العادلة للقروض المقدّمة للدول الأعضاء على النحو المحدّد في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13)، ذلك بسبب الخصائص الفريدة لهذه القروض وعدم وجود سوق رئيسية لمثل هذه القروض.

إن القيمة الدفترية لخطوط الإئتمان والودائع لأجل والحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك والحسابات المدينة والموجودات الأخرى والحسابات الدائنة والمطلوبات الأخرى، تعتبر تقديرات معقولة لقيمها العادلة، ذلك لأن معظم هذه الموجودات والمطلوبات لها استحقاقات قصيرة الأجل.

هـ) إدارة مخاطر العملات الأجنبية

يتجنب الصندوق مخاطر العُملات بشكل أساسي من خلال الاحتفاظ بموجوداته بالدينار العربي الحسابي على أساس وزنه المثبت بالعملات المكوّنة لسلة وحدات حقوق السحب الخاصة، وبملاءمة عملات الودائع المقبولة مع عملات توظيفاتها ومن خلال استخدام عقود تبادل العملات الآجلة. كما يقوم الصندوق والمؤسسات التابعة وفق ما حددته القواعد الإرشادية للإستثمار، بعمليات التحوّط اللازمة لتغطية الموجودات والمطلوبات المالية بعملات غير عملة الأساس من مخاطر تغيرات أسعار الصرف وذلك ضمن الحدود المرسومة في سياسة الإستثمار. ويتم ذلك بإستخدام مُشتقات الأدوات المالية المتمثلة بعقود تبادل العملات الآجلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2024

22 الأدوات المالية *(تابع)*

و) إدارة مخاطر السيولة

يعمل الصندوق على توفير الموارد اللازمة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء والإيفاء بإلتزاماته الأخرى في الوقت المناسب. حيث أن عليه تقدير توقيت ومقدار احتياجات الدول الأعضاء أثناء الظروف غير المواتية يزيد من الحاجة لإدارة السيولة لديه وينبغي أن يكون مُستعدًا لتوفير الموارد للإحتياجات غير المتوقعة. يدير الصندوق مخاطر السيولة لديه من خلال مُراقبة التطورات في مركز السيولة عن كثب، كما يقوم الصندوق أيضاً بمتابعة التطورات في الدول الأعضاء للتنبؤ باحتياجات تلك الدول بصورة أفضل.

يقوم الصندوق بالدخول في عقود تبادل عملات آجله وسندات وأوراق مالية غير مدرجة في سوق نشطه، والإستثمار في صناديق إستراتيجيات متعددة وصناديق عقار غير مُدرجة، بالتالي قد لا يكون مُتاحاً للصندوق تصفية هذه الإستثمارات أو الإستجابة للأحداث التي قد تؤدي للإنخفاض في قيمتها بالسرعة المطلوبة.

تتم إدارة مخاطر السيولة من خلال التنويع في مكونات الأصول وآجالها مع الأخذ في الاعتبار تواريخ استحقاق المطلوبات، واحتياجات السيولة والأحتفاظ بأرصدة كافية من النقد وما يعادله وأوراق المالية القابلة للتداول.

الجدول التالي يُبيّن استحقاقات المعلومات المالية للصندوق كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2024 و2023.

	المجموع	أقل من ثلاثة أشهر	من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر	من ستة أشهر إلى تسعة أشهر	أكثر من تسعة أشهر
31 ديسمبر 2024					
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	**2,258,569**	1,277,814	240,122	740,633	-
فوائد على الودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	**40,189**	22,822	6,614	10,753	-
رصيد مخصص دعم الشعب الفلسطيني	**6,999**	-	-	-	6,999
أرصدة دائنة أخرى	**3,687**	-	2,010		1,677
	2,309,444	1,300,636	248,746	751,386	8,676
31 ديسمبر 2023					
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	**2,952,824**	2,085,573	463,931	403,320	-
فوائد على الودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	**41,254**	33,483	5,755	2,016	-
صافي معملات استثمارية قيد الدفع	**4,969**	4,969	-	-	-
رصيد مخصص دعم الشعب الفلسطيني	**10,918**	-	-	-	10,918
أرصدة دائنة أخرى	**3,555**	-	1,938	-	1,617
	3,013,520	2,124,025	471,624	405,336	12,535

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2024

22 الأدوات المالية *(تابع)*

ز) إدارة رأس المال

تتم إدارة رأس المال بشكلٍ يحقق الهدف الرئيسي للصندوق والمؤسسات التابعة وفق ما حددته اتفاقية الصندوق والنظام الأساسي للمؤسسات التابعة. ويقوم ذلك على سياسة التنوع في مكونات الموجودات وإدارتها أخذاً بالاعتبار آجال المطلوبات وتكاليفها، مما يحقق عائداً يساعد على تدعيم المركز المالي من خلال ما يتم تخصيصه إلى الاحتياطيات للتوسع في النشاط، وما يترتب على برنامج تمويل التجارة العربية من توزيع أرباح نقدية لمُساهميها. تتكون قاعدة رأس المال من رأس المال والاحتياطيات، التي تظهر تفاصيلها ضمن البيانات الموحّدة للتغيرات في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين بالمؤسسات التابعة.

(ح) إدارة مخاطر الأسعار

يتعرض الصندوق لمخاطر التغير في أسعار السندات والأوراق المالية وعقود تبادل العملات الآجله الذي قد ينتج من التغير في معدّلات الفائدة في المستقبل. وعندما تكون تلك السندات بعملات أخرى غير الدينار العربي الحسابي، فإن تحويل تلك السندات من العملات الأجنبية إلى الدينار العربي الحسابي سيعرض الصندوق لمخاطر التغيرات في أسعار صرف تلك العملات. الإيضاح (هـ) "مخاطر العملات الأجنبية" أعلاه يبين كيفية إدارة هذا العنصر من مخاطر الأسعار وقياسه وفقاً للحدود التي تحددها إدارة الصندوق.

تتمثل سياسة الصندوق في إدارة مخاطر الأسعار من خلال التنويع واختيار الأوراق المالية والأدوات المالية الأخرى ضمن الحدود المرسومة بسياسة الإستثمار والتي تتطلب مراقبة الوضع العام للسوق على أساس يومي ومُراجعته على أساس ربع سنوي من قبل إدارة الصندوق.

(ي) كفاية رأس المال

استناداً للقرار رقم (5) لسنة 2024 لمجلس المديرين التنفيذيين، الذي ينص على أن "يلتزم الصندوق بألا تقل نسبة كفاية رأس المال على مستوى كافة أنشطة الصندوق عن 25% في إطار التزام الصندوق بالتطبيق الطوعي لمقررات بازل III".

يحتفظ صندوق النقد العربي بنسب كفاية رأس المال تتجاوز المستوى المطلوب حسب متطلبات لجنة بازل. ويعرض الجدول التالي ملخص نسب حسابات كفاية رأس المال لعامي 2024 و2023 وفقاً لمتطلبات بازل III:

	2024 **ألف دينار** **عربي حسابي**	2023 ألف دينار عربي حسابي
رأس المال التنظيمي	**1,491,049**	-
الأصول المرجحة بالمخاطر	**3,587,450**	-
نسبة كفاية رأس المال	**%41.6**	%00

23 معلومات المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة، كلما لزم الأمر، لتتوافق مع العرض المعتمد في البيانات المالية الموحّدة. لم تكن إعادة التصنيفات هذه جوهرية وليس لها تأثير على إجمالي الموجودات، أو إجمالي المطلوبات أو إجمالي حقوق الملكية والأرباح الخاصة بالصندوق.

الهيكل التنظيمي للصندوق

الهيكل التنظيمي للصندوق

يتضـــمن الهيكل التنظيمي لصـــندوق النقد العربي: مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين.

مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ تعينهما كل دولة من الدول الأعضـاء في الصـندوق، وينتخب المجلس رئيسـاً له من بين أعضـائه بالتناوب. يعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للصـندوق، ويتمتع بجميع سـلطات الإدارة. يعقد مجلس محافظي الصـندوق اجتماعاً سـنوياً، في النصـف الأول من كل عام، في دولة المقر أو خارجها. يوضح الجدول التالي تشكيل مجلس محافظي الصندوق كما في 31 ديسمبر 2024:

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
المملكة الأردنية الهاشمية	المحافظ	معالي الدكتور عادل أحمد إسماعيل الشركس
	نائب المحافظ	معالي الدكتور عبد الحكيم الشبلي [1]
دولة الإمارات العربية المتحدة	المحافظ	معالي محمد بن هادي الحسيني
	نائب المحافظ	معالي خالد محمد بالعمى
مملكة البحرين	المحافظ	معالي الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة
	نائب المحافظ	سعادة خالد إبراهيم حميدان [2]
الجمهورية التونسية	المحافظ	معالي الدكتور فتحي زهير النوري [3]
	نائب المحافظ	سعادة مراد عبد السلام
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ	معالي لعزيز فايد
	نائب المحافظ	معالي صالح الدين طالب
جمهورية جيبوتي	المحافظ	معالي عثمان إبراهيم روبله
	نائب المحافظ	سعادة أحمد عثمان علي
المملكة العربية السعودية	المحافظ	معالي محمد بن عبد الله الجدعان
	نائب المحافظ	معالي أيمن بن محمد السياري
جمهورية السودان	المحافظ	معالي الدكتور جبريل إبراهيم محمد
	نائب المحافظ	معالي برعي الصديق أحمد
الجمهورية العربية السورية	المحافظ	معالي الدكتور رياض عبد الرؤف [4]
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور محمد عصام هزيمة
جمهورية الصومال الفيدرالية	المحافظ	معالي بيحي إيمان عجي
	نائب المحافظ	سعادة عبد الرحمن محمد عبد الله
جمهورية العراق	المحافظ	معالي الدكتور علي محسن إسماعيل العلاق
	نائب المحافظ	سعادة السيدة غفران كاظم نعمة
سلطنة عُمان	المحافظ	معالي سلطان بن سالم الحبسي

	نائب المحافظ	سعادة طاهر بن سالم بن عبد الله العمري
دولة فلسطين	المحافظ	معالي الدكتور فراس ملحم
	نائب المحافظ	معالي محمد مناصرة [5]
دولة قطر	المحافظ	معالي علي بن أحمد الكواري
	نائب المحافظ	سعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني
جمهورية القُمر المتحدة	المحافظ	معالي إبراهيم محمد عبد الرزاق [6]
	نائب المحافظ	سعادة يونس إيمان
دولة الكويت	المحافظ	معالي نوره سليمان سالم الفصام [7]
	نائب المحافظ	معالي باسل الهارون
الجمهورية اللبنانية	المحافظ	معالي الدكتور وسيم منصوري
	نائب المحافظ	سعادة بشير يقظان
دولـــة ليبيـــــا	المحافظ	معالي ناجي عيسى بلقاسم [8]
	نائب المحافظ	سعادة علي أبوصلاح المبروك إمريغه [9]
جمهورية مصر العربية	المحافظ	معالي حسن عبدالله
	نائب المحافظ	معالي أحمد كجوك [10]
المملكة المغربية	المحافظ	معالي نادية فتاح
	نائب المحافظ	معالي عبد اللطيف الجواهري
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	المحافظ	معالي محمد الأمين الذهبي
	نائب المحافظ	سعادة فيلالي محمد فيلالي
الجمهورية اليمنية	المحافظ	معالي سالم صالح بن بريك
	نائب المحافظ	معالي أحمد أحمد غالب

1 اعتباراً من سبتمبر 2024، خلفاً لمعالي الدكتور محمد محمود العسعس
2 اعتباراً من فبراير 2024، خلفاً لسعادة رشيد محمد المعراج
3 اعتباراً من مارس 2024، خلفاً لمعالي الدكتور مروان العباسي
4 اعتباراً من سبتمبر 2024، خلفاً لمعالي الدكتور كنان ياغي
5 اعتباراً من مايو 2024، خلفاً سعادة فريد أحمد غنام
6 اعتباراً من يوليو 2024، خلفاً لمعالي مزي عبد محمد شافع
7 اعتباراً من أغسطس 2024، خلفاً لمعالي الدكتور أنور علي عبدالله المضف، الذي كان خلفاً لمعالي فهد عبدالعزيز الجارالله
8 اعتباراً من أكتوبر 2024، خلفاً لمعالي الصديق عمر الكبير
9 اعتباراً من ديسمبر 2024، خلفاً لمعالي ناجي عيسى بلقاسم
10 اعتباراً من سبتمبر 2024، خلفاً لمعالي الدكتور محمد معيط

مجلس المديرين التنفيذيين

يتكون مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيساً للمجلس، وثمانية مديرين أعضاء غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء، يعيّنون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى المجلس الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة. يوضح الجدول التالي تشكيل مجلس المديرين التنفيذيين (2022-2025)، كما في نهاية ديسمبر 2024:

المديرون التنفيذيون	الدولة/الدول التي يمثلونها	القوة التصويتية (%)
سعادة الدكتور فهد بن محمد التركي	المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين	
سعادة الدكتور رياض بن محمد الخريّف	المملكة العربية السعودية	13.96
سعادة علي بوهراوة	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	12.27
سعادة الدكتور سمير فخري نعمة [1]	جمهورية العراق	12.27
سعادة إخلاص محمد علي السودان) [2]	جمهورية مصر العربية	*19.65
	الجمهورية اليمنية	
	جمهورية السودان	
	جمهورية الصومال الفيدرالية	
	جمهورية جيبوتي	
	جمهورية القمر المتحدة	
سعادة فيصل فهد عبد العزيز المزيـــني (الكويت)	دولة الكويت	15.13
	دولة الإمارات العربية المتحدة	
سعادة عبدالعلي الدباغ (المغرب)	المملكة المغربية	12.87
	دولة ليبيا	
	الجمهورية التونسية	
	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	
سعادة الدكتور قيس بن عيسى اليحيائي (عُمان)	دولة قطر	6.77
	مملكة البحرين	
	سلطنة عُمان	
الدكتور نضال العزام (الأردن)	الجمهورية العربية السورية	7.07
	المملكة الأردنية الهاشمية	
	الجمهورية اللبنانية	
	دولة فلسطين	

* تتأثر القوة التصويتية المبينة أعلاه بسبب الوقف المؤقت لعضوية جمهورية الصومال الفيدرالية.

1 إعتباراً من فبراير 2024، خلفاً لسعادة الدكتور مازن صباح أحمد
2 إعتباراً من يوليو 2024 خلفاً لسعادة سامية قرشي لطيب عمر

الإدارة التنفيذية للصندوق

يعيّن مجلس المحافظين مديراً عاماً للصـندوق لفترة خمس سـنوات قابلة للتجديد. كما يتولى مدير عام الصـندوق رئاسـة مجلس المديرين التنفيذيين. يعتبر مدير عام الصـندوق الرئيس الأعلى لموظفي الصـندوق والمسـؤول عن جميع أعماله، ويقدم تقريراً سنوياً عن أعمال الصندوق إلى مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي العادي. يساعد المدير العام، في إنجاز أعمال الصندوق، المستشار كبير الاقتصاديين وموظفون فنيون ينتظمون في عدة دوائر.

إضـافة إلى الدوائر، يتضـمّن الهيكل التنظيمي مكتباً للتدقيق الداخلي، إضـافة إلى لجنة المراجعة والمخاطر المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين.

ملاحق التقرير

ملحق رقم (1): أنواع القروض والتسهيلات

تتضمن القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق مجموعتين رئيستين. تسهم قروض المجموعة الأولى في معالجة الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، في حين تقدم قروض المجموعة الثانية لدعم إصلاحات في عدد من القطاعات الاقتصادية.

تتمثل القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق لمعالجة الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، في: القرض التلقائي، والقرض العادي، والقرض الممتد، والقرض التعويضي، وتسهيل النفط، وتسهيل السيولة قصير الأجل.

بالنسبة **للقرض التلقائي**، يُقدم للمساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات الدولة العضو وبحجم لا يزيد عن 75 في المائة من اكتتابها في رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل. يبلغ أجل هذا القرض ثلاث سنوات، ولا يشترط للحصول عليه اتفاق الدولة العضو المقترضة مع الصندوق على برنامج تصحيحي لتخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

بالنسبة **للقرض العادي**، فيقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض عندما تزيد حاجتها من الموارد عن 75 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ذلك في حدود 100 في المائة من اكتتاب الدولة العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، حيث يمكن توسيعه، بحد أقصى 175 في المائة، بإضافة حدود القرض التلقائي. يشترط للحصول عليه الاتفاق مع الدولة العضو المقترضة على برنامج تصحيح مالي يمتد سريانه لفترة لا تقل عن سنة. وتستهدف السياسات والإجراءات المضمنة في هذا البرنامج العمل على إعادة التوازن المالي بهدف تخفيض العجز في ميزان المدفوعات. تسدد كل دفعة من القرض العادي خلال فترة خمس سنوات من تاريخ سحبها.

فيما يخص **القرض الممتد**، فيقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض في حالة وجود عجز مزمن في ميزان المدفوعات، ناجم عن خلل هيكلي في اقتصادها. ويُشترط لتقديم القرض، الاتفاق مع الدولة العضو على برنامج تصحيح اقتصادي شامل يغطي فترة زمنية لا تقل عن سنتين. ويقدم القرض الممتد بحدود 175 في المائة من اكتتاب الدولة العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ويمكن توسيعه إلى 250 في المائة، كحد أقصى، بإضافة حدود القرض التلقائي. وتسدد كل دفعة منه خلال سبع سنوات من تاريخ سحبها.

فيما يتعلق **بالقرض التعويضي**، فيُقدم لمساعدة الدولة العضو التي تعاني من موقف طارئ في ميزان المدفوعات، ناتج عن هبوط في عائدات صادراتها من السلع والخدمات و/أو زيادة كبيرة في قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية، نتيجة تردي مستويات الإنتاج المحلي من المحاصيل الزراعية. يبلغ الحد الأقصى لهذا القرض، الذي يقدم بأجل ثلاث سنوات، 100 في المائة من اكتتاب الدولة العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. يُشترط للحصول على القرض التعويضي أن يكون كلاً من الهبوط في الصادرات أو الزيادة في الواردات الزراعية أمراً طارئاً ومؤقتاً. يسدد مبلغ القرض خلال ثلاث سنوات من تاريخ السحب.

فيما يخص **تسهيل النفط**، فقد تم إنشائه بناءً على قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2007، الذي تم اعتماده بناءً على توصية مجلس المديرين التنفيذيين الواردة بقراره رقم (1) لسنة 2007، كآلية إقراض مؤقتة لمدة خمس سنوات من بدئها، لتوفير الدعم للدول الأعضاء المتأثرة بارتفاع أسعار الواردات من المنتجات النفطية والغاز الطبيعي، ومساعدتها على تنفيذ الإصلاحات المناسبة التي تعزز قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية. تضمنت القواعد المنظمة لمنح القروض في إطار تسهيل النفط، أن يُقدم التسهيل للدول المؤهلة بحد أقصى قدره 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ويمكن تقديمه بحد أقصى يبلغ 200 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، شريطة اتفاق الدولة العضو مع الصندوق على تنفيذ برنامج إصلاحي. يسدد القرض في إطار تسهيل النفط خلال فترة أقصاها أربع سنوات من تاريخ السحب.

بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (2) لسنة 2017، بتاريخ 13 مارس 2017، تم الموافقة على توصيات لجنة القروض باعتبار تسهيل النفط منتهي العمل به، والنظر في إمكانية إعادة العمل بالتسهيل مستقبلاً بحسب تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية، بعد موافقة مجلس المحافظين على إعادة العمل به.

فيما يتعلق **بتسهيل السيولة قصير الأجل**، فيمثل آلية إقراض لمساعدة الدول الأعضاء على مواجهة تحديات مؤقتة في السيولة بسبب التطورات في الأسواق المالية العالمية. تُقدم القروض في إطار التسهيل بإجراءات سريعة ودون اشتراط الاتفاق مع الدولة العضو المؤهلة على برنامج إصلاح، ذلك بحد أقصى يبلغ 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بعملات قابلة للتحويل، ويتم سحب مبلغ القرض دفعة واحدة أو على دفعات حسب رغبة الدولة العضو المقترضة، وتسدد كل دفعة منه بعد ستة أشهر من تاريخ سحبها، مع إمكانية تمديد الأجل نفسه لمرتين كحد أقصى.

جدير بالذكر، أن تسهيل السيولة قصير الأجل تم إنشائه بناءً على قرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 2009. كما تم اعتماد القواعد المنظمة للعمل بالتسهيل بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (13) لسنة 2009. بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (2) لعام 2017، وتمت الموافقة على تمديد العمل بالتسهيل لفترة مؤقتة تمتد لثلاث سنوات، والنظر بعدها في تفعيل التسهيل بصفة دائمة أو مد العمل به لفترة مؤقتة أخرى أو إيقاف العمل به.

أما **المجموعة الثانية** التي تتعلق بالقروض والتسهيلات المتاحة لدعم الإصلاحات في عدد من القطاعات الاقتصادية، فتشمل تسهيل التصحيح الهيكلي، وتسهيل الإصلاح التجاري، وتسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

بالنسبة **لتسهيل التصحيح الهيكلي**، بدأ العمل به في عام 1998، حيث تُرَكِّز القروض المقدمة في إطاره على دعم الإصلاحات التي تنفذها الدول الأعضاء المقترضة في القطاع المالي والمصرفي، وفي قطاع مالية الحكومة. يُشترط لتقديم القروض في إطار هذا التسهيل، أن يكون العضو المقترض قد بدأ بمباشرة جهود الإصلاح الهيكلي، وحقق قدراً مناسباً من الاستقرار الاقتصادي الكلي. يُمنح التسهيل بعد الاتفاق على برنامج إصلاح هيكلي يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه.

بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (2009/4) تم الفصل بين شقي التسهيل (القطاع المالي والمصرفي، وقطاع مالية الحكومة) ليبلغ الحد الأقصى للاقتراض بإطار كل شق 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، وتسدد كل دفعة من القرض على مدى أربع سنوات من تاريخ سحبها.

بخصوص **تسهيل الإصلاح التجاري**، الذي أقره مجلس محافظي الصندوق في عام 2007، من أجل توفير الدعم للدول الأعضاء لمواجهة الأعباء التي قد تترتب على سياسات وإجراءات الإصلاح التجاري، ودعم الإصلاحات الضرورية لرفع قدرتها على الاستفادة من القروض التي تقدمها الأسواق المالية الدولية، بهدف تعزيز النمو وخلق فرص العمل المنتج.

يُقدم التسهيل بحد أقصى قدره 175 في المائة من اكتتاب الدولة العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، بعد الاتفاق معها على برنامج إصلاح هيكلي مناسب، يتولى الصندوق متابعة تنفيذه. تسدد كل دفعة من القرض على مدى أربعة سنوات من تاريخ سحبها.

أما بالنسبة **لتسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، فقد استحدثه الصندوق في عام 2016، لدعم الإصلاحات في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأهمية الدور الذي تلعبه الشركات العاملة بهذا القطاع في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل. تقدم القروض في إطار هذا التسهيل بحدود 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، وتسدد كل دفعة من القرض على مدى أربع سنوات من تاريخ سحبها.

ملحق رقم (2): جداول القروض

جدول (1 - أ) : تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنويا (1978 - 2024)

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	تسهيل دعم البيئة الموائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	إجمالي السنة
1978	1	مصر	4,688								
	2	السودان	1,875								
			6,563	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**6,563**
1979	3	موريتانيا	750								
	4	المغرب	1,875								
	5	سوريا	750								
	6	السودان	1,875								
	7	السودان			11,250						
			5,250	**0**	**11,250**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**16,500**
1980	8	موريتانيا	750								
	9	موريتانيا		4,500							
	10	الصومال	1,500								
	11	السودان				5,000					
			2,250	**4,500**	**0**	**5,000**	**0**	**0**	**0**	**0**	**11,750**
1981	12	اليمن	2,940								
	13	المغرب	1,875								
	14	المغرب			31,850						
	15	المغرب	3,600								
	16	اليمن		8,820							
	17	المغرب				9,800					
	18	الصومال	1,440								
	19	الصومال			12,740						
	20	السودان	1,875								
	21	اليمن	3,675								
			15,405	**8,820**	**44,590**	**9,800**	**0**	**0**	**0**	**0**	**78,615**
1982	22	السودان			5,000						
	23	السودان	3,600								
	24	موريتانيا	2,190								
	25	المغرب	1,875								
	26	سوريا	2,940								
	27	موريتانيا			8,240						
	28	اليمن	3,675								
	29	اليمن				3,920					
			14,280	**0**	**13,240**	**3,920**	**0**	**0**	**0**	**0**	**31,440**
1983	30	العراق	27,930								
	31	السودان				4,800					
	32	السودان	1,875								
	33	اليمن					3,920				
	34	موريتانيا	750								
	35	العراق				27,000					
	36	سوريا					3,000				
	37	الأردن	3,990								
	38	الأردن					1,960				
	39	اليمن		5,700							
			34,545	**5,700**	**0**	**31,800**	**8,880**	**0**	**0**	**0**	**80,925**
1984	40	الصومال	1,500								
	41	اليمن					4,900				
	42	السودان			4,335						
	43	المغرب	1,875								
	44	اليمن	3,690								
			7,065	**0**	**4,335**	**0**	**4,900**	**0**	**0**	**0**	**16,300**
1985	45	اليمن	3,975								
	46	المغرب	3,600								
	47	المغرب	3,750								
	48	اليمن				5,100					
	49	الأردن	1,050								
	50	الأردن				2,660					
	51	الأردن					700				
	52	موريتانيا	2,190								
	53	العراق	27,930								
			42,495	**0**	**0**	**7,760**	**700**	**0**	**0**	**0**	**50,955**

جدول (1 - ب) :: تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنويا (1978 - 2024) - تابع

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	إجمالي السنة
1986	54	اليمن	3,675								
	55	المغرب	1,875								
	56	سوريا	2,940								
	57	سوريا	2,400								
	58	المغرب		6,250							
	59	المغرب					2,500				
	60	موريتانيا			3,250						
	61	موريتانيا	1,500								
	62	تونس	3,675								
	63	الأردن	3,990								
	64	تونس	1,500								
			21,555	**6,250**	**3,250**	**0**	**2,500**	**0**	**0**	**0**	**33,555**
1987	65	تونس					3,450				
	66	اليمن		2,500							
	67	العراق					18,620				
			0	**2,500**	**0**	**0**	**22,070**	**0**	**0**	**0**	**24,570**
1988	68	المغرب	1,875								
	69	اليمن	3,690								
	70	الأردن					1,960				
	71	المغرب	7,350								
	72	الجزائر					18,620				
	73	موريتانيا				2,460					
	74	اليمن		6,150							
	75	مصر	4,687								
	76	اليمن	3,975								
	77	موريتانيا	2,190								
	78	اليمن					5,100				
	79	سوريا		8,200							
	80	الجزائر	27,930								
	81	العراق	27,930								
			79,627	**14,350**	**0**	**2,460**	**25,680**	**0**	**0**	**0**	**122,117**
1989	82	العراق	3,300								
	83	الأردن		5,320							
	84	مصر	5,250								
	85	المغرب			17,150						
	86	الجزائر		41,640							
			8,550	**46,960**	**17,150**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**72,660**
1990	87	موريتانيا			9,050						
	88	مصر				6,625					
			0	**0**	**9,050**	**6,625**	**0**	**0**	**0**	**0**	**15,675**
1991											
1992	89	المغرب			14,800						
	90	تونس	3,675								
			3,675	**0**	**14,800**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**18,475**
1993	91	موريتانيا			3,250						
			0	**0**	**3,250**	**0**	**0**		**0**	**0**	**3,250**
1994	92	اليمن	11,340								
	93	موريتانيا				2,460					
	94	الأردن			7,980						
	95	الجزائر			29,150						
			11,340	**0**	**37,130**	**2,460**	**0**	**0**	**0**	**0**	**50,930**
1995	96	اليمن		15,120							
	97	تونس	5,175								
	98	الأردن			5,320						
			5,175	**15,120**	**5,320**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**25,615**
1996	99	الجزائر			31,230						
	100	موريتانيا			4,955						
			0	**0**	**36,185**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**36,185**

جدول (1 - ج) :: تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنويا (1978 - 2024) - تابع

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	إجمالي السنة
1997	101	الأردن				2,660					
	102	جيبوتي		367							
	103	اليمن			19,656						
			0	**367**	**19,656**	**2,660**	**0**	**0**	**0**	**0**	**22,683**
1998	104	الأردن							3,910		
	105	اليمن							9,057		
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**12,967**	**0**	**12,967**
1999	106	الجزائر							30,605		
	107	تونس	5,175								
	108	المغرب							10,878		
	109	تونس							5,072		
	110	لبنان	3,675								
			8,850	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**46,555**	**0**	**55,405**
2000	111	جيبوتي			245						
	112	لبنان							3,601		
	113	موريتانيا			4,000						
	114	المغرب				7,400					
	115	مصر							23,153		
			0	**0**	**4,245**	**7,400**	**0**	**0**	**26,754**	**0**	**38,399**
2001	116	الأردن							5,214		
	117	المغرب							14,504		
	118	مصر				15,750					
	119	مصر	23,625								
	120	تونس				3,450					
	121	تونس							6,762		
			23,625	**0**	**0**	**19,200**	**0**	**0**	**26,480**	**0**	**69,305**
2002	122	مصر							30,870		
	123	جيبوتي							420		
	124	لبنان	3,675								
			3,675	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**31,290**	**0**	**34,965**
2003	125	المغرب							11,100		
	126	جيبوتي			368						
	127	مصر			55,125						
			0	**0**	**55,493**	**0**	**0**	**0**	**11,100**	**0**	**66,593**
2004	128	القمر المتحدة	184								
	129	تونس							5,175		
	130	السودان			9,800						
	131	مصر							23,625		
			184	**0**	**9,800**	**0**	**0**	**0**	**28,800**	**0**	**38,784**
2005	132	موريتانيا			8,600						
	133	السودان							9,800		
	134	لبنان							6,825		
			0	**0**	**8,600**	**0**	**0**	**0**	**16,625**	**0**	**25,225**
2006	135	جيبوتي							350		
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**350**	**0**	**350**
2007	136	سوريا							2,000		
	137	لبنان							9,100		
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**11,100**	**0**	**11,100**
2008	138	القمر المتحدة		184							
	139	جيبوتي						614			
	140	سوريا							9,600		
	141	لبنان						18,200			
			0	**184**	**0**	**0**	**0**	**18,814**	**9,600**	**0**	**28,598**
2009	142	الأردن	7,365								
	143	الأردن							12,275		
	144	المغرب							47,863		
	145	موريتانيا							9,120		
	146	المغرب				21,880					
			7,365	**0**	**0**	**21,880**	**0**	**0**	**69,258**	**0**	**98,503**

جدول (1 - د) : تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنويا (1978 - 2024) - تابع

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	إجمالي السنة
2010	147	الأردن				9,820					
	148	الأردن							17,185		
	149	المغرب							47,863		
	150	اليمن			43,000						
			0	**0**	**43,000**	**9,820**	**0**	**0**	**65,048**	**0**	**117,868**
2011	151	المغرب						13,675			
	152	مصر	43,725								
	153	مصر							58,300		
			43,725	**0**	**0**	**0**	**0**	**13,675**	**58,300**	**0**	**115,700**
2012	154	الأردن	7,365								
	155	اليمن		21,000							
	156	اليمن				24,000					
	157	تونس							15,935		
	158	تونس				12,750					
	159	تونس	9,562								
	160	المغرب				27,350					
			16,927	**21,000**	**0**	**64,100**	**0**	**0**	**15,935**	**0**	**117,962**
2013	161	السودان							9,800		
	162	اليمن		21,000							
	163	الأردن				12,790					
	164	الأردن			12,790						
	165	القمر المتحدة			787						
	166	تونس							12,000		
	167	تونس							20,000		
	168	المغرب							60,000		
			0	**21,000**	**13,577**	**12,790**	**0**	**0**	**101,800**	**0**	**149,167**
2014	169	موريتانيا			20,000						
	170	اليمن			36,510						
			0	**0**	**56,510**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**56,510**
2015	171	الأردن							13,285		
	172	مصر							78,880		
	173	مصر	59,160								
	174	السودان			39,900						
			59,160	**0**	**39,900**	**0**	**0**	**0**	**92,165**	**0**	**191,225**
2016	175	الأردن	9,964								
	176	موريتانيا				12,340					
	177	مصر				81,820					
			9,964	**0**	**0**	**94,160**	**0**	**0**	**0**	**0**	**104,124**
2017	178	الأردن				13,400					
	179	المغرب							69,500		
			0	**0**	**0**	**13,400**	**0**	**0**	**69,500**	**0**	**82,900**
2018	180	تونس				18,532					
	181	تونس								18,532	
	182	السودان								22,800	
	183	مصر								87,700	
	184	المغرب				41,125					
			0	**0**	**0**	**59,657**	**0**	**0**	**0**	**129,032**	**188,689**
2019	185	الأردن							23,000		
	186	السودان		27,400							
	187	السودان				27,400					
			0	**27,400**	**0**	**27,400**	**0**	**0**	**23,000**	**0**	**77,800**
2020	188	مصر							153,475		
	189	الأردن	10,000								
	190	المغرب	30,844								
	191	المغرب							51,406		
	192	تونس	14,381								
	193	تونس							23,968		
			55,225	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**228,849**	**0**	**284,074**
2021	194	تونس				19,175					
	195	الأردن				14,770					
	196	الأردن								13,290	
			0	**0**	**0**	**33,945**	**0**	**0**	**0**	**13,290**	**47,235**
2022	197	المغرب								12,748	
	198	مصر				87,700					
	199	تونس		19,175							
			0	**19,175**	**0**	**87,700**	**0**	**0**	**0**	**12,748**	**119,623**
2023	200	المغرب				41,125					
	201	المغرب							69,501		
	202	الأردن		12,790							
	203	مصر							153,475		
			0	**12,790**	**0**	**41,125**	**0**	**0**	**222,976**	**0**	**276,891**
2024	204	المغرب	28,186								
			28,186	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**28,186**
المجمـــــوع			**514,661**	**206,116**	**450,331**	**565,062**	**64,730**	**32,489**	**1,168,452**	**155,070**	**3,156,911**

جدول (2) : تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء حسب نوع القرض (1978 - 2024)

الدول المستفيدة من **القروض التلقائية**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	7	43.724
الجمهورية التونسية	7	43.143
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	27.930
جمهورية السودان	5	11.100
الجمهورية العربية السورية	4	9.030
جمهورية الصومال	3	4.440
جمهورية العراق	4	87.090
الجمهورية اللبنانية	2	7.350
جمهورية مصر العربية	6	141.135
المملكة المغربية	12	88.580
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	7	10.320
الجمهورية اليمنية	9	40.635
جمهورية القمر المتحدة	1	0.184
	68	**514.661**

الدول المستفيدة من **القروض الممتدة**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	3	26.090
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	2	60.380
جمهورية السودان	5	70.285
جمهورية الصومال	1	12.740
جمهورية مصر العربية	1	55.125
المملكة المغربية	3	63.800
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	8	61.345
الجمهورية اليمنية	3	99.166
جمهورية جيبوتي	2	0.613
جمهورية القمر المتحدة	1	0.787
	29	**450.331**

الدول المستفيدة من **القروض العادية**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	2	18.110
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	41.640
الجمهورية العربية السورية	1	8.200
المملكة المغربية	1	6.250
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	1	4.500
الجمهورية اليمنية	7	80.290
جمهورية جيبوتي	1	0.367
جمهورية القمر المتحدة	1	0.184
جمهورية السودان	1	27.400
الجمهورية التونسية	1	19.175
	17	**206.116**

الدول المستفيدة من **التسهيل التجاري**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	3	4.620
الجمهورية التونسية	1	3.450
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	18.620
الجمهورية العربية السورية	1	3.000
جمهورية العراق	1	18.620
المملكة المغربية	1	2.500
الجمهورية اليمنية	3	13.920
	11	**64.730**

الدول المستفيدة من **القروض التعويضية**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	6	56.100
الجمهورية التونسية	4	53.907
جمهورية السودان	3	37.200
جمهورية العراق	1	27.000
جمهورية مصر العربية	4	191.895
المملكة المغربية	6	148.680
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	3	17.260
الجمهورية اليمنية	3	33.020
	30	**565.062**

الدول المستفيدة من **تسهيل التصحيح الهيكلي**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	6	74.869
الجمهورية التونسية	7	88.912
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	30.605
جمهورية السودان	2	19.600
الجمهورية اللبنانية	3	19.526
جمهورية مصر العربية	7	521.778
المملكة المغربية	9	382.615
الجمهورية اليمنية	1	9.057
جمهورية جيبوتي	2	0.770
الجمهورية العربية السورية	2	11.600
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	1	9.120
	41	**1,168.452**

الدول المستفيدة من **قرض تسهيل النفط**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
جمهورية جيبوتي	1	0.614
الجمهورية اللبنانية	1	18.200
المملكة المغربية	1	13.675
	3	**32.489**

الدول المستفيدة من **قرض تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
جمهورية السودان	1	22.800
جمهورية مصر العربية	1	87.700
الجمهورية التونسية	1	18.532
المملكة الأردنية الهاشمية	1	13.290
المملكة المغربية	1	12.748
	5	**155.070**

جدول (3) : أرصدة التزامات القروض القائمة سنوياً (1978- 2024)

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	قيمة القروض المقدمة خلال العام	أرصدة التزامات القروض*	أرصدة سحوبات القروض**
1978	6,563	6,563	6,563
1979	16,500	23,063	18,062
1980	11,750	48,687	42,187
1981	78,615	102,834	68,674
1982	31,440	129,733	111,700
1983	80,925	198,587	193,037
1984	16,300	189,388	183,423
1985	50,955	187,724	181,759
1986	33,555	195,558	183,843
1987	24,570	167,666	157,451
1988	122,117	226,484	213,717
1989	72,660	283,740	242,041
1990	15,675	244,329	233,379
1991	-	213,441	198,641
1992	18,475	189,467	179,467
1993	3,250	162,451	151,131
1994	50,930	203,450	167,985
1995	25,615	211,728	177,562
1996	36,185	218,253	186,905
1997	22,683	231,295	206,697
1998	12,967	227,413	199,314
1999	55,405	263,858	229,129
2000	38,399	276,416	250,459
2001	69,305	300,630	278,997
2002	34,965	278,180	275,970
2003	66,593	316,658	281,121
2004	38,784	280,182	252,695
2005	25,225	275,201	253,376
2006	350	262,611	231,511
2007	11,100	247,693	226,218
2008	28,598	283,693	251,111
2009	98,503	352,671	318,273
2010	117,868	418,105	356,614
2011	115,700	466,769	416,119
2012	117,962	509,723	440,605
2013	149,167	541,148	466,096
2014	56,510	474,284	402,047
2015	191,225	528,846	451,978
2016	104,124	570,911	542,869
2017	82,900	542,813	486,578
2018	188,689	574,279	502,558
2019	77,800	504,396	465,981
2020	284,074	683,872	569,692
2021	47,235	620,596	596,436
2022	119,623	612,288	578,540
2023	276,891	735,341	612,200
2024	28,186	582,799	582,799

* أرصدة التزامات القروض القائمة والمتمثلة بأرصدة سحوبات القروض مضافاً إليها الأرصدة غير المسحوبة من القروض القائمة.

** أرصدة السحوبات من القروض القائمة مطروحاً منها الأقساط المسدّدة.

ملحق رقم (3) رأس المال

رأس المال كما في 31 ديسمبر 2024

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	مقدار المساهمة برأس المال المكتتب به	رأس المال المدفوع			
		المدفوع بالعملة الوطنية	المدفوع بالعملات القابلة للتحويل	المدفوع بالتحويل من الإحتياطي العام **	إجمالي المدفوع
1- المملكة الاردنية الهاشمية	14,850	80	7,795	6,975	14,850
2- دولة الامارات العربية المتحدة	52,950	300	27,725	24,925	52,950
3- مملكة البحرين	13,800	80	7,220	6,500	13,800
4- الجمهورية التونسية	19,275	100	10,113	9,063	19,275
5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	116,850	760	61,115	54,975	116,850
6- المملكة العربية السعودية	133,425	760	69,878	62,788	133,425
7- جمهورية السودان	27,600	200	14,400	13,000	27,600
8- الجمهورية العربية السورية	19,875	80	7,120	9,363	16,563
9- جمهورية الصومال الفيدرالية	11,025	80	3,920	5,188	9,188
10- جمهورية العراق	116,850	760	61,115	54,975	116,850
11- سلطنة عمان	13,800	80	7,220	6,500	13,800
12- دولة قطر	27,600	200	14,400	13,000	27,600
13- دولة الكويت	88,200	500	46,200	41,500	88,200
14- الجمهورية اللبنانية	13,800	100	7,200	6,500	13,800
15- دولة ليبيا	37,035	186	19,427	17,423	37,035
16- جمهورية مصر العربية	88,200	500	46,200	41,500	88,200
17- المملكة المغربية	41,325	200	21,688	19,438	41,325
18- الجمهورية الاسلامية الموريتانية	13,800	80	7,220	6,500	13,800
19- الجمهورية اليمنية	42,450	280	16,535	19,975	36,790
20- دولة فلسطين*	5,940	-	-	-	-
21- جمهورية جيبوتي	675	5	245	313	563
22- جمهورية القمر المتحدة	675	5	245	313	563
المجموع	**900,000**	**5,336**	**456,979**	**420,710**	**883,025**

* تم تأجيل المطالبة بتسديد مساهمة فلسطين بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

**التحويل من الاحتياطي العام إلى رأس المال تمّ على مرحلتين:

الأولى: بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2005، تمّ رسملة جزءٍ من الاحتياطي العام للاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال الذي كان مصرّحاً به آنذاك والبالغ 271.7 مليون دينار عربي حسابي.

الثانية: بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2013 تم زيادة رأس المال المصرح به بقيمة 600 مليون دينار عربي حسابي، والاكتتاب بنصف الزيادة وبقيمة 300 مليون دينار عربي حسابي بنفس نسب الحصص المكتتب بها، وتم تسديد نصف الاكتتاب من خلال رسملة الاحتياطيات والنصف المتبقي والبالغ 149.01 مليون دينار عربي حسابي يتم تسديده نقداً من قبل الدول الأعضاء وعلى خمسة أقساط سنوية متساوية بدءاً من أبريل 2014.

ملحق رقم (4): الأنشطة البحثية والإصدارات
التي تم إنجازها خلال عام 2024، والموضوعات التي تناولتها

أ. الدراسات والبحوث الاقتصادية:

1. دراسة بعنوان **"أثر تشديد السياسات النقدية في الدول المتقدمة على القطاع الخارجي للدول العربية"**، تناولت تقييم أثر التشديد النقدي الأخير في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وتناولت أثر رفع أسعار الفائدة في الدول المتقدمة على الأوضاع النقدية والنشاط الاقتصادي في الاقتصادات العربية.

2. دراسة بعنوان **"الدين العام والنمو الاقتصادي في الدول العربية: فوائد هيكلية أم قصيرة الأجل؟"**، تناولت تأثيرات ارتفاع المديونية العامة على النمو الاقتصادي في المنطقة العربية، وعلاقة ذلك بمستوى الدخل الخاص بكل دولة. قسمت الدراسة الدول العربية على مجموعات ذات الدخل المتوسط والمرتفع. تناولت الدراسة أيضاً العلاقة بين تطورات مستوى الدين العام والنمو الاقتصادي على المديين الطويل والقصير.

3. دراسة حول: **"المحتوى التقني لصادرات المنتجات ذات التقنيات العالية"**، تناولت ديناميكيات الصناعات التصديرية عالية التقنية والمهارات المتوفرة في المنطقة العربية، وسلطت الضوء على الدور الأساسي الذي تلعبه هذه الصناعات في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والتنويع الاقتصادي. تضمنت الدراسة مجموعة من التوصيات حول سبل تعزيز مردود البحث العلمي، والآثار الإيجابية المترتبة على زيادة الإنفاق على والتطوير وتقديم دعم أكبر للصناعات عالية التقنية لتعزيز المرونة الاقتصادية وخلق فرص عمل أكثر كفائة

4. دراسة حول: **"التركيب والتفكيك بالصناعة المالية الإسلامية"**، تناولت التعريف بماهية التركيب والتفكيك في الصناعة المالية باعتباره إحدى مناهج الابتكار والهندسة المالية، ودراسة كيفية مواءمته مع مبادئ الشريعة الإسلامية، فضلاً عن تقييم المساهمة المتوقعة لوضع ضوابط لعملية التفكيك والتركيب في تسريع وتيرة الابتكار بالصناعة المالية الإسلامية.

5. دراسة حول **"اتفاقيات مقايضة العملات الثنائية"**، تناولت اتفاقيات مقايضة العملات الثنائية ودوافعها، وفوائدها، وقدمت منهجية مقترحة لتقييم مدى جدوى إنشاء هذا النوع من الاتفاقيات على مستوى المنطقة العربية.

6. دراسة حول **"التغير المناخي والنمو الاقتصادي في العالم العربي"**، تناولت تأثير التغيرات المناخية على النمو الاقتصادي في عدد من الدول العربية شملت إثني عشر دولة.

7. ورقة عمل حول **"تحديات عملية التقييم المتبادل في الدول العربية – الجولة الثانية"**، هدفت إلى التعرف على أبرز التحديات والعقبات المتعلقة بالجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل المتعلقة بأطر العمل والسياسات الرامية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتقدم عدد من التوصيات للتخفيف من هذه التحديات.

ب. : التقارير والدوريات

1. **العدد السابع من "التقرير السنوي حول الاستقرار المالي في الدول العربية"**، الذي تناولت فصوله، مخاطر الائتمان العائلي أو مخاطر مديونية الأفراد لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، والتطورات الخاصة بالتقنيات المالية الحديثة والعملات المشفرة والرقمية وأثرها على الاستقرار المالي في الدول العربية، ومنهجيات وأغراض مؤشرات الاستقرار المالي.
2. **العدد الرابع والأربعون من التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2024**، الذي تضمن فصول تتعلق بمتابعة التطورات الاقتصادية في الدول العربية، ودور التقنيات الرقمية في تحقيق النمو الصناعي بالدول العربية.

3. **العدد العشرون من تقرير آفاق الاقتصاد العربي"**، تضمن توقعات الأداء الاقتصادي للدول العربية على عدة أصعدة تتمثل في: البيئة الاقتصادية الدولية، والنمو الاقتصادي، واتجاهات الأسعار المحلية، والأوضاع النقدية، وقطاع المالية العامة، والقطاع الخارجي وميزان المدفوعات.

4. **التقرير السنوي لأداء أسواق الأوراق المالية بالدول العربية**، الذي قدم تحليلاً شاملاً للأسواق المالية العربية، أخذاً في الاعتبار الأداء الاقتصادي العالمي وبالمنطقة العربية. يستعرض التقرير مؤشرات أداء أسواق المال العربية (مفردة ومجتمعة) على مستوى القيمة السوقية، وأحجام التداول، والسيولة، والاستثمار الأجنبي وغيرها، فضلاً عن توضيح أهم التطورات التنظيمية والرقابية والتشريعية الرئيسية ذات الصلة بالأسواق المالية العربية. كذلك، يقدم التقرير توصيات لصانعي السياسات والمستثمرين ومنظمي السوق.

5. **الإصدار الثالث من "دليل مصطلحات التقنيات المالية الحديثة"**، والذي احتوى على نحو 2,456 مصطلح، بزيادة في عدد مصطلحات بلغ 1,329 مصطلح بالمقارنة بالإصدار السابق في سبتمبر 2021، الأمر الذي يعكس النمو والتطور الكبير في مواضيع التحول الرقمي والخدمات المالية الرقمية.

ج. الأدلة الإرشادية

1- **إصدار الدليل الإرشادي حول " المبادئ الأساسية لتنظيم وتنفيذ عمليات الصيرفة المفتوحة والتمويل المفتوح"**، الذي يقدم إرشادات شاملة للسلطات الاشرافية والمصارف المركزية لمساعدتهم في الاعداد والتنفيذ في تطبيق خدمات التمويل المفتوح.

2- **إصدار مبادئ إرشادية حول "الإشراف على تبني الحوسبة السحابية في المؤسسات المالية لتعزيز الأمان والامتثال والابتكار".** توضّح آليات الإشراف على تبني الحوسبة السحابية في المؤسسات المالية وطرق تعزيز الأمان والامتثال والابتكار.

د. النشرات.

1) **"النشرة الفصلية عن أداء أسواق المال العربية" (أربع أعداد)**، التي تتناول أبرز التطورات الاقتصادية ذات العلاقة بنشاط أسواق المال العربية، إضافة إلى التغيرات في الأطر التشريعية والمؤسسية المنظمة لها، بهدف تعريف المستثمرين بالتطورات الحاصلة في هذه الأسواق وأدائها، وتطور تعاملات المستثمرين الأجانب في هذه الأسواق.

2) **"النشرة الشهرية لأسواق المال العربية" (12 عددا)**، التي تهدف إلى تتبع إجمالي حركة التداولات الشهرية في أسواق المال العربية.

و. **سلسلة الكتيبات التعريفية**، التي تستهدف زيادة الوعي الاقتصادي والمالي لدى النشء العربي، وتمكينه من فهم أساسيات القضايا الاقتصادية ذات الأولوية بالنسبة للدول العربية. بهذا الصدد، أصدر الصندوق خلال عام 2024 كتيبين تعريفيين حول: "فجوة الإنتاج - بوصلة القرار الاقتصادي"، و"الطاقة المتجددة".

ملحق رقم (5): الموضوعات التي تناولتها الدورات التدريبية وورش العمل التي تم إنجازها خلال عام 2024، ومواعيد انعقادها.

مسلسل	موضوع الدورة التدريبية	تاريخ الانعقاد
1	"التوازنات العامة الإقتصادية والمالية"	(08 - 11) يناير 2024
2	"إحصاءات سوق العمل"	(08 - 11) يناير 2024
3	"الإصلاحات في القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية"	(15 - 18) يناير 2024
4	"الاقتصاد القياسي"	(15 - 18) يناير 2024
5	"مؤشرات القطاع العقاري: أسعار العقارات السكنية"	(15 - 18) يناير 2024
6	"الإحصاءات النقدية والمالية - تمهيدية" بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط	(22 يناير - 02 فبراير) 2024
7	"التمويل الإسلامي"	(22 - 25) يناير 2024
8	"سياسة المالية العامة والاستقرار والنمو"	(29 يناير - 01 فبراير) 2024
9	"التطبيقات الاقتصادية لبرمجة بايثون"	(05 - 08) فبراير 2024
10	"تنفيذ السياسة النقدية مع التركيز على تخضير النظام المالي" بالتعاون البنك المركزي الألماني	(05 - 09) فبراير 2024
11	"التحليل الاقتصادي للمؤشرات الاقتصادية الرئيسة"	(05 - 08) فبراير 2024
12	"الأزمات المالية وأسبابها: دراسة حالات"	(12 - 15) فبراير 2024
13	"التعامل مع خيارات معضلة السياسة الاقتصادية: السياسة النقدية، تدفقات رؤوس الأموال، ترتيبات أسعار الصرف"	(19 - 22) فبراير 2024
14	"الإصلاحات في قطاع المالية العامة في الدول العربية"	(19 - 22) فبراير 2024
15	"الترتيبات الرقابية على البنوك الرقمية" بالتعاون مع بنك التسويات الدولية	(21 - 22) فبراير 2024
16	"الهندسة المالية وتسعير المشتقات باستخدام برمجية (R)"	(26 - 29) فبراير 2024
17	"تحليل البيانات الأولية باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) - مستوى متقدم"	(04 - 07) مارس 2024
18	"معالجة البيانات المفقودة باستخدام برمجية (R)"	(04 - 07) مارس 2024
19	"المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الاسلامية" بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية	(04 - 07) مارس 2024
20	"تطبيقات التصنيفات الائتمانية السيادية بالدول العربية"	(22 - 25) أبريل 2024
21	"التأمين التكافلي"	(22 - 25) أبريل 2024
22	"إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية" بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط	(22 أبريل - 03 مايو) 2024
23	"إحصاءات مالية الحكومة: الإعداد، معايير النشر والتحليل الاقتصادي" بالتعاون مع وزارة المالية السعودية وصندوق النقد الدولي	(28 أبريل - 09 مايو) 2024
24	"بناء واستخدام المؤشرات المركبة كأداة لصنع السياسات"	(29 أبريل - 02 مايو) 2024
25	"استخدام نماذج المدخلات والمخرجات في تحليل السياسات القطاعية والتنبؤ"	(06 - 09) مايو 2024
26	"هياكل الصكوك واستخداماتها في التمويل"	(06 - 09) مايو 2024
27	"إدارة المخاطر المؤسسية"	(07 - 08) مايو 2024
28	"الاستخدامات الإقتصادية لبرنامج EViews: دورة تمهيدية"	(13 - 16) مايو 2024
29	"إطار الاقتصاد الكلي"	(13 - 16) مايو 2024
30	"تحليل القوائم المالية للبنوك الإسلامية" - الجزء الأول	(20 - 23) مايو 2024
31	"تشخيص الاقتصاد الكلي" بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط	(27 مايو - 07 يونيو) 2024

32	"الاقتصاد القياسي المتقدم"	(27 - 30) مايو 2024
33	"كيفية إنشاء محافظ الاستثمار الأخضر والمستدام"	(03 - 06) يونيو 2024
34	"سياسة وأطر المالية العامة" بالتعاون مع وزارة المالية بالمغرب	(03 - 07) يونيو 2024
35	"الاستخدامات الاقتصادية لبرنامج EViews: تحليل السلاسل الزمنية"	(10 - 13) يونيو 2024
36	"إدارة الأزمات الاقتصادية"	(10 - 13) يونيو 2024
37	"التوعية بالامتثال للجرائم المالية"	(11 - 12) يونيو 2024
38	"الاقتصاد وتحديات تغيرات البيئة والمناخ"	(02 - 05) سبتمبر 2024
39	"تحليل البيانات متعدد الأبعاد"	(02 - 05) سبتمبر 2024
40	"السياسات الرامية إلى الاستقرار الاقتصادي والمالي"	(02 - 05) سبتمبر 2024
41	"أساسيات التوقع الآني باستخدام برمجية (R)"	(09 - 12) سبتمبر 2024
42	"الرقابة والامتثال: إجراءات (اعرف عميلك)، وتقييم العملاء من خلال العناية الواجبة المتقدمة"	(10 - 11) سبتمبر 2024
43	"تطوير أسواق المال العربية"	(16 - 19) سبتمبر 2024
44	"الأساليب المتقدمة في إجراءات الحرص والعناية الواجبة في العمليات الاستثمارية"	(16 - 19) سبتمبر 2024
45	"التفاعل بين السياسات المالية والنقدية"	(16 - 19) سبتمبر 2024
46	"الاستقرار المالي وأدوات السياسة الاحترازية الكلية"	(16 - 19) سبتمبر 2024
47	"إدارة الاستثمارات العامة"	(23 - 26) سبتمبر 2024
48	"النمذجة الاقتصادية الكلية"	(23 - 26) سبتمبر 2024
49	"التفاعلات بين السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية"	(30 سبتمبر - 03 أكتوبر) 2024
50	"حوكمة الشركات"	(30 سبتمبر - 03 أكتوبر) 2024
51	"السلع والخدمات الحكومية وتأثيرها الاقتصادي والاجتماعي"	(30 سبتمبر - 03 أكتوبر) 2024
52	"تحليل أداء التجارة الخارجية للسلع والخدمات"	(07 - 10) أكتوبر 2024
53	"عمليات التنويع والتحول الاقتصادي والسياسات المصاحبة"	(07 - 10) أكتوبر 2024
54	"الحواجز الفنية أمام التجارة" بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية	(08 - 10) أكتوبر 2024
55	"تحليل القوائم المالية للبنوك الإسلامية" - الجزء الثاني	(14 - 17) أكتوبر 2024
56	"أطر إدارة الأزمات المصرفية"	(21 - 23) أكتوبر 2024
57	"مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية"	(21 - 24) أكتوبر 2024
58	"سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي" بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط	(21 أكتوبر - 01 نوفمبر) 2024
59	"حوكمة المالية العامة"	(28 - 31) أكتوبر 2024
60	"إدارة الدين العام ومتطلبات تنمية أسواق الدين المستدام المحلية" بالتعاون مع البنك الدولي	(28 - 31) أكتوبر 2024
61	"قياس التجارة الرقمية" بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية	(04 - 07) نوفمبر 2024
62	"مؤشر أسعار المستهلك - دورة متقدمة" بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط	(04 - 15) نوفمبر 2024
63	"إعداد إحصاءات البيئة وتغيرات المناخ ذات الصلة بالاقتصاد الكلي" بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط	(11 - 22) نوفمبر 2024
64	"استهداف التضخم"	(11 - 14) نوفمبر 2024
65	"الاندماج المالي وأثره على الشمول والاستقرار الماليين"	(18 - 21) نوفمبر 2024
66	"تحليل ميزان المدفوعات وسياسة سعر الصرف"	(18 - 21) نوفمبر 2024
67	"التنبؤ بالإيرادات العامة"	(25 - 28) نوفمبر 2024
68	"معالجة البيانات المفقودة باستخدام برمجية (R)"	(25 - 28) نوفمبر 2024
69	"إحصاءات الدين الخارجي - المستوى المتوسط" بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط	(09 - 18) ديسمبر 2024
70	"الاستخدامات الاقتصادية لبرنامج EViews: تحليل البيانات الزمنية المقطعية"	(09 - 12) ديسمبر 2024

71	"التخطيط الاستراتيجي"	(09 - 12) ديسمبر 2024
72	"تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة في القطاع المالي باستخدام بايثون - مستوى مبتدئ"	(09 - 12) ديسمبر 2024
73	"الأمن السيبراني والتهديدات الناشئة"	(10 - 11) ديسمبر 2024
74	"سياسات التنافسية العالمية في الدول العربية"	(16 - 19) ديسمبر 2024
75	"أساسيات التنبؤ الاقتصادى باستخدام برمجية (R)"	(16 - 19) ديسمبر 2024

ملحق رقم (6): أعداد المشاركين من الدول العربية في الدورات التدريبية وورش العمل التي يقدمها صندوق النقد العربي، خلال الفترة (1 / 1 / 1988 – 31 / 12 / 2024)

أعداد المشاركين من الدول العربية في الدورات التدريبية وورش العمل التي يقدمها صندوق النقد العربي
خلال الفترة (1988 - 2024)

	عدد المشاركين في الدورات وورش العمل التي يقدمها الفنيين بالصندوق	عدد المشاركين في الدورات وورش العمل المشتركة مع المؤسسات الدولية والإقليمية *	إجمالي العدد التراكمي للمشاركين
الدولة / عدد الأنشطة	468	329	797
المملكة الأردنية الهاشمية	744	611	1355
دولة الإمارات العربية المتحدة	762	457	1219
مملكة البحرين	533	352	885
الجمهورية التونسية	542	422	964
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	745	436	1181
جمهورية جيبوتي	76	360	436
المملكة العربية السعودية	925	704	1629
جمهورية السودان	637	530	1167
الجمهورية العربية السورية	647	565	1212
جمهورية الصومال الفيدرالية	104	95	199
جمهورية العراق	618	638	1256
سلطنة عُمان	453	430	883
دولة فلسطين	485	372	857
دولة قطر	304	256	560
جمهورية القمر المتحدة	61	58	119
دولة الكويت	422	351	773
الجمهورية اللبنانية	226	306	532
دولـــة ليبيـــــا	381	267	648
جمهورية مصر العربية	742	558	1300
المملكة المغربية	695	554	1249
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	344	340	684
الجمهورية اليمنية	620	416	1036
العدد الإجمالي للمشاركين	**11,066**	**9,078**	**20,144**

* تتضمن المؤسسات الدولية والاقليمية التي يشترك الصندوق معها في تقديم دورات وحلقات عمل بالمعهد: صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، البنك الإسلامي للتنمية، البنك المركزي الألماني، بنك انجلترا المركزي، بنك التسويات الدولية، البنك الدولي، الوكالة الألمانية للتنمية، مجلس الخدمات المالية الاسلامية، البنك المركزي الفرنسي، الوكالة اليابانية للتنمية الدولية (جايكا)، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية.